بسم الله الرحمن الرحيم

Konrad
Adenauer
Stiftung

أزمة الأمن في منطقة الساحل وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي

الناشرين
مؤسسة كونراد أدناور
و المركز المغاربي للدراسات الاستراتجية

Publié par
Konrad-Adenauer-Stiftung e.V.

© 2014, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V., Bureau du Maroc

Tous droits réservés.
Toute reproduction intégrale ou partielle, ainsi que la diffusion électronique de cet ouvrage est interdite sans la permission formelle de l'éditeur.

Rédaction : Didi Ould Salek / Oumkaltoum Hamidou

Photo : Mohamed Mahmoud Eba Elmaali

Mise en page : Axis Design

Impression : Imprimerie Towvigh
00222 25 01 70 08 / 00222 46 04 40 40
e-mail imprimerietowvigh@yahoo.fr

Dépôt légal :
ISBN :

Imprimé à Nouakchott.
Edition 2014

أزمة الأمن في منطقة الساحل وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي

الفهرس

مقدمة 8

أزمة اندماج الدولة الوطنية وأزمة الأمن في الساحل، أية علاقة ؟
د. ديدي ولد السالك 9

الساحل والمغرب العربي: قضايا الأمن و صراع القوى العظمى على موارد الطاقة
محمد السالك إبراهيم 25

الحرب على الإرهاب، من ضرورة المواجهة إلى واجب التحفظ: الاستراتيجية الموريتانية نموذجا
إزيد بيه ولد محمد البشير 37

الجذور الفكرية للعنف في بعض الفتاوى الفقهية
محمد المهدي ولد محمد البشير 47

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بعض بلدان الساحل والصحراء : الأسباب والآثار
د/ محمدو ولد محمد المختار 59

موريتانيا بين المأزق المغاربي و مستنقع الساحل
د. عبد القادر ولد محمد 67

المعطيات الاجتماعية الديموغرافية تحليل السياق الموريتاني
د. إسلم ولد محمد 77

تأمين الحدود
البخاري ولد محمد مؤمل 85

التعقيبات الوضعية الأمنية في الساحل وارتداداتها على المغرب العربي
العقيد محمد المختار العلوي 93

مالي: بين تحديات الإرهاب وضرورات الأمن
د. محمد سيد احمد فال وداني 99

البعد السياسي لأزمة الأمن في منطقة الساحل: ماهيته و تداعياته على بلدان المغرب العربي
د. محمد الأمين ولد الكتاب 105

المؤلفون 108

مقدمة

تواجه أقطار منطقة المغرب العربي - منذ عقود - تحديات بنيوية عميقة، ومتعددة الأوجه تتمثل في عدم الاستقرار «السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمني»، وذلك جراء تبعيتها للخارج، وفشلها في الاندماج الجهوي بسبب استمرار تعثر مسار بناء اتحاد المغرب العربي.

وقد تفاقمت هذه التحديات مع الزمن، وازدادت خطورةً بعد التحولات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي صاحبت ما أصبح يعرف «بالربيع العربي»، مما جعل المنطقة تعيش حالة مخاض عسير، وفتح مستقبلها على كل الاحتمالات، وهيأها أكثر من أي وقت مضى لاستقبال جميع التأثيرات السلبية التي يعج بها المحيط الإقليمي والدولي، خاصة تداعيات الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، التي عرفت خلال العقود الماضية أزمات متلاحقة، تسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة، إلى درجة أتاحت للمنظمات «الجهادية» إقامة قواعد ومراكز للتجنيد والتخطيط والتدريب والانطلاق، كما استطاعت شبكات الجريمة المنظمة - بكل أشكالها - أن تجد موطأ قدم لها في هذه المنطقة وتحولها إلى ممرات آمنة لممارسة أنشطتها. فعجز الدولة عن حماية حدودها في مواجهة أمواج الهجرة البشرية وتهريب السلاح، جعل هذه المنطقة من أهم البيئات المناسبة لنشاط الجريمة المنظمة، وسهل على عصاباتها تركيز قواعدها وأنشطتها انطلاقا منها، خاصة عصابات تهريب المخدرات والتنظيمات الإرهابية، حيث أصبحت مسرحا لعمليات التهريب ونقطة عبور للمخدرات ومركز إيواء للخارجين على الأنظمة والفارين من العدالة، وتهريب السجائر، والغش التجاري والاحتيال المالي، وجرائم التقنية العالية، وتجارة الأسلحة، والبغاء المنظم العابر للحدود، وغسيل الأموال، وهذه البيئة المناسبة مكنت هذه العصابات من فرصة التحالف وتبادل الأدوار بعيدا عن رقابة دول المنطقة والأطراف الدولية النافذة، مما أدى إلى انهيار بعض دول المنطقة كما وقع مع جمهورية مالي التي أفسحت المجال للتدخل الأجنبي في المنطقة بشكل سافر، وتسبب في تعميق أزمات دول أخرى كالنيجر واتشاد وبوركينافاسو، الأمر الذي زاد من مخاطر التحديات الأمنية لكل بلدان المنطقة وخاصة موريتانيا.

وليست هذه الأزمة الأمنية المتفاقمة في منطقة الساحل الإفريقي، سوى انعكاس لأزمات المنطقة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المزمنة والمتراكمة منذ عقود والتي تتجلى بشكل واضح في عدم الاستقرار السياسي، وفشل الدولة الوطنية في تحقيق أهداف التنمية وبناء هوية وطنية منسجمة ومندمجة.

وقد ظهرت مؤشرات انعكاس هذه الأزمة على أقطار المغرب العربي بدرجات متفاوتة للتداخل الجغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، بينها وبين بلدان منطقة الساحل الإفريقي من خلال :

- تزايد نشاط جماعات السلفية الجهادية وعلى رأسها « القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»
- حركة الهجرة السرية القادمة من الجنوب
- توسع نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود
- تزايد أعداد اللاجئين في المنطقة.

وهذا ما جعل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية ينظم ندوة علمية تحت عنوان: « أزمة الأمن **في منطقة الساحل وانعكاساتها على بلدان المغربي العربي**» بالشراكة مع «مؤسسة كونراد إديناور» الألمانية، يومي 6 - 7 نوفمبر 2013 بنواكشوط، حيث ناقشت هذه الندوة بشكل معمق مختلف جوانب أزمة الأمن في منطقة الساحل ودراسة وتحليل أوجه الانعكاسات السلبية الواقعة والمحتملة لهذه الأزمة على بلدان المغرب العربي، مع التركيز على المحاور التالية :

1. الأزمة الأمنية في منطقة الساحل : الأسباب والخلفيات
2. التداعيات المباشرة لأزمة الأمن في منطقة الساحل على المغرب العربي.
3. الرهانات الدولية اتجاه المنطقة.
4. سبل مواجهة تداعيات الأزمة على بلدان المغرب العربي.

وقد ركز المشاركون في الندوة على تشخيص ابعاد أزمة الدولة في منطقة الساحل وما قد ينجر عن ذلك من تداعيات على أقطار المغرب العربي، وخلصوا إلى ضرورة مواجهة الهشاشة العالية التي تواجهها بلدان الساحل الإفريقي، بإقامة أنظمة ديمقراطية وتعزيز الحكامة الرشيدة في هذه البلدان، وأن تعمل أقطار المغرب العربي بالمقابل على تسريع اندماجها والتنسيق لمواجهة المخاطر الناتجة عن أزمة الأمن في منطقة الساحل.

د. ديدي ولد السالك

استاذ جامعي – رئيس المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية

أزمة اندماج الدولة الوطنية وأزمة الأمن في الساحل، أية علاقة ؟

د. ديدي ولد السالك

استاذ جامعي – رئيس المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية

تشهد منطقة الساحل الإفريقي أزمات متفاقمة، صاحب بعضها نشأة الدولة الوطنية منذ الاستقلال، وظهرت أخرى مع تطورها، وقد أصبحت أغلبية تلك الأزمات بنيوية، بشكل يهدد كيان الدولة الوطنية في هذه المنطقة من العالم، وذلك كما حصل مع السودان بتفككها وانقسامها إلى دولتين و مع الأزمة المالية الأخيرة التي هددت كيانها وأعادت التدخل الدولي إلى المنطقة بشكله السافر، ما سيترتب عليه من تبعات، قد تهدد السلم و الأمن على الصعيد العالمي، من خلال التهديد المباشر للاستقرار بالمناطق الجغرافية المتاخمة والمتداخلة مع منطقة الساحل، كمنطقة المغرب العربي ومنطقة غرب إفريقيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

وينظر إلى مصطلح «منطقة الساحل»، كما يتم تداوله اليوم في الإعلام، كمدلول سياسي وحيز جغرافي محدد في القارة الإفريقية، اخترعته الاستراتيجيات الدولية المهتمة برسم خرائط المنطقة، وهي الشريط الجغرافي الممتد على مسافة 2400 ميل من شواطئ نواكشوط غربا على المحيط الأطلسي إلى بور سودان على شواطئ البحر الأحمر شرقا، في حزام يتراوح عرضه من عدة مئات إلى ألف كيلومتر، تغطي مساحة 3053200 كيلومتر مربع تقريبا[1]، وتتميز بمناخ قاس وشبه قاحل وتقع جنوب الصحراء الكبرى إلى الشمال، أي أنها تتداخل مع منطقة المغرب العربي عبر الأراضي الموريتانية لوجودها من ضمن دول هذه المنطقة، وبالتالي تلي جغرافيا شمال إفريقيا وتتميز بخصائص جغرافية وبيئية وثقافية متشابهة، وتقطنها مجموعات سكانية وحضرية لا تختلف كثيرا من دولة إلى أخرى، من حيث أنماط العيش والتعايش بين القبائل والمستوى المعيشي وعلاقات السكان بالدولة المركزية. وتضم منطقة الساحل كل من موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد والسودان وإريتريا. وينبغي التنبيه هنا إلى أن جغرافية منطقة الساحل تضيق وتتسع كمجال جغرافي حسب احتياجات أصحاب الاستراتيجيات الدولية التي حددت هذه المنطقة أصلا، وحددت كذلك الاستخدامات السياسية والإعلامية التي تتعامل معها، والتي يغلب على أصحابها عدم الاختصاص، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى لبس في حدود المنطقة من الناحية الجغرافية، وغموض في دلالاتها السياسية.

وتعود جذور أزمة اندماج الدولة الوطنية في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا، إلى الطريقة التي تم بها تكوين تلك الدولة، والسياسات الاستعمارية التي كانت وراء قيامها، حيث لم تراع في تأسيسها المعطيات الموضوعية للجغرافيا البشرية، بل

[1] – أنظر موقع استار تايمز، http://www.startimes.com

قامت بتقسيمها وفقا لما يخدم استراتيجياتها البعيدة ومصالحها القريبة، بحيث قطعت القوميات بين هذه الدول وشتّتت كياناتها الاجتماعية، مما ولّد صراعات دائمة داخل هذه البلدان وفيما بينها، كما أن السياسات الاستعمارية ركزت الخدمات والبنى التحتية على تواضعها في عواصم هذه البلدان، تاركة وراءها فراغات جغرافية واختلالات في الكثافة السكانية في مختلف مناطق البلد الواحد، حيث تركزت في الغالب في جنوب البلد باستثناء الحالة السودانية، وهذه الاختلالات البنيوية التي صاحبت قيام الدولة الوطنية في منطقة الساحل، شكلت عراقيل جوهرية أمام بناء مشروع دولة وطنية حديثة قادرة على النمو والتطور، الأمر الذي أدى إلى فشلها في تحقيق أهداف التنمية، وبالنتيجة الفشل في بناء هوية ثقافية وطنية متجانسة تساعد السلطة القائمة على التفرغ لمعركة التنمية، كما عجزت هذه البلدان عن بناء هويات سياسية متميزة، تساهم في بناء مشروعها الوطني وتجنبها الصراعات والحروب التي انزلقت إليها خلال العقود الماضية.

وهو ما يعني أن أزمة الأمن المتفاقمة في منطقة الساحل، ليست إلا مظهرا وتجليا من تجليات أزمة اندماج الدولة الوطنية في هذه المنطقة، فالعجز عن تحقيق الاندماج والتجانس الثقافي، هو الذي ولّد الصراعات العرقية بدافع التعصب للهوية الثقافية، والفشل في تحقيق أهداف التنمية نتيجة انتشار الفساد السياسي والإداري والمالي، الذي زاد بدوره من حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة والشعور بالحرمان، وهي عوامل تغذي النزاعات لشعور الأغلبية بالانسحاق أمام الأقلية. لكن يبقى الفشل في بناء هوية سياسية وطنية تساعد على خلق توافق وطني حول المرجعيات الأساسية المطلوبة في العقد الاجتماعي لبناء دولة المواطنة، أخطرَ هذه العوامل باعتباره يشكل الخلفية لكل هذه الأزمات.

لقد ساعد الفراغ الجغرافي على دخول الحركات الجهادية وسهل مرور منظمات الجريمة المنظمة وتناميها، كما ساعد الفساد المالي والإداري هذه المنظمات على التركز وممارسة نشاطها، وأوجد الحاضنة الاجتماعية لتطورها، وخلق البيئية النفسية والسياسية للصراعات العرقية والحروب الأهلية. وسنحاول تعميق كل ذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول :
جذور وخلفيات أزمة اندماج الدولة الوطنية في الساحل.

لم تكن ولادة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي ولادة طبيعية، وإنما كانت بسبب السياسات الاستعمارية في إفريقيا خلال خمسينات وستينيات القرن العشرين، فقد خلق هذه الاستعمار كيانات وفقا لسياساته واستراتيجياته في القارة الإفريقية، حيث قام بتقسيم مصطنع لهذه القارة وفقا لمخططات ومنطلقات مؤتمر برلين 1884-1885، وعليه فإن ما حصل في منطقة الساحل الإفريقي كان نتيجة طبيعية لسياسات تلك الفترة :

أولا – استمرار تأثير مخلفات السياسة الاستعمارية.

إن السياسات الاستعمارية التي خلقت كيان الدولة في منطقة الساحل بعيدا عن المعطيات البشرية الموضوعية، التي تراعي التجانس الثقافي البشري والعرقي،

ومعطيات الجغرافيا من حيث الموارد وإمكانية استغلالها، جعلت الدول الإفريقية عموما وبلدان منطقة الساحل خصوصا، تبرز إلى الوجود ككيانات مصطنعة تعاني كثيرا من المشاكل البنيوية (دول منطقة الساحل نموذج لذلك)، مما حال دون اندماجها وتطورها خلال العقود الماضية، وجعلها عرضة لعدم الاستقرار وتلاحق الأزمات، ومع الزمن تفاقمت تلك الأزمات حتى أصبحت تهدد كيانها، حيث ظلت تعاني من الصراعات العرقية والحروب الأهلية.

فمراهنة القوة الاستعمارية أثناء فترة التواجد الاستعماري في منطقة الساحل على تغذية الصراعات العرقية و التفرقة الاجتماعية امتدت أثارها إلى ما بعد الاستقلال، فغذت الكثير من الصراعات العرقية والحروب الأهلية المندلعة ببعض هذه الدول واستمرارها، كما هو الحال في السودان وتشاد ونيجريا ومالي. حيث كانت إحدى دعائم سياسة الدول الاستعمارية قائمة على سياسة ‹فرِّق تسُد›، عبر زرع بذور الفتنة والصراعات بين القبائل والمجموعات العرقية المكونة للسكان الأصليين، بالعمل على تعميق تلك الخلافات والنزاعات لتستمر بعد رحيله، وليستغلها كأداة من أدوات استمرار نفوذه في هذه البلدان.

كما أن السياسات الاستعمارية خلال تقسيمها للدول الأفريقية، لم تراع امتدادات الجماعات الاثنية وتوزيعها في الجغرافيا الطبيعية، فقامت برسم خرائط الدول دون أن تهتم بالبشر الذين يعيشون على هذه الأراضي، وخير دليل على ذلك وضعية الطوارق، الذين يتقسمون الآن بين خمس دول في الشمال والغرب الأفريقي، حيث يتوزعون بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، والجزائر وليبيا[2]، هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة صغيرة منهم في المغرب، ومجموعات من الرحل يتنقلون بين مالي وموريتانيا، مما جعلهم عرضة للتهميش والإقصاء والحرمان، فالطوارق اليوم يعانون في هذه الدول من العديد من المشكلات فمناطقهم بعيدة عن التنمية ولا تحظى باهتمام الحكومات، مما جعلهم في حالة تمرد دائم، في كل من النيجر ومالي[3]، وهي نفس الأسباب التي أدت إلى الصراعات السياسية والاجتماعية في كل دول المنطقة، التي وصلت إلى حد الحرب الأهلية المستمرة في كل من السودان وتشاد.

وبدل أن يقوم المجتمع الدولي بمعالجة مخلفات السياسية الاستعمارية في القارة الإفريقية، للتخفيف من حدة الصراعات العرقية، خاصة التنظيم الإقليمي الإفريقي المعني مباشرة بالموضوع، قامت منظمة الوحدة الأفريقية بعد تأسيسها في ستينيات القرن العشرين، بتكريس هذا الوضع بفعل السياسات التي اتّبَعتها بهذا الخصوص، والتي كان من أبرزها قرارها القاضي بالنص في ميثاقها على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، سعيا منها لتحقيق الاستقرار في دول القارة.

لقد أدى هذا التعدد العرقي والثقافي مع هشاشة مقومات الدولة أصلا، إلى فشل الدولة الوطنية في منطقة الساحل الأفريقي، في استيعاب الاختلافات القائمة بين الجماعات

[2] – أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص، مركز الأهرام للدراسات والإستراتيجية، القاهرة، 2012، ص 2.

[3] – أنظر :علي الأنصاري، الطوارق الساحل المخيف، موقع، http://www.tawalt.com

المكونة لها، لغياب دولة القانون والمواطنة وسيادة دولة الفرد، مما دفع بهذه الجماعات إلى التقوقع حول انتماءاتها الأولية، أي العودة إلى الأطر القبلية والاحتماء بالانتماءات الاثنية والطائفية، على حساب انتمائها للدولة الوطنية، وظهور تطلعات الجماعات الاثنية لإيجاد دول وأوطان خاصة بها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تفكك دولة السودان وانقسامها إلى دولتين، وكذلك انهيار الدولة في مالي الذي اضطر فرنسا للتدخل العسكري المباشر فيها لإعادتها للوجود الفعلي. وتبقى كل دول المنطقة الأخرى مرشحة لنفس المصير، إذا لم تتم معالجة أوضاع التعايش العرقي فيها وإقامة دولة الحق والقانون وتكريس دولة المواطنة في مواجهة دولة الفرد.

ثانيا – عدم الاستقرار السياسي

تُعرف منطقة الساحل الإفريقي بعدم الاستقرار السياسي المزمن، ليس فقط بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والمتأزمة، بفعل غياب مقومات الدولة الفعلية، وإنما بفعل كثرة الانقلابات العسكرية، التي اجتاحت هذه المنطقة من العالم، حيث سجل بعضها أرقاما قياسية في مجال الانقلابات العسكرية، كالحالة الموريتانية التي زادت فيها الانقلابات على خمسة عشرة انقلابا بين ناجح وفاشل، وكان آخرها انقلاب 6 غشت 2008، والذي جاء بعده الانقلاب العسكري في مالي عام 2012، ومن المعروف أن الانقلابات العسكرية، هي أكثر عوامل عدم الاستقرار خطورة على التنمية في الدولة، لأنها تقضي على الاستمرارية المؤسسية والتراكم في مجال الخبرة، كما يتسبب المناخ المصاحب للانقلابات عادة في هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وتوقف تدفق الاستثمارات الخارجية، وكذلك هجرة الأدمغة العلمية وتعطل دورها، بفعل غياب الحريات وسيادة مناخ الخوف، بالإضافة إلى ما يصاحب حكم العسكر من فساد مالي وإداري، والذي يبقى المعطل الأول للتنمية، حيث أشار تقرير خبراء البنك الدولي عام 1989، إلى أن (أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة حكامة، وأن الفساد المالي والإداري هو الأكثر تأثيرا على مسار التنمية في هذه القارة)[4].

وينبغي التنبيه إلى أن الانقلابات العسكرية في دول منطقة الساحل، لم تكن دائما ذات طابع عرقي أو بدافع عنصري، وإنما كانت مظهرا لفشل الدولة، في إفريقيا عموما وفي منطقة الساحل بشكل أخص، في تحقيق أهداف التنمية والعجز عن تجسيد الاندماج الوطني والاعتراف بحقوق الأقليات وتكريس قيم المواطنة والمساواة وتساوي الفرص. فقد مرت هذه الدولة وما زالت بأزمات عميقة ومتزايدة الحدة، تشمل كافة أبنيتها ومؤسساتها، السياسية منها والمدنية، وتلقى بآثارها السلبية ليس فقط على حسن أدائها لوظائفها وعلى قاعدة شرعيتها، بل وعلى حقيقة وجودها في حد ذاته. وتُثار تساؤلات عما إذا كانت الدولة في منطقة الساحل، حقيقة، مؤسسة اجتماعية سياسية أم أنها مؤسسات صورية مقطوعة الصلة عن الواقع الاجتماعي الذي يجد لنفسه تعبيرات أخرى وفقا لظروفه ومؤسساته الخاصة[5]. وتبقى هذه البيئة المتأزمة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، الحاضنة الطبيعية للانقلابات العسكرية الحاملة لعدم الاستقرار السياسي.

[4] – أنظر أعمال : ندوة : سؤال الحكامة المحلية، في موقع، http://janoubpress.com

[5] – عز الدين شكري، أزمة الدولة في إفريقيا، موقع الأهرام، http://ahramonline.org.eg

ثالثا– استمرار التبعية للخارج والتدخل الأجنبي

لقد كان من الطبيعي استمرار تبعية دول منطقة الساحل للخارج، حيث كانت هذه الدول صنيعة إرادة الاستعمار كما سبقت الإشارة، مما جعله يتحكم في سياساتها ويتحكم في خياراتها ويوجهها وفقا لمصالحه، وقد ساعد في استمرار ذلك عدم قدرة هذه البلدان على بناء سياسات وطنية اعتمادا على جهودها الذاتية ووفقا لرؤية تخدم مصالحها وتمكنها من تركيز مقومات الدولة بها، وتحقق التنمية والاندماج الوطني وتكرس الهوية الوطنية وتعزز الانتماء الوطني، بعيدا عن إرادة دولة الاستعمار وسياساتها[6].

والمفارقة أن دول منطقة الساحل وبدل العمل على تدعيم استقلالها الوطني وتعزيز التعاون فيما بينها، زادت تبعيتها للخارج، بسبب عجزها عن بناء اقتصاد وطني منتج، يمكن أن يشكل دعامة للتعاون جنوب – جنوب، بل لقد تعمقت وترسخت أنماط التبعية للخارج، خلال العقود الماضية، من التبعية الغذائية إلى التبعية الثقافية والسياسية، وما أزمة المديونية الخارجية التي تفجرت في ثمانينيات القرن العشرين إلا أصدق دليل على حجم التبعية للخارج.

إن قرار دول منطقة الساحل ليس مرتهنا بالسياسات الدولية فحسب، بل إن سياساتها ليست إلا تمظهرا للإرادة الخارجية، وتنفيذا لأجندات القوى النافذة دوليا[7]، وما التدخل العسكري الفرنسي الأخير في مالي، إلا تجليا لتلك التبعية والعجز المستمر عن حماية المصالح الوطنية وفقدان السيادة في أبرز مظاهره، بحيث تحولت الدولة في كثير من الأحيان في منطقة الساحل إلى وسيط بين الداخل والخارج أكثر منها فاعلا إيجابيا، يخدم الوحدة الوطنية ويسعى لتعزيز السيادة، ويعمل لتحقيق أهداف التنمية.

رابعا – الجغرافيا كتحدي في وجه الاندماج الوطني

من بين الخصائص الكثيرة التي تشترك فيها دول منطقة الساحل، شساعة مساحتها الجغرافية وقلة سكانها، باستثناء السودان، التي تتميز بكبر المساحة وكثافة السكان نسبيا، وتليها موريتانيا من حيث حجم المساحة الجغرافية وتختلف عنها في قلة السكان وتركزهم في مناطق قليلة من المجال الجغرافي. وتبقى جغرافية الصحاري القاحلة الطابع العام لأغلبية دول المنطقة، خاصة موريتانيا ومالي والنيجر، ما يجعل أغلبية سكان هذه الدول تتركز في مناطق محددة ومحصورة من مساحة الدولة، وبالتالي بقاء جل المساحات الجغرافية غير مأهولة بالسكان. وقد زاد هذا الوضع في صعوبة مهمة الدول الإفريقية عموما ودول منطقة الساحل خصوصا، كعائق أمام الاندماج الوطني لتشتت السكان في مناطق متباعدة ومعزولة عن بعضها البعض، مما حال دون التواصل البشري المكثف كعامل مساعد على الاندماج الثقافي والاجتماعي المساعد على التعايش والتجانس المجتمعي، كما أنه شكل تحديا أمام السياسات التنموية، لأن

---

[6] Voir : Pierre kipré, la crise de l'état nation en afrique de l'Ouest, Outre-terre, no 11 2005/2 - pages 19 à 32

[7] – نبيلة بن يوسف، الأسباب التاريخية للازمات الأمنية في الساحل الإفريقي، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، في موقع، http://www.bchaib.net

سعة المجال الجغرافي تزيد تكاليف مشاريع البنية التحية، إذا لم تجعلها مستحيلة لضعف الإمكانيات الاقتصادية، والفقر في الخبرة البشرية.

وقد زاد في صعوبة مهمة الحكومات في هذه الدول الساعية لتحقيق التنمية والاندماج الوطني، ما قام به الاستعمار خلال فترة تواجده الطويل بالمنطقة، عبر إقامته للعاصمة والحواضر الأساسية في الجنوب، وبالتالي تركز كل مشاريع البنية التحتية والاعمار في جنوب هذه البلدان. وطبيعي أن تكون الحياة السياسية والنشاط الاقتصادي متمحورة حول العاصمة، لكن ذلك يتسبب في إفراغ المناطق الأخرى عبر الهجرة المكثفة من الريف إلى المدن، ويزيد في تعميق المشاكل البنيوية التي تعاني منها هذه الدول أصلا، بقضائه على الاقتصاد الريفي الذي هو العمود الفقري لاقتصاديات هذه البلدان، وتحويل القوة العاملة في هذا الريف إلى عاطلين عن العمل وعالة على المدن الحديثة، الشيء الذي خلق الكثير من المشاكل والأزمات الاجتماعية، التي شكلت بيئة صالحة لوجود وتنامي الجريمة المنظمة.

المحور الثاني :
أزمة الهوية : مظهر لتكريس أزمة اندماج الدولة الوطنية في الساحل

لقد قام الاستعمار بإيجاد كيان الدولة الوطنية في منطقة الساحل دون مراعاة أي معطيات بشرية أو جغرافية، كما سبق أن رأينا، فمعظم هذه الدول لم تتأسس وفقا لرؤية ومصالح أبنائها واستجابة لاحتياجاتهم وهمومهم، حتى يكون ذلك دافعا لهم لبناء وطن متجانس يمتلك أبناءه القدرة على العيش في وطن يشعرون بالانتماء إليه فعلا لا كرها، استجابة لماضي مشترك وتطلعا لمستقبل واحد يضمن لهم العزة والكرامة والإحساس بالأمان. ثم إن غياب الإرادة عند التأسيس وانعدام الرؤية والنموذج الذي ينبغي لهذه الدولة الاحتذاء به، جعلها تعجز عن بناء هوية سواء في بعدها الثقافي والاجتماعي أو في بعدها السياسي. وبفعل العجز عن بناء هذه الهوية الجامعة، فشلت الدولة الوطنية في منطقة الساحل في تحقيق الاندماج بين مختلف المكونات الاثنية والعرقية وحتى الشرائحية والفئوية وتحولت إلى دولة رخوة، فأصبحت القبائل والمجموعات العرقية هي وحدات التنظيم الاجتماعي والسياسي الأساسية الناظمة لكل التفاعلات، الأمر الذي أدى إلى تلاشي فكرة الدولة إلى حدود سلطة شخصية مطلقة تمارس وتحتكر العنف المنظم وتوزع ريع الدولة وتوزع على أتباعها غنائم « الريع العام[8]».

يعرف ماكس فيبر الدولة، بأنها :(سلطة الحكم الممارس على إقليم معين، مع احتكار للعنف المشروع)[9]، لكن قيام دولة بهذا المفهوم التقليدي لا يضمن قيام دولة وطنية قادرة على الاستمرارية وتمتلك المقومات اللازمة للنهوض وبناء هوية ذاتية تدفع باتجاه الانسجام والتعايش المشترك، رغم أنه لا وجود لمجتمع ليست عنده مشكلة هوية، إنما يكون الاختلاف في المنسوب والحدة التي تبلغها تلك المشكلة؛ فسؤال الهوية حاضر

[8] – أحمد محفوظ ولد مناه ميراث السيبة، دراسة في تاريخ الثقافة السياسية ببلاد شنقيط – موريتانيا، المطبعة الوطنية، 1994 نواكشوط، ص 134

[9] – أنظر : إكرام عدنني، سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 112.

باستمرار في كل مراحل وجود المجتمعات والدول التي تحتضنها، بغض النظر عن طبيعة وخصوصية المرحلة، ذلك أن إشكالية الهوية طرحت بحدة متفاوتة في كل الدول حديثة النشأة عبر العالم، باعتبارها ظاهرة مرتبطة بالكيانات السياسية والاجتماعية والثقافية حديثة التكوين، فهي جزء من الصراعات بين تيارات مختلفة علي صيرورة المحصلة النهائية التي تمثل حالة الاستقرار النسبي للكيان الذي تنتمي إليه[10]، خاصة في منطقة جغرافية لم تعرف ظاهرة الدولة إلا بشكل متقطع عبر التاريخ، خصوصا أن الدول الوطنية التي قامت بها كانت وليدة إرادة الاستعمار، ولم يكن لأبنائها أي دور يذكر في قيامها.

وإذا كان تحقق الهوية المشتركة هو الضامن الأساسي لاستمرارية الجماعة والدولة من ورائها والعنصر الحامي لكيانها خاصة الهوية السياسية، فإن الدولة الوطنية في منطقة الساحل فشلت في بناء تلك الهوية، بوصفها «كمجموع العوامل التي تمنح الإنسان، بصفته الفردية، والمجتمع بصفته مجموعة روابط، الشعور بالوجود والانتماء والمصير المشترك»[11]. هذا الشعور يضمن استمرارية الجماعة، ويحمي كيانها، وعندما يختفي تبدأ الجماعة في مواجهة مصير التفكك. (وهذا يتطابق مع التعريف الذي يقدمه ماكس فيبر عندما يتحدث عن جماعات لديها إحساس بالأصل المشترك[12]).

وعادة ما تركز الدراسات السوسيولوجية على الأنواع التالية من الهوية: الهوية الاجتماعية والثقافية والسياسية بوصفها الأكثر تأثيرا من غيرها على مسيرة الدولة وإمكانيات تطورها. لكن الخطير هو غياب الهوية السياسية، باعتبارها الضامن لاستمرارية الدولة. ولأن أغلبية دول العالم تعرف تعددا عرقيا ودينيا، لا يكون في الغالب سببا في تفككها، فظاهرة التعدد العرقي ليست حالة خاصة بالقارة الإفريقية ومنطقة الساحل بالذات، وإن كانت أكثر بروزا في هذه المنطقة من العالم بفعل هشاشة الدولة الوطنية بها، وهو ما يعني أن هشاشة هذه الدولة وفشلها لا يعود إلى التعدد العرقي، بل إلى ضعف الدولة وترهلها، فتبرز إلى العيان ظاهرة الصراع العرقي والاثني، كتعبير عن انهيار الدولة وتفككها.

فبعيد حصول الدولة الوطنية على استقلالها في منطقة الساحل، انفجرت في أغلبيتها أزمة هوية متعددة الإبعاد لتنوع السنة شعوبها وتشعب أعراقها، فتصدرت قضية اللغة الوطنية واجهة أزمة الهوية، وذلك لتمسك كل طرف بلغته ومحاولة فرضها على الطرف الآخر. وكان من الطبيعي أن تحاول الأغلبية فرض لغتها على الأقليات، لكن تدخل الاستعمار وفرض لغته وإقصاء اللغات الوطنية، خاصة منها ذات الانتشار الكبير والدور الحضاري المؤثر- مثل اللغة العربية – حال دون ذلك. كما أن انحياز بعض الأقليات للغة الاستعمار زاد في تعقيد الأمر، فتحولت مشكلة اللغة إلى أزمة هوية متعددة الأبعاد، تمثل وجهها الأول في فرض الاستعمار للغته ساحقا كل اللغات

[10] Jean-Marc Siroën, L'État-nation survivra-t-il à la mondialisation ? Université Paris Dauphine, paris, 2006, p 20.

[11] – إكرام عدنني، سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر، مرجع سابق، ص 120

[12] – د. قيصر موسى الزين مسالة الهوية في السودان: الظاهرة والمنظور، معهد الدراسات الإفريقية والأسيوية، فبراير 2009.

الوطنية الأخرى، كما هو شأن الدول التي اعتمدت اللغة الفرنسية لغة وطنية رسمية، أما الوجه الآخر للأزمة فتمثل في رفض الأقليات العرقية للغة الأكثرية وانحيازها للغة الاستعمار، الأمر الذي ولد الكثير من الصراعات في بلدان الساحل.

غذى عدم الاتفاق على اللغة الرسمية أزمة هوية في منطقة الساحل الإفريقي لا زالت مستمرة منذ عقود. والهوية الثقافية الاجتماعية التي نتحدث عنها هنا، هي تلك الهوية : التي تتضمن أبعادا جماعية، وتجارب مشتركة ومنظومة قيم ومعايير، تمثل نماذج إرشادية للجماعة ولأعضائها. إن وجود هذه الهوية الاجتماعية الموحدة قد يكون مساعدا في تماسك الدولة الداخلي وانصرافها إلى قضايا التنمية، كما أنه يساهم في صعوبة اختراقها من الخارج، لآن القوى الدولية كثيرا ما استخدمت الأقليات العرقية بعلّة حمايتها، لتوظيفها من أجل خدمة أغراض سياساتها، كما أن هذه الأقليات كثيرا ما لجأت إلى تلك القوى في مواجهة الأغلبية، وهنا تكمن أهمية التجانس الاجتماعي والعرقي لوحدة الدولة وتماسكها الداخلي وصد التدخل الخارجي، بوصف الهوية الاجتماعية في بعض تجلياتها، وضوحا وجوديا ومعرفيا لكل كيان اجتماعي وسياسي قائم؛ أي أنها شريك حقيقي في وجود الدولة الفعلي، بما يفيد أن لها موقعا ووظيفة في خدمة قوة تلك الدولة، وفي هذه الحالة تكون الهوية الاجتماعية تعني الفاعلية والإيجابية لصالح الدولة الوطنية.

لكن الخطير على الدولة الوطنية هو الفشل في بناء هوية سياسية واضحة، قائمة على مرجعية مشتركة تشكل توافقا بين كل الشرائح والطوائف والإثنيات المكونة للدولة، وعادة ما تكون تلك الهوية السياسية بارزة ومحددة، خاصة إذا ارتكزت على عقد اجتماعي، أي بلغة العصر دستور توافقي، يكون مرجعا للجميع، بحيث يعبر عن إرادة الشعب بكل مكوناته بشكل رضائي، بعيدا عن الإكراه أو القسر، وأن يكون ذلك الدستور حدد بشكل واضح القضايا الكبرى كنظام الحكم والعلاقة بين السلط، واحترام التعدد العرقي والثقافي والديني، و أن يجد فيه كل مواطن ذاته بما يضمن حقوقه ويخول له القيام بواجباته بكل مسؤولية وحرية، والمشاركة في الحياة العامة بالطريقة التي يريد. وهنا تكمن أهمية الهوية السياسية، الذي يعني تحققها القضاء على كل أنواع الاختناق الاجتماعي والصراع العرقي المفضي إلى التطرف والاحتراب، ذلك أن حدة التطرف في مواقف المجموعات العرقية تزيد كلما تزايد عدم التجانس والتباين في التكوين الإثني و الثقافي في كيان الدولة الوطنية. فالتعصب الإثني والثقافي لا ينمو ويتطور إلا في ظل المناخات التي فشلت فيها القوة الوطنية في بناء الهوية السياسية الجامعة، بوصفها القوة الناظمة والفاعلة في السيطرة على اتجاهات هذا التباين في الواقع المتحرك، خصوصا في دول حديثة النشأة كدول منطقة الساحل الإفريقي.

ففشل الدولة الوطنية في هذه المنطقة من العالم في بناء هوية سياسية حقيقية ومتماسكة، ولّد عدم الثقة في الذات لدى مجتمعات هذه الدول، وأدى إلى انتشار خوف يُضمر عجزا عن تحصيل فوائد العيش المشترك، مما جعل مكونات هذه المجتمعات العرقية والثقافية تنكمش على نفسها، وتدفع باتجاه تكريس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما تولد عنه حلقة مفرغة من الأزمات هددت كيان الدولة في هذه المنطقة، وحولت دوَلها إما إلى دولة هشة أو إلى دولة فاشلة، ومن ابرز مظاهر ذلك:

1. الخروج على الدولة وتحدى شرعيتها وسلطتها، وغالبا ما يقترن ذلك باستخدام القوة المسلحة، كحالة السودان وتشاد ومالي.
2. تبادل الاستيلاء على جهاز الدولة، باعتبار ذلك الطريق الوحيد لتحقيق مصالح الجماعة الساعية للهيمنة والتحكم، ويتخذ هذا الأمر الأشكال التالية :

النوع الأول : استخدام القوة المسلحة على نطاق واسع مثلما يحدث دوريا في تشاد منذ استقلالها.

أما النوع الثاني : فيتمثل في استخدام الانقلابات العسكرية، والتي تقوم فيها الجماعة المنقلبة بالهيمنة على الدولة وتسيطر مجموعاتها على كل مرافقها، وتضع على رأسها ممثلا للجماعة، بهدف تحقيق مصالحها ليقوم بالحكم لصالحها حتى تتمكن الجماعة الأخرى من فعل نفس الشيء وهكذا. وهذه الوضعية عرفتها كل دول منطقة الساحل، وإن كانت موريتانيا هي الدولة التي حطمت الرقم القياسي في مجال الانقلابات العسكرية.

3. الانسحاب من الدولة، والبحث عن أطر أخرى لتحقيق الحد الأدنى من المصالح، وهذه الوضعية قد تتخذ شكلا اجتماعيا كالقبيلة، كحالة دارفور في السودان، وقد تتخذ شكلا عرقيا قوميا كحالة الطوارق في مالي والنيجر.

ثم إن فشل دول منطقة الساحل في تحقيق الهوية السياسية المشتركة، يجعلها تشترك في الخصائص التالية:

1. أنها جميعها تعرف ما يسمى بالهوية القلقة.
2. أنها تعيش ما يعرف بتشظي الهوية الثقافية الوطنية.
3. أنها عجزت جميعها عن بلورة هوية اجتماعية وثقافية وسياسية وطنية.
4. أن أغلبيتها تعرف ما يسمى «بالهويات القاتلة».

وعليه، فإن مطلب الهوية السياسية الموحدة هو مطلب استراتيجي لصالح تماسك الدولة وتفرغها لقضايا التنمية، لأن الفشل في تحقيق تلك الهوية هو الذي خلق ما يمكن أن نطلق عليه فواعل مولدات الأزمات.

المحور الثالث:
فواعل مولدات أزمة الأمن في منطقة الساحل

إن المتابع للوضع في منطقة الساحل يمكن أن يصفها بأنها منطقة قوس الأزمات في إفريقيا والعالم على غرار منطقة قوس الأزمات في أسيا، لتكثف نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود وحجم الحروب الأهلية المندلعة بها، حيث تعرف دول هذه المنطقة العديد من النزاعات المسلحة، مما جعل منطقة الساحل الإفريقي، تشهد أزمات أمنية متوالية أو تتأثر بأزمات دول الجوار فيتأزم حالها؛ ومن هنا يمكن أن يفهم لماذا أطلقنا عليها منطقة قوس الأزمات، رغم ما تتمتع به من موارد طبيعية متنوعة، لكن قلة السكان وشاسعة المساحة وعدم إطلالة بعضها على منافذ بحرية، يجعلها غير قادرة الاستفادة من

ثرواتها، ويسهل على الجهات الدولية الطامعة استغلالها وافتعال الأزمات للوصول إلى اتفاقيات بشروط سهلة لنهب خيراتها الطبيعية، وكذلك تشجيع كل القلاقل والأزمات لاستمرار ذلك، ومن أبرز مولدات أزمة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، ما يلي:

أولا: فشل سياسات التنمية حوّل دول المنطقة إلى دول هشة

لقد أصبح معروفا اليوم أن كل دول منطقة الساحل فشلت في تحقيق أهداف التنمية خلال مسيرة الخمسين سنة الماضية، وأن مؤسساتها الحكومية تعاني من إخفاقات عميقة وتحديات تنموية هائلة في مواجهة المجتمع الدولي، بل أن دول هذه المنطقة مصنفة ضمن الدول ذات الهشاشة العالية، الأمر الذي يجعل بعضها يقترب من وضعية الدولة الفاشلة[13].

فالعيش في دولة هشة يعني الحرمان الشديد من خدمات الدولة الأساسية و من وسائل حماية الأمن وحقوق الإنسان، وما يترتب على ذلك من خسائر بشرية كبيرة، مستمرة وواسعة النطاق. والهشاشة، هي:

فشل الدولة في بسط السلطة والقصور في توفير الخدمات الأساسية والعجز عن الحفاظ على الشرعية، بحيث تصبح الدولة عاجزة عن حماية مواطنيها من العنف، وكذلك العجز عن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها.[14] وغالبا ما يتم حصر خصائص البلدان الهشة في المعطيات التالية:

1. ضعف القدرة على تعبئة الموارد.
2. انخفاض معدلات التنمية البشرية.
3. انخفاض الكثافة السكانية.
4. ارتفاع المديونية الخارجية.
5. ضعف جلب الاستثمارات الأجنبية.

والخطورة في تحول الدولة إلى دولة هشة، تكمن في افتقار ساستها للإرادة السياسة للقيام بوظائفهم وتحمل مسؤولياتهم في مواجهة التحديات الضاغطة، الأمر الذي يجعل هياكل الدولة تفقد القدرات الملائمة لأداء مهامها الأساسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحماية حقوقهم الاقتصادية والسياسية والإنسانية، وتوفير احتياجات العيش الكريم لهم في ظل الكرامة والطمأنينة.

ويؤكد كابلان على هذا الرأي بتعريفه للبلدان الهشة على أساس السمات الموجودة في بُنية الدولة، وما إذا كان هناك «عدم توافق» واضح بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ويرى كابلان أن الحدود التي تفرض على جماعات متعددة الهوية لا يجمعها تاريخ مشترك، لكي تعمل معاً وفق الأنظمة القانونية والسياسية التي لا تعكس قيم

[13] - أنظر : التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي. 2009.

[14] - نفس المرجع، ص 26

المجتمع ومعتقداته والطرق التي يمكن بها تنظيمه، يمكن بسهولة أن تفصل الدولة عن السكان الذين يُفترض أنها أنشئت لخدمتهم. ومن المستبعد أن تفرز هذه الظروف الاجتماعية والسياسية حكومة قادرة على تحقيق تطلعات مواطنيها[15].

هذه الوضعية قد تعرفها أي دولة تنحدر غالبا في حالة من عدم الاستقرار السياسي و الانهيار الاقتصادي وتعطل عمل المؤسسات، المفضي غالبا إلى الفوضى الاجتماعية والصراعات العرقية، الأمر الذي يربك عادة صناعة القرار السياسي إذا لم يؤدي به إلى الشلل، وهي الحالة التي تجعل الدولة غير قادرة على توفير الأمن والخدمات الاجتماعية للسكان، وهي حالة وصلت إليها أغلبية بلدان الساحل، مما قد يشجع على روح الانفصال، ويجعلها أرضية خصبة للجريمة المنظمة بكل إشكالها، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر و تكوين عصابات الهجرة السرية.

ثانيا : العلاقة بين اتساع المساحة وحركة الجر يمة المنظمة:«الجغرافيا القاتلة»

إن أغلبية دول الساحل تقع ضمن المجال الجغرافي للصحراء الكبرى، وهي واحدة من أكثر الصحاري عبر العالم جفافا ووعورة، ومن أقلها كثافة سكانية، مما يجعل هذه الدول تقع في مناطق صحراوية قاحلة يصعب العيش فيها، لقلة مياهها بسبب ندرة التساقطات المطرية سنويا، مما ينعكس في قلة حواضرها ومدنها فضلا عن شكل تلك المدن وضعف نشاطها الاقتصادي وتبعثرها في الصحراء الشاسعة، زد على ذلك وقوع عواصم أغلبية تلك الدول في الجنوب بعيدا عن وسط البلاد.

الأمر الذي يضعف من قدرة الدولة وسيطرتها على الأطراف، وبالتالي يساعد في ضعف قبضتها على أراضيها، و يزيد من فرص التمرد عن المركز، كما أن عدم القدرة على السيطرة على الحدود ومراقبتها، يخلق الفراغ الجغرافي الذي يساعد بدوره على توطن الجريمة المنظمة ويسمح لعصاباتها بالتحرك بحرية تامة بعيدا عن مراقبة الأجهزة الأمنية للدولة. وما يجعل الجغرافيا «قاتلة في دول الساحل»، أن اتساع رقعة الصحراء في شساعة مساحة هذه الدول، يحولها إلى دول في غاية الهشاشة، لأنها تساعد على انتشار حركة الجريمة المنظمة، وتزايد نشاط المنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، مما يزيد بدوره في تآكل الدولة الضعيفة أصلا في هذه المنطقة من العالم[16]، فعجز الدولة عن حماية حدودها في مواجهة أمواج الهجرة البشرية وتهريب السلاح، جعل هذه المنطقة من أهم البيئات المناسبة لنشاط الجريمة المنظمة، وسهل على عصاباتها تركيز قواعدها وأنشطتها انطلاقا من هذه المنطقة، خاصة عصابات تهريب المخدرات والتنظيمات الإرهابية، ومكنها من فرصة التحالف وتبادل الأدوار بعيدا عن رقابة دول المنطقة والأطراف الدولية النافذة[17].

---

[15] – أنظر تفاصيل أراء كابلان، في التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي. 2009، ص 46

[16] – علي النصاري، الطوارق « الساحل المخيف» مرجع سابق ص 56.

[17] Jean-Marc Siroën , 'État-nation survivra-t-il à la mondialisation ? Université Paris Dauphine.

فالبيئة الجغرافية المناسبة، هي التي ساعدت على استفحال وانتشار أفراد تنظيم القاعدة، حيث تعبر الدول التي ينتشر التنظيم على أراضيها بشكل مباشر، وهي موريتانيا، ومالي، والنيجر، والجزائر، وعكس ما يعتقد الكثيرون، فإن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بشكل خاص والجماعات المسلحة بشكل عام في منطقة الساحل، وما تقوم به من أنشطة إرهابية ليست هي التحدي الوحيد، الذي يهدد الأمن في دول الساحل، بل إن تجار المخدرات، ومهربي السجائر، ووسطاء الهجرة غير الشرعية وعصابات المتاجرة بالبشر والبغاء العابر للحدود، لا تقل خطورة عن نشاط المنظمات الإرهابية، حيث يقوم هؤلاء بممارسة نشاطاتهم، مستغلين طرقا بين مالي وموريتانيا والجزائر، غير مراقبة وغير ثابتة، لأن تلك المناطق الصحراوية القاحلة، غير المأهولة تساعدهم على التحرك وممارسة نشاطهم بكل حرية.

ثالثا: فشل السياسات الأمنية

من الطبيعي جدا أن تفشل دول منطقة الساحل في مواجهة التهديدات الأمنية التي واجهتها خلال السنوات الماضية بشكل متزايد، لضعف إمكانيات أجهزتها الأمنية، وقلة الموارد الاقتصادية والمالية، وتواضع خبرتها البشرية وتآكل وتضعضع بنيتها الإدارية، وعدم جاهزيتها التنظيمية والتنفيذية. لكن لو كان هناك تنسيق جدي وحقيقي بين دولها لعوّض نسبيا عن ذلك الضعف في مجال الأمن على المستوى الوطني، إلا أنه من الواضح أن هناك ضعف في التنسيق الأمني بين دولها، وانعدام الخبرة لدى أجهزة أمنها، مما يجعلها عاجزة عن مواجهة أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي هددت وتهدد بشكل مباشر أمن كل دول المنطقة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك :

أ – الفشل في التنسيق الأمني لمواجهة «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»

رغم وجود تنسيق أمني ظاهري بين بعض دول المنطقة، بما يعرف بالتنسيق الأمني المشترك بين «دول الميدان» الذي سمي «خطة تمنراست» التي تم توقيعها عام 2009، وتشترك فيها كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وأدت إلى إقامة مركز للعمليات العسكرية المشتركة في «تامانرست» في جنوب الجزائر (CEMOC) عام 2010، بمظلة أمريكية – فرنسية، فإن ذلك لم يتمخض عنه تنسيق فعلي يقوم على إستراتيجية موحدة الرؤية والتنفيذ، خاصة في مواجهة «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، الذي هدد أمن كل دول المنطقة عبر أنشطته المكثفة على أراضيها، حيث نفذ العديد من العمليات ضد حكوماتها وكذلك ضد مصالح غربية فوق أراضيها. ويبرز ذلك أكثر عبر السياسة الجزائرية المرتكزة على الدفاع والعمل الاستخباراتي، بينما اختارت موريتانيا التي اكتوت بنار العمليات الإرهابية التي نفذها التنظيم على أراضيها، سياسة الهجوم بتدخلها العسكري المتكرر في الشمال المالي دون التنسيق معها، قبل التدخل الفرنسي المباشر في هذا البلد لمواجهة القاعدة، في الوقت الذي اختارت فيه مالي التغاضي عن نشاط القاعدة في شمالها، مما سمح في النهاية ل «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» من إقامة «دولة» في منطقة «ازواد» والعمل بعد ذلك على الانطلاق منها للسيطرة على كامل الأراضي المالية، أما النيجر فاختارت الاعتماد على الدعم الفرنسي والأمريكي، عبر السماح بإقامة قاعدة للطائرات دون طيار لمواجهة الحركات المتطرفة.

ب – الفشل في مواجهة الجر يمة المنظمة

إن هشاشة أوضاع بلدان الساحل وشساعة مساحتها الجغرافية، سمحت لعصابات الجريمة المنظمة بالتمركز في هذه المنطقة مستفيدة من الفراغ الجغرافي وقلة السكان وعدم جاهزية الأجهزة الأمنية للقيام بدورها الأمني في حماية التراب الوطني لهذه الدول.

حتى أن الدلائل تشير إلى أن عصابات تهريب المخدرات نقلت نشاطها من أمريكا الجنوبية إلى الصحراء الإفريقية في منطقة الساحل، ونتيجة لضعف إمكانيات دول المنطقة، كان من الطبيعي فشلها في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تزايد نشاطها، في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت مسرحا لعمليات التهريب ونقطة عبور للمخدرات ومركز إيواء للخارجين على الأنظمة والفارين من العدالة، و تهريب السجائر، والغش التجاري والاحتيال المالي، وجرائم التقنية العالية، وتجارة الأسلحة، والاستغلال الجنسي المنظم، وغسل الأموال، حيث يتم تهريب 250 طناً من الكوكايين من غرب أفريقيا إلى أوروبا

كل عام، وتصل قيمتها إلى حوالي 11 مليار دولار إذا ما تيسر لها الوصول إلى الأسواق المستهدفة [18]. ومن هنا نستنتج أن نشاط الجريمة المنظمة يتزايد كلما ضعفت مؤسسات الدولة ويزدهر إذا تحولت إلى دول هشة، وخير مثال على ذلك، أنه بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، لم تستطع كل من مالي والنيجر منع دخول الطوارق الذين قاتلوا إلى جانب معمر القذافي، حاملين معهم الأسلحة الثقيلة، وهي الأسلحة التي استطاع من خلالها الطوارق، إسقاط كبريات المدن المالية خلال أسابيع[19]، وما نتج عن ذلك من تدخل عسكري فرنسي في مالي، أدى إلى تزايد أعداد الفارين من جحيم المعارك في شمال مالي إلى دول الجوار، مما يزيد من الضغوط على هذه الدول، فقد وصل عدد اللاجئين الذين هربوا من شمال مالي من جراء الصراع أكثر من 420 ألف شخص، وهو ما يرجح أن تكون تداعيات هذا الصراع كبيرة داخليا وإقليميا ودوليا، وستكلف المنطقة المزيد من المعانات في المستقبل.

رابعا – انعكاسات الأزمات الاجتماعية المتفاقمة على الوضع الأمني

مازالت دول منطقة الساحل الإفريقي تعرف نموا ديمغرافيا متسارعا بنسبة نموّ طبيعي تفوق 2٪، مما جعل عدد سكان المنطقة يتضاعفون 4 مرّات منذ 1950 ليبلغوا 68 مَليون نسمة في العام 2000[20]، مع ما يصاحب ذلك من كوارث طبيعية، متمثلة في الجفاف المتكرر بالمنطقة، حيث عانى ما يزيد على 18 مليون من سكانها من المجاعة في العام 2012، كما أن منطقة الساحل تصنف من بين مناطق العالم الأكثر فقرا[21]. وما يعنيه ذلك

[18] – أنظر تفاصيل ذلك في : الحافظ النويني، إشكاليات التدبير الأمني في منطقة الساحل والصحراء، موقع http://www.bchaib.net

[19] – أنظر المزيد من التفاصيل في الموقع التالي: http://cemoti.revues.org/747

[20] – نظر تلك المعطيات في الموقع التالي : http://ec.europa.eu/echo/aid/sub_saharian/sahel_fr.htm

[21] – نفس المرجع.

من بطالة وأزمات اجتماعية متفاقمة، حيث تضم المنطقة بعض البلدان التي توجد بها أكبر معدلات البطالة في العالم، وتتجاوز البطالة في كل دولها المعدل العالمي المقدر ب 16 بالمائة، في حين تتجاوز أرقام البطالة في موريتانيا على سبيل المثال الخطوط الحمراء، لبلوغها حوالي 47 بالمائة[22].

وتنعكس هذه الأزمات الاجتماعية بشكل مباشر على مختلف أنواع الجريمة وتخلق لها الحاضنة الاجتماعية، فالفقر هو السبب الأول وراء ظاهرة الهجرة، والبطالة تولد الفراغ والإحساس بالحرمان، مما يدفع الشباب إلى الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة، وكذلك تدفعه إلى الالتحاق بصفوف المنظمات الجهادية المتطرفة، وبالتالي فإن الأزمات الاجتماعية المتفاقمة في دول منطقة الساحل هي البيئية الحاضنة، لمختلف أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، هذه المرشحة للتزايد خلال السنوات القادمة، نتيجة عجز دول المنطقة عن مواجهتها، ولعدم جدية المجتمع الدولي في دعمها للتصدي لها.

خامسا : الفساد

إذا كان الفساد هو إساءة استخدام السلطة أو الموقع لتحقيق مكاسب خاصة، فإن الفساد السياسي هو الأكثر خطورة وتأثيرا، لأنه سعي غير مشروع لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على السلطة وتعزيز الموقع من أجل الإثراء غير المشروع، وأنواع الفساد هذه منتشرة بكثرة في دول منطقة الساحل، حيث تصنف السودان حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية، ضمن أربعة دول عربية هي الأكثر فسادا، كما تصنف تشاد حسب نفس التقارير، ضمن قائمة أربعة دول إفريقية هي الأكثر فسادا في القارة الإفريقية، وتحتل موريتانيا الرتبة 143 على قائمة الدول التي شملتها تقارير منظمة الشفافية العالمية لعام 2013.

وخطورة الفساد أن ضحاياه من الفقراء بالدرجة الأولى، ويستوي في ذلك الدول الغنية والدول الفقيرة[23]، ويتجلى ذلك من خلال التقارير الدولية التي تشير إلى أن الدول الإفريقية على رأس الدول الأكثر فسادا في العالم، وهي القارة التي تضم النسبة الأكثر من الجياع في العالم، فتقديرات البنك الدولي تظهر أن أكثر من ألف مليار دولار أمريكي تدفع كرشاوى كل سنة، أي ما يزيد عن 3 % من دخل العالم في سنة 2003، في حين أن تقديرات الاتحاد الإفريقي، تشير إلى أن حوالي 148 مليار دولار أمريكي تخرج سنويا من القارة الإفريقية بسبب الفساد، وأن هذه الموارد يمكن أن تحدث فارقا كبيرا إذا ما تم إعادة توظيفها في هذه الإقتصادات[24].

ومنطقي أن يكون الفساد على رأس عوامل عدم الاستقرار في الدول الفقيرة، لما يسببه من هدر للموارد الاقتصادية والمالية وبعثرة للطاقات البشرية، وما يتولد عن ممارساته

---

[22] – أنظر تفاصيل ذلك في : التقرير الاستراتيجي الموريتاني 2012– 2013، الصادر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، نواكشوط 2014.

[23] – أنظر : وارث محمد، الفساد و أثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2013، ص 89 – 90.

[24] – نفس المرجع، ص 90.

من حرمان للشرائح والفئات الفقيرة، الأمر الذي يشجع النزاعات و يشكل عقبة أمام تحقيق السلم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي.

خلاصة القول إن أزمة منطقة الساحل الأمنية ليست إلا تمظهرا لأزمة الدولة الوطنية في هذه المنطقة من العالم، لفشلها في تحقيق الاندماج الوطني الذي يوفر الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويساعد على بلوغ أهداف التنمية، التي تخلق الرفاه وتعيد الأمن والطمأنينة للإنسان في هذه البلدان، ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال المداخل التالية:

1. العمل على تحقيق الاندماج الوطني الذي يؤسس لدولة القانون والمؤسسات الضامنة لدولة المواطنة.
2. السعي للتنسيق والتكامل بين بلدان المنطقة خاصة في المجالات الحيوية والاستراتيجية.
3. وعي المجتمع الدولي بأن أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي، مسألة استراتيجية للأمن والسلام العالمي، وأن مساعدتها لبلوغ ذلك لا ينبغي أن تخضع للصراعات والرهانات الدولية القائمة على مصالح الأطراف الفاعلة دوليا كما حصل في الماضي.

الساحل والمغرب العربي:
قضايا الأمن و صراع القوى العظمى على موارد الطاقة

محمد السالك إبراهيم

باحث و خبير/ مدير المركز الموريتاني لأبحاث التنمية و المستقبل

ملخص

تسعى قوى إقليمية ودولية مختلفة، منذ عدة سنوات، لوضع يدها على منطقة الساحل الإفريقي بالغة الأهمية الإستراتيجية، من أجل تأمين السيطرة على الطريق الغربي للنفط وعلى المواقع الجديدة لاحتياطيات الطاقة والمعادن النفيسة في المنطقة، فضلا عن تحديد مستقبل استقرارها ورفاهيتها الاقتصادية في السنوات الخمسين القادمة.

فإلى أين سيؤدي إشعال فتيل الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل؟

و هل المراد هو تدويل الملف وتبرير تدخل عسكري دولي كما حدث في أفغانستان؟

و كيف تتحالف القوى الغربية مع الجماعات الجهادية في سوريا لإسقاط النظام و تخريب البلاد، بينما تحارب نفس الجماعات في شمال مالي؟

كيف يتم تبادل التأثير و التأثر بين منطقة الساحل وبلدان المغرب العربي جراء تداعيات «الربيع العربي» الذي خلف ذلك الزلزال الجيوسياسي الذي يهز المنطقتين انطلاقا من البؤرة الليبية؟

كيف أدت الثغرات الاجتماعية والسياسية، والإقليمية والأمنية في بلد مغاربي هو ليبيا إلى تعميق حالة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة، سواء في منطقة الساحل أو في بقية بلدان المغرب العربي؟

إلى أين قد يصل شبح المخاطر الأمنية العابرة للحدود الوطنية نظرا لانتشار الأسلحة وتسلل المقاتلين، و تنامي الأدوار التخريبية الاستخباراتية على طريقة «الكلاديو»؟

ما هي التداعيات والمخاطر المستقبلية لهذا الوضع على أمن واستقرار موريتانيا ومنطقة الساحل عموما؟

كيف تتأثر موريتانيا التي باتت أكثر دول المنطقة تأثرا بتقلبات موازين العلاقات الدولية نظرا لطبيعة موقعها الجغرافي السياسي الإستراتيجي المتميز تبعا لتحولاتها الجيوسياسية التاريخية منذ موريتانيا الطنجية أو الرومانية القديمة، مرورا بمرحلة الإمبراطورية الصنهاجية و دولة المرابطين، ثم لتتحول في لحظة معينة إلى مجرد «فراغ» تسيره الإدارة الفرنسية للتحكم في مستعمراتها في شمال وغرب إفريقيا، لتكون بعد

الاستقلال «همزة وصل» بين غرب وشمال مستعمرات إفريقيا الفرنسية، قبل أن تصبح البوابة الخطرة لمنطقة الساحل الأفريقي التي تمور حاليا بالعنف والاضطرابات المختلفة.

تحاول هذه الورقة البحثية إثارة هذه التساؤلات وغيرها ونقاشها في الندوة الحالية من أجل المساهمة في إنارة الموقف و فهم مختلف جوانب الإشكالية.

1. رهانات وصراعات دولية على ثروات الساحل

هل تشهد صحراء الساحل الإفريقي- هذه المنطقة المسحوقة إيكولوجيا واقتصاديا - طورا جديدا من تحولاتها اللامتناهية عبر الزمن؟ فبعد أن عاشت في الماضي فتوحات إمبراطورية المرابطين الأوائل وإشعاعهم الثقافي والروحي الأطلسي والمتوسطي، تحولت منذ سنوات إلى مسرح كبير للإرهاب وأعمال العنف المختلفة وكذا لأنشطة الرصد والعمليات الخاصة للاستخبارات الدولية في منطقتي المغرب العربي ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

أصبحت المنطقة ميدانا للكر و الفر يأوي مخيمات تجميع و تدريب عناصر الجهاديين قبل إرسالهم إلى الجبهات في الشيشان و العراق وباكستان والصومال وكينيا، و كذا لتنفيذ عمليات نوعية مختارة من قبل تنظيم القاعدة وأخواتها ضد أهداف تكتيكية أو استراتيجية في موريتانيا ودول المنطقة وربما في بعض دول أوروبا كذلك، كما تشير التقارير الدولية.

وهو ما أدى إلى سعي قوى إقليمية ودولية عديدة، بصفة مشبوهة، لتدويل خطر القاعدة وأخواتها في منطقة الساحل ضمن إطار خطة عسكرية لعموم الساحل الإفريقي تسمى «مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل». تلك المبادرة التي تشكل نواة للذراع المسلحة الأمريكية في دول جنوب الصحراء والغرب الإفريقي. وتدخل في ذلك الإطار المناورات العسكرية المسماة بـ «فلينتوكس» أو «مدفع الحجر» و غيرها من المناورات التي تشارك فيها منذ سنة 2005 القوات الأمريكية الخاصة إلى جانب قوات إفريقية متعددة الجنسيات.

كان المؤرخ «فيرناند بروديل» يشير إلى الساحل والصحراء باسم «البحر الأبيض المتوسط الآخر»

ظهر في منطقة الساحل ما يمكن تسميته بـ «جيوستراتيجية الأنابيب» على خلفية تنافس دولي متزايد على موارد الطاقة، بحيث تسعى قوى إقليمية ودولية مختلفة، منذ عدة سنوات، لوضع يدها على منطقة الساحل بالغة الأهمية الإستراتيجية من أجل تأمين السيطرة على الطريق الغربي للنفط و على المواقع الجديدة لاحتياطيات الطاقة والمعادن النفيسة المكتشفة مؤخراً في المنطقة؛ لتحديد مستقبل استقرار المنطقة و رفاهيتها الاقتصادية في السنوات الخمسين القادمة؛

هل ستذهب المنطقة ضحية الحرب على القاعدة لتدفع ثمن متغيرات التنافس والتحالف بين الأميركيين والفرنسيين في سبيل السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على شبه المنطقة وعلى مواردها الطبيعية لضمان تدفق إمدادات الطاقة الضرورية نحو تلك الدول والمحافظة على مكانتها ونفوذها كقوى دولية اقتصادية و صناعية كبرى؟

إلى أين سيؤدي إشعال فتيل الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل؟

هل المطلوب هو تدويل الملف و تبرير تدخل عسكري دولي كما حدث في أفغانستان؟

كيف تتحالف القوى الغربية مع الجماعات الجهادية في سوريا لإسقاط النظام و تخريب البلاد، بينما تحارب نفس الجماعات في شمال مالي؟

ما هي التداعيات و المخاطر المستقبلية لهذا الوضع على أمن واستقرار بلدان المغرب العربي بما فيها موريتانيا والمنطقة؟

في دراسة حديثة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية OCDE : «لا يمكننا معالجة القضايا الإستراتيجية المتوسطية بتخطي الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل»

2. الساحل والمغرب العربي : تشابك المفاهيم و المصالح

هل مفاهيم الساحل والمغرب العربي ثابتة وهل عدد الدول المكونة لهذه الفضاءات دقيق؟ أم هي تتغير بتغير المعطيات؟

يتراوح عدد الدول التي تشكل منطقة الساحل من 3 إلى 10. يضم الساحل موريتانيا ومالي والنيجر، حسب استراتيجية الساحل من منظور الاتحاد الأوروبي.

أما استراتيجية الساحل من منظور فرنسي فتشمل أحيانا السنغال و بوركينا فاسو وتشاد أو السودان. والمصطلح الجديد «بلدان الحقل» : يشير إلى الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر. بالنسبة للاستراتيجية البريطانية فهناك فكرة أوسع حول الفضاء الساحلي تشمل ليس فقط شمال أفريقيا ولكن أيضا بلدان غرب أفريقيا و المغرب العربي.

منذ سنة 2000، ينظر إلى عدم الاستقرار في الساحل كتهديد لأمن العالم – فريديريك ديكار F. Deycard، باحث في مختبر أفريقيا في العالم، بوردو، فرنسا

3. سيناريو التدويل في الساحل: المتغيرات الجيوستراتيجية الجديدة

يظهر استقراء المعطيات المتاحة حصول عدة تغيرات جيوسياسية هامة في المنطقة، تتعلق بتطور الفاعلين الإستراتيجيين المعنيين من جهة، و بتغير طبيعة التهديدات الأمنية نفسها وكذا بتطور مفهوم الأمن والدفاع من جهة أخرى:

أولا– تطور الفاعلين الإستراتيجيين

نقل تنظيم القاعدة ثقله التعبوي و الميداني، تحت تأثير الضغط الممارس عليه في المشرق الإسلامي (أفغانستان، الجزيرة العربية، العراق، اليمن)، من منطقة الشرق نحو الغرب الإسلامي بحثا عن ملاذات آمنة في منطقة الساحل الإفريقي. في العشرين سنة الماضية تحول الربع الخالي أو «وزيرستان» الساحل الذي يقع على حدود أربع دول هي موريتانيا والجزائر و مالي والنيجر إلى:

- مسرح كبير للإرهاب و لأعمال العنف المختلفة و لأنشطة استخباراتية دولية للرصد والعمليات الخاصة في منطقتي المغرب العربي و دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- فضاء مثالي لإخفاء الرهائن الغربيين الذين يتم اختطافهم وتحريرهم مقابل فديات مالية معتبرة،
- منطقة تخزين وعبور ألالاف الأطنان من المخدرات القادمة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي عبر شواطئ موريتانيا والمغرب والجزائر وليبيا.
- مجال لتهريب المهاجرين السريين وأنواع الممنوعات كالمخدرات والسجائر و المحروقات والأسلحة النارية والذخيرة، فضلاً عن كونها تشكل ملجأ للهاربين من العدالة والمتابعة الأمنية في دول المنطقة.

استطاعت شبكات التهريب الدولية أن تتكيف مع الظروف القاسية للساحل الصحراوي و أصبحت تعتمد على بعضها البعض ضمن استراتيجية شاملة ومعقدة من أجل البقاء، تتجاوز الخصوصية التنظيمية لكل شبكة على حدة.

تتساند فيما بينها و توظف قدرات وخبرات بعضها البعض من خلال تقديم وكلائها لخدمات مأجورة تحت الطلب ضمن ما يشبه دورة اقتصادية مغلقة خاصة بها، تتطور بسرعة نحو نوع من «رأسمالية الإرهاب» أو «اقتصاد الإرهاب الريعي» أو «السياحة الجهادية».

جميع تلك الشبكات مخترقة من طرف أجهزة مخابرات دول المنطقة ومن وكالات الاستخبارات الدولية.

ونظرا لهذا التداخل والتشابك الشديد، يتعذر التمييز بين شبكة قد تتولى جمع المعلومات لصالح جهة ما وأخرى تضطلع بالجهاد أو تلك التي تختطف الرهائن أو تتاجر بالمخدرات أو بالأسلحة النارية، إلخ...

مثال على قدرة تلك الشبكات على الانصهار في بوتقة واحدة، تعتبر القاعدة المستفيد الأول منها ضمن صيغة «القاعدة و شركاؤها في الساحل» : صور تلفزيون القناة الإسبانية التي ظهر فيها المدعو عمر الصحراوي يقود سيارته بزهو مصطحبا رهينتين أسبانيتين بعد صفقة الإفراج عنهما.

يثبت ذلك الشريط أن ترحيل عمر الصحراوي من موريتانيا إلى مالي- التي أخلت سبيله على الفور- كان من بين الأسباب الرئيسية التي أدت بتنظيم القاعدة إلى إطلاق سراح الرهينتين الاسبانيين، إضافة إلى الفدية المالية، التي قدرتها بعض المصادر بمبلغ

10 مليون يورو، أكدت وسائل الإعلام الاسبانية أن مدريد دفعتها للتنظيم مقابل الإفراج عن الرهائن.

ثانيا– تغير طبيعة التهديدات الأمنية

تطورت طبيعة التهديدات التي تمثلها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من مرحلة المشكل الداخلي المقلق لكل دولة على حدة إلى قضية إقليمية جيوسياسية بالغة الحساسية.

وقد تم حتى الآن توظيف البعد الإقليمي للقضية في لعبة التجاذبات الإقليمية للعلاقات و المصالح الدولية السياسية و الاقتصادية و الأمنية مثل إشكالية العلاقات الثنائية الحذرة والمثقلة بتداعيات الماضي الاستعماري بين الجزائر وفرنسا، و في ترجيح ميزان القوة في النزاعات الإقليمية و المحلية مثل مشكلات الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر وحركات التمرد الطارقية في شمال مالي، خاصة بعد انفصال إقليم آزاواد و الإعلان عن استقلاله من طرف واحد.

ثالثا– تطور مفهوم الأمن

تطور مفهوم الأمن نفسه بشكل جذري من المنظور الاستراتيجي. فمع ظهور مفهوم «الأمن البشري» الذي ابتكرته الدبلوماسية الكندية أواخر تسعينيات القرن الماضي و تبنته الأمم المتحدة من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 2004، تغيرت النظرة الكلاسيكية لمفهوم الأمن والدفاع.

كانت وظيفة الأمن تختزل فقط في تأمين السلطة الحاكمة والدفاع عن الحوزة الترابية للدولة على حساب أمن البشر أو الأفراد، أي الناس العاديين الذين هم المواطنون في ظل دولة القانون. وظلت وظيفة الأمن، التي يفترض أن تكون متكاملة بين القوتين الناعمة والخشنة، مختزلة في نواتها العنفية كجهاز للقمع همّه المطلق هو حماية الأحكام السياسية المتعاقبة والتنكيل بأفراد الشعب العاديين.

أصبح تركيز السياسات الأمنية الجديدة على أمن المواطن و تأمين احتياجاته أولا وقبل كل شيء، لتجعل من حفظ كرامته واحترام حقوقه وتحقيق طموحاته في التنمية المستدامة ورعاية مصالحه الحيوية المشروعة نقطة مرجعية لرسم السياسات العمومية في مجال الأمن.

4. الساحل و المغرب العربي: من القاعدة إلى لعنة الموارد الأحفورية

هل نزلت لعنة النفط والغاز واليورانيوم على منطقة الساحل في اللحظة غير المناسبة؟ و كيف السبيل إلى لجم عفاريت النفط والغاز التي بدأت تخرج من قمقمها في الساحل والمغرب لتؤجج صراع المصالح والمنافع المتفقة حينا والمتضاربة أحيانا أخرى بين القوى الدولية والإقليمية؟

تهدف كل الإستراتيجيات الدولية في منطقة الساحل إلى ضمان السيطرة الأمريكية و الأوروبية على الطريق الغربي للنفط و كذا على المواقع الجديدة والحيوية لاحتياطيات النفط و المعادن النفيسة المكتشفة مؤخرا في المنطقة:

- بعد أن أصبحت القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لإفريقيا (AFRICOM) مستقلة، قامت بانجاز برنامج لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا وبوضع برنامج لأمن السواحل في خليج غينيا؛
- رتبت AFRICOM أيضا لإقامة قواعد عسكرية في البلدان الإفريقية التي لديها إنتاج كبير من البترول أو تتوفر على احتياطات نفطية هامة.
- تتفاوض حاليا لإنشاء مواقع عمليات متقدمة في كل من السنغال ومالي وموريتانيا وغانا والغابون وناميبيا على الحدود مع آنغولا من أجل تحسين مهابط الطائرات وتخزين الوقود وإيجاد تفاهمات مع الحكومات المحلية تسمح بالانتشار السريع للقوات العسكرية إذا اقتضى الأمر ذلك؛
- وافق الكونغرس الأميركي من قبل على تقديم دعم مالي لـ «مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء» the Trans-Saharan Counterterrorism Initiative (TSCTI) بمبلغ 500 مليون دولار على مدى ست سنوات لدعم البلدان المعنية بمكافحة الإرهاب ضد التهديدات المزعومة لتنظيم القاعدة. و هذه البلدان هي الجزائر و تشاد و مالي و موريتانيا و النيجر و السنغال و نيجيريا والمغرب. يهدف البرنامج المذكور إلى دعم قدرات هذه الدول في مجال مكافحة تهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات، فضلا عن مكافحة الإرهاب.

5. البنادق تسير على خطى التجارة: أهمية الرهان على الطاقة في الساحل

هكذا ظل الأمر دائما على هذا الشكل في كل زمان ومكان: البنادق تسير على خطى التجارة. إنه القانون الذي يحكم الجيوستراتيجيا منذ القدم. القوى الدولية و الإقليمية تبحث عن ضمان وتعزيز مصالحها الحيوية :

- ترجح بعض مراكز الدراسات الإستراتيجية الأمريكية بأن المنطقة تحتوي على زهاء 60 مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد، وهو خام خفيف منخفض الكبريت يحظى بتقدير كبير لدى المصانع الأمريكية وكبريات شركات التزويد بالطاقة.
- في السباق الاقتصادي المحموم للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة، تدخل الدول الاستعمارية السابقة و غيرها مثل الصين، كل حسب مصالحها القومية، في تنافس شديد فيما بينها مع الولايات المتحدة.
- دخلت شركات النفط الغربية العملاقة مثل مجموعة توتال الفرنسية التي يبلغ رقم أعمالها السنوي أكثر من 12 مليار يورو و يتجاوز عدد عمالها 90.000، في سباق محموم من أجل الحصول على نفط منطقة الغرب الإفريقي، وها هي تطالب بتأمين الأمن والاستقرار كشرط ضروري للقيام بأنشطتها و تأمين استثماراتها.
- وفقا لصحيفة «وول ستريت جورنال»، تعمل القيادة العسكرية الأمريكية لأوروبا حاليا مع غرفة التجارة الأميركية على توسيع نفوذ الشركات الأمريكية في إفريقيا، كجزء من «استراتيجية وطنية مندمجة للاستجابة».
- تبعا لتقرير صدر عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية سنة 2006 تحت عنوان بالغ الدلالة «أكثر من الإنسانية: مقاربة استراتيجية أميركية تجاه إفريقيا»، فإن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من المرجح أن تصبح مصدرا لتزويد الولايات المتحدة بالطاقة بمستوى أهمية الشرق الأوسط مع نهاية العقد الحالي.

يتوقع الخبراء أن برميلا واحدا من بين كل 5 براميل من النفط يدخل دائرة الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من العقد الحالي سيأتي من منطقة خليج غينيا.

وسترتفع حصة الواردات الأمريكية من النفط القادمة من تلك المنطقة من 20% سنة 2010 إلى 25% سنة 2015، خاصة إذا علمنا بأن صادرات نيجيريا وحدها تمثل حاليا 10% من إمدادات النفط التي تستوردها الولايات المتحدة، كما توفر أنغولا 4%، ومن المتوقع أن تتضاعف حصتها بحلول نهاية العقد الحالي.

كما يزيد اكتشاف احتياطيات بترولية جديدة مهمة، خاصة في غانا و كذا التوسع في إنتاج النفط الذي تقوم به بلدان أخرى في المنطقة من فرص تصدير النفط إلى الغرب، مثل غينيا الاستوائية و وساو تومي و برينسيبي والغابون والكاميرون وموريتانيا وتشاد والسودان.

وكثيرا ما يبرر تصعيد الوجود العسكري الأميركي في أفريقيا بضرورة مكافحة الإرهاب والتصدي لتنامي عدم الاستقرار في المنطقة النفطية من إفريقيا جنوب الصحراء.

نصت وثيقة «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» الصادرة سنة 2002 على أن مكافحة الإرهاب الدولي و الحاجة إلى ضمان أمن مصادر الطاقة للولايات المتحدة تملي عليها السعي لزيادة انخراطها في إفريقيا؛ ودعت الوثيقة إلى قيام تحالف طوعي من أجل إقامة ترتيبات أمنية خاصة في تلك القارة.

وقد أنشئت فرنسا سنة 2003 آلية تسمى «فريق مكافحة الإرهاب» التابع لمجموعة «G8 «Groupe d'action anti-terroriste أثناء الرئاسة الفرنسية لتلك المجموعة. وتجري هذه الآلية سلسلة اجتماعات تشاورية مكثفة تشارك فيها مجموعات من الخبراء التابعين لفريق مكافحة الإرهاب من أجل تقييم الأوضاع الأمنية في المنطقة خاصة بعد العمليات التي نفذها الجيش الموريتاني ضد القاعدة داخل الأراضي المالية في السنوات الأخيرة و كذا بعد الانفصال الحاصل في الشمال المالي وسيطرة القاعدة ومتمردي الطوارق على إقليم آزاواد وما أدّى إليه ذلك من تدخل فرنسي في المنطقة.

تعقد الملف أكثر و تضاعفت حساسيته وخطورة تداعياته داخليا وخارجيا خاصة بعد تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع قرارا يسمح بنشر قوة دولية في شمال مالي وما تبع ذلك من تدخل عسكري فرنسي – غربي- إفريقي في شمال مالي وكل ما سيترتب على ذلك من تداعيات مختلفة على دول وشعوب المنطقة وعلى السلم والاستقرار في العالم؛ وقد طرحت الأمم المتحدة استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل تتسم بطموح كبير لمعالجة جميع جوانب الأزمة: تحسين الحكامة، المساعدة الإنسانية، الأمن والتنمية.

تدرس دول الاتحاد الأوروبي حاليا للمرة الأولى على أعلى مستوى الوسائل الكفيلة بتقديم مساعدة لدول الساحل التي تواجه إرهاب القاعدة هناك من أجل تأهيل قوات الأمن المحلية في النيجر وموريتانيا ومالي خاصة في سياق استراتيجية لمواجهة

تحديات تم تصنيفها إلى أربع مستويات: الحكامة، التنمية، حل الصراعات، ومحاربة ومنع انتشار العنف الأصولي والراديكالية.

6. الصراع على الطاقة في الساحل : موريتانيا و مأزق الحلقة الأضعف

رغم أن آخر التطورات الاستراتيجية في المنطقة لا تدعو كثيرا إلى التفاؤل، إلا أن بعض الجهود ما زالت تبذل في سبيل السيطرة على الموقف في شبه المنطقة. ففي 17 آذار 2013 عقد اجتماع حول التعاون الأمني وتفعيل دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في منطقة الساحل والصحراء، في نواكشوط بموريتانيا. ويشارك في «مسار نواكشوط» كل من الجزائر، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، وتشاد، بالإضافة إلى منظمات إقليمية كالمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، لجنة الاتحاد الأفريقي للعمليات المشتركة، اللجنة التابعة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية للاستخبارات والأمن، الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي. كما حضرت الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، وروسيا في الاجتماع بصفة مراقب.

ويتوقع أن يفضي «مسار نواكشوط» إلى بلورة تشخيص مشترك للمشكلات الأمنية المطروحة واتخاذ خطوات لتحسين التعاون في مجال تعزيز أمن الحدود، و تبادل المعلومات، وإطلاق بعثات إلى بلدان منطقة الساحل والصحراء لتقييم قدرتها على مكافحة الإرهاب.

لكن موريتانيا التي ولدت من رحم صدمة أولى و التي لا زال تطورها «الدولتي» بالغ التأثر بتذبذب ميزان العلاقات الدولية وبالثقل الساحق للمعطيات «الجيوسياسية» الخاصة بها وبالمنطقة عموما خلال الخمسين سنة الماضية، ما زالت تعاني من تباينات حادة في طبيعة المعطيات الجغرافية و الديموغرافية مثل كبر حجم المساحة (أكثر من مليون كلم^2)، و ترامي المسافات. فمثلا، يبلغ طول الحدود البرية 5000 كلم، و طول الساحل البحري على المحيط الأطلسي وحده 754 كلم، أما طول الحدود على شاطئ نهر السنغال فيبلغ 850 كلم.

وتعاني موريتانيا كذلك من ضعف شديد في الكثافة السكانية بمعدل 2,5 نسمة/ كم^2 ويصل إلى صفر نسمة/كم^2 في كثير من مناطق البلاد، و كذا من انعدام و/أو ضعف الوسائل التكنولوجية واللوجستية مثل الأقمار الصناعية وأنظمة الرصد والتجسس وشبكات قواعد البيانات وأجهزة المراقبة والتنصت الإلكتروني، وقواعد التحكم والسيطرة العملاتية، ومنظومات تحليل واستغلال المعلومات، إلخ.

كما يشكل النقص الحاد في البنى التحتية والمعدات والتجهيزات العسكرية، والأمنية والدفاعية الذي تعاني منه القوات المسلحة وقوى الأمن، بالإضافة إلى محدودية مخصصات الإنفاق العسكري لرفع الجاهزية التعبوية والقتالية لوحدات الجيش وقوى الأمن، والتي بلغت سنة 2003 نسبة 4,9% من الناتج الداخلي الخام للدولة، لتنخفض

سنة 2009 إلى 3,9% فقط، عوائق تحد من قدرات موريتانيا الإستراتيجية وتقلل من جاهزيتها العملاتية للتصدي للأخطار التي قد تهدد أمنها واستقراراها.

و تقدر دورية «كلوبال سكيوريتي GlobalSecurity» المتخصصة في الشؤون الاستراتيجية الدولية مبلغ الإنفاق العسكري في موريتانيا بـ 19 مليون دولار سنة 2005، بينما بلغ حجم الإنفاق العسكري لنفس السنة في الجزائر 3 مليار دولار، وفي المغرب 2,3 مليار دولار، وفي السنغال 117 مليون دولار، وفي مالي 50 مليون دولار، وفي النيجر 45 مليون دولار، وفي إسرائيل 9,4 مليار دولار، وفي تركيا 12,2 مليار دولار، وفي ليبيا 590 مليون دولار، وفي تونس 440 مليون دولار.

وقد وصلت مخصصات الدفاع في الميزانية الموريتانية لسنة 2013 مبلغ 150 مليون دولار أمريكي هذه السنة. ويظهر تشخيص الوضعية الاستراتيجية لموريتانيا أنها – في الوقت الذي تزخر فيه بمقدورات هائلة من ثروات الطاقة- فإنها تعاني من:

- اختلال بنيوي يتمثل في عدم وجود هيكلة تنظيمية ناضجة وجادة للأمن والدفاع القومي من شأنها أن تكون قادرة حقا على التعامل مع التحديات التي تواجهها موريتانيا اليوم، أحرى أن تكون قادرة على تحقيق نصر يذكر في مواجهة عسكرية محتملة مع تنظيم القاعدة الذي أعيى القوى الدولية العظمى وكبدها خسائر بآلاف المليارات من الدولار في أفغانستان والعراق والصومال وغيرها.
- نشير مثلا إلى أن تكاليف مشاركة فرنسا وحدها في ائتلاف الحرب على الإرهاب في أفغانستان، كانت تقدر بـ 1,3 مليون يورو يوميا! قبل أن تسحب قواتها من ذلك البلد لتزج بها في الساحل الإفريقي.
- القوى الغربية المتورطة في الحرب على أفغانستان منذ أكثر من عشر سنوات، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، تبحث الآن لنفسها عن مخرج مشرف وهي تتفاوض حاليا بصفة سرية مع طالبان للوصول إلى حل سياسي!
- حسمت الحكومة الموريتانية الحالية خياراتها في المواجهة العسكرية المحدودة من خلال أسلوب الضربات الاستباقية، لكن يبقى السؤال حول تقييم تلك الخيارات من الناحية الاستراتيجية؟ ومدى حظوظها في النجاح أو الفشل؟
- رغم انتمائها المشترك إلى فضاء الساحل والمغرب العربي، تختلف وضعية موريتانيا عن البلدان الأخرى، خاصة الجارتين المغرب والجزائر، اللتان لهما تقاليد دولتية إدارية، أمنية وعسكرية عريقة جدا، وخبرات في حقل العلاقات الدولية تتجاوز قرنا من الزمن، فضلا عن مواردهما البشرية والعملاتية والمالية المعتبرة، وهي تمتلك عدة خيارات متاحة في مجال التعاطي مع موضوع الإرهاب والجريمة المنظمة من بينها الخيار الأمني لمواجهة القاعدة أو غيرها.
- موريتانيا، سواء مع أو بدون تهديدات القاعدة، لا تمتلك في الوقت الراهن خيارا أمنيا ناضجا بالمفهوم الاستراتيجي ضد أي تهديد أمني واقع أو محتمل أيا كان مصدره.

7. كيف الخروج من الحلقة الأضعف: توصيات أوليّة

يحتم الموقف الجيوستراتيجي الحساس على السلطات العمومية الموريتانية، المدنية منها والعسكرية، أن تجتهد بصدق في حسن قراءة المعطيات والمؤشرات المتعلقة بقضايا الأمن الاستراتيجي والتهديدات الإرهابية للقاعدة وغيرها في منطقة الساحل والمغرب العربي، قصد بناء السيناريوهات الممكنة لتسيير المواجهة على أسس مدروسة

وعقلانية. وفي هذا السياق، يتوجب أن يعاد تقييم الخيارات المتاحة على أساس المفاضلة الموضوعية في ما بين عدة سناريوهات ممكنة مع محاكاة دقيقة لحساب الربح والخسارة.

كما يتحتم على صناع القرار وعلى النخب السياسية في موريتانيا أن يواجهوا هذا الواقع الإستراتيجي المقلق بشجاعة أدبية وصدق مع النفس ومع الرأي العام الوطني، الذي ينتظر منهم ذلك، بما يخدم المصلحة الوطنية بكل مسؤولية وتجرد. إن على الجميع أن يعرفوا أن مصير الدولة التي قد لا تحسن المناورة الاستراتيجية هو أن يحكم عليها بالخضوع ردحا من الزمن لمناورات دول أخرى عرفت كيف تجيد اتخاذ قراراتها في الوقت المناسب.

وبطبيعة الحال، لا مصلحة لموريتانيا في التورط مع أي ائتلاف أمني عسكري تحت ذريعة الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل. ولا يمكن لمثل تلك القرارات أن تكون من الحكمة ولا من الرشاد في شيء، بالنظر إلى أنه ثبت فشلها في أنحاء عديدة من العالم وجلبت الخراب والدمار للبلاد والعباد في الصومال، وأفغانستان، والعراق، إلخ. بل يتوجب على موريتانيا أن تحشد العدة للحرب ضد التخلف والفقر والجهل والمرض والبطالة والتهميش والظلم والغش والتلاعب بالمصالح العليا للشعب والأمة.

وتحتاج موريتانيا إلى تغيير نظرتها إلى الأمور كدولة في ما يتعلق بمفهوم الأمن البشري، ليس بطريقة تلمس الخطأ والصواب، بل بشكل منهجي مدروس يهدف إلى إعادة صياغة وترميم عميق لسياساتها الأمنية والدفاعية فضلا عن تدبير دبلوماسيتها على الصعيد الدولي بطريقة مهنية وفعالة كما يفعل الآخرون.

إن قضايا الأمن و لدفاع والسياسة الخارجية والدبلوماسية هي مجالات بالغة الحساسية ولم يعد في الإمكان تأخير إصلاح حقيقي يطال جوهر وشكل السياسات العمومية في هذه المجالات؛ لقد حان الوقت لأن تتغير النظرة الضيقة للأمن وللدفاع في موريتانيا، المحصورة تقليديا في أمن السلطة الحاكمة وأمن الإقليم الترابي على حساب الاهتمام بأمن البشر أو المواطنين العاديين.

إن تنمية القدرات العسكرية للاستجابة الفورية لتهديدات أمنية جدّية تستهدف وجود الدولة والمجتمع في الصميم كالجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بالممنوعات والهجرة السرية الخ...، لا بد أن تحظى بالاهتمام السياسي النوعي المطلوب من أجل تصحيح الإختلالات البنيوية و بلورة سناريوهات استراتيجية بديلة.

يقتضى مثل هذا التغيير في الأفق، من الآن فصاعدا، أن تركز السياسات العمومية أولوياتها على الأمن البشري أي أمن المواطن أولا وقبل كل شيء. ولا شك أن المستقبل مرهون اليوم بإدخال إصلاحات عميقة على كيان الدولة الموريتانية من أجل إعادة هندسة وظائفها الرئيسية من النواحي الإيديولوجية و الإستراتيجية و التشريعية، و المؤسسية و الوظيفية، على أساس جامع يخدم أولا و قبل كل شيء أمن و استقرار و تنمية الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

8. مصادر و مراجع بيبليوغرافية

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الوضع في مالي – حول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2100-2013، المنشئ لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي – فاتح أكتوبر 2013؛
- «الساحل: في سبيل مقاربة شاملة» تقرير معلومات رقم 720 (2012-2013) أعده جان بيير شوفنمان و جيرار لارشيه، باسم لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة، وقدم في 3 يوليو 2013؛
- «Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel », par Mehdi TAJE, chargé des études africaines à l'Irsem, Note publiée par le Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest;
- « Révolution verte et équilibres géopolitiques au Sahel », IRIS-2010, Serge Michailof;
- Le Sahel et la contagion libyenne par Mathieu Pellerin, chercheur associé au programme Afrique subsaharienne de l'Ifri - politique étrangère l 4 : 2012;
- Sahel : éclairer le passé pour mieux dessiner l'avenir par Antonin TISSERON et Bérangère ROUPPERT, chercheurs associés au GRIP-Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité (Bruxelles);
- ANALYSE : Sahel : une géopolitique de l'invisible ! Par Mohamed Saleck OULD BRAHIM, Multipol -Genève, décembre 2010;
- Perspectives de stabilité en Afrique du Nord et au Proche Orient d'après une étude allemande, par Mohamed Saleck OULD BRAHIM, GIGA – Hamburg, 2008.
- "Approaches towards Socio-regional Development in North Africa and the Near East.Do They Promise Stability for the States in Those Two Regions?"
- http://www.giga-hamburg.de/dl/download.php?d=/content/imes/menastabilisierung/pdf/faath_studieEntwicklungsansatz_2009_summary_en.pdf

الحرب على الإرهاب، من ضرورة المواجهة إلى واجب التحفظ: الاستراتيجية الموريتانية نموذجا

إزيد بيه ولد محمد البشير

باحث / موريتانيا

تعريف الإرهاب

يعرّف الإرهاب بأنه «استخدام غير قانوني للعنف ضد الأفراد أو الحكومات، لإشاعة مناخ من الرعب لتحقيق أهداف معينة» سواء كانت هذه الأهداف سياسية أو اقتصادية أو بغرض الهيمنة واحتكار السلطة والاستفراد بها.

وقد غزت كلمة «إرهاب» ميدان الاستخدام السياسي منذ الستينيات من القرن الماضي، ولحقتها حقول أخرى أوائل السبعينيات، واهتم بدراستها المختصون في علوم القانون والإجرام والاستراتيجية والعلوم العسكرية أكثر من أي ظاهرة أخرى في عصرنا الراهن، وصدر العديد من الكتب والبحوث والمقالات التي تتناول هذا المفهوم، وأصبح هناك كتّاب متخصصون في شؤون الإرهاب، واستُحدثت وحدات إجرائية مختصة بموضوع الإرهاب، وبات الإرهاب ومكافحة الإرهاب في صدارة أجندة لقاءات رؤساء الدول والمؤتمرات الدولية والإقليمية.

وستركز هذه الورقة على بعض ما تثيره الأحداث التي عرفتها موريتانيا في السنوات الأخيرة وتصنف على أنها أحداث إرهابية أكثر من اهتمامها بالتعريفات الكثيرة لهذه الظاهرة، كما ستستعرض جانبا من النقاش الدائر في الساحة الوطنية حول هذه الأحداث سواء منها تلك التي جاءت في شكل عمليات اختطاف أو تفجير أو سعي إلى التفجير أو تلك التي تمثلت في مواجهات عسكرية واضحة على الأرض الموريتانية أو خارجها. كما ستهتم الورقة، بعد تقديم تشخيص للأحداث، بالنقاش الدائر بين الفرقاء السياسيين حول هذه الأحداث ومواقفهم منها.

وقبل ذلك أرى من المناسب التنبيه بين يدي هذه الورقة أنها لن تتجاوز حدود التأمل وطرح الأسئلة وتفسير النتائج المترتبة على مسار ومجريات هذه الأحداث التي ما زالت ممتدة وذلك وفق المسار المنهجي التالي:

مواقف الدول المعنية بالإرهاب

إن المتأمل في الحرب على الإرهاب في مالي يدرك دون كبير عناء أننا في الواقع أمام حروب متعددة ومترادفة في حرب واحدة!! فنحن أمام حرب الطوارق ضد الجيش المالي، وحرب أمريكا وفرنسا والغرب ضد القاعدة، وحرب القاعدة ضد الجوار، وحرب شبكات التهريب ضد الأنظمة، وحرب تحرير الرهائن، وحرب الأجنحة والشبكات

ضد بعضها البعض...وغير ذلك من الحروب المتشابكة التي يغذيها اتساع الميدان الذي تدار فيه وهشاشة الحدود، وكثرة الفراغات الأمنية، وضعف السلطات المحلية والإقليمية وعجزها عن مواجهة تحركات هذه الجماعات في القارة.

هكذا جاء الاهتمام الدولي والإقليمي بظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل عموما وفي دولة مالي على وجه الخصوص فكان لها موقعها في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية وكانت تحت أعين رقيب المصالح الأوربية بنفس القدر الذي اهتمت بها دول الميدان الإفريقية.

وسنقف فيما يلي على جانب من هذا الاهتمام وفق الخطوات التالية:

مكانة منطقة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية:

لقد كانت منطقة جنوب الصحراء الإفريقية دائما في آخر الأولويات بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية حيث بقيت حتى 1960 المنطقة الوحيدة التي نجت من النفوذ الأمريكي، وأصبحت بعد ذلك ساحة للنزال غير المباشر بين القطبين المتصارعين خلال الحرب الباردة لتعود بعد سقوط جدار برلين عام 1995 وانتهاء الحرب الباردة إلى درك سلم الاهتمام الأمريكي من جديد.

وبقي الأمر على ما هو عليه حتى عام 1998 حين طالت يد الإرهاب سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا في عمليتين متزامنتين، حيث تم إتباع العمليتين بالضربات التي وجهها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى السودان الموطن المرحلي آنذاك لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة خلال النصف الثاني من عقد تسعينيات القرن الماضي.

وقد تأكد هذا الاهتمام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حيث أصبحت إفريقيا في مقدمة الأولويات في الحرب الشاملة على الإرهابيين وذلك في الاستراتيجية الوطنية للدفاع التي قدمتها حكومة بوش سنة 2002، وفي سنة 2006 تأكدت هذه الأهمية أكثر فأكثر، بإنشاء قيادة للجيش الأمريكي في إفريقيا سنة 2007 ولأول مرة في التاريخ الأمريكي هي جهاز الآفريكوم.

هذا إضافة إلى اهتمام واشنطن بالحضور الصيني التجاري المتعاظم في المنطقة. وقد تمحورت السياسة الدفاعية الأمريكية إزاء إفريقيا حول هدفين اثنين، يتمثل أولهما في ضمان استقرار المنطقة على الأمد البعيد، أما على الأمد القريب فيتمثل في محاربة المجموعات الإرهابية المتواجدة على التراب الإفريقي، وكذلك الحد من حركة المهربين الذين يمدون هذه المجموعات الإرهابية بالوقود والمال، مما يؤدى إلى عدم استقرار المنطقة.

أوروبا والحرب على الإرهاب في منطقة الساحل

تعود العلاقة بين أوروبا وخاصة فرنسا ودول الساحل الافريقية إلى العهد الاستعماري حيث ظلت تعمل على أن يظل الاستقلال الممنوح لهذه الدول استقلالا صوريا لا يمنع

من استغلال الثروات الوطنية ولا يسمح بإدخال دول أخرى منافسة، فانصبت جهودها على تكريس نفوذها التقليدي على إفريقيا ومزاحمة الفاعلين الدوليين الجدد الطامحين إلى حجز مواقع على هذه الرقعة ذات الثروات البكر يدفعها في ذلك:

- السعي إلى تخفيف حدة أزماتها الاقتصادية التي تعاظمت في السنوات الأخيرة،
- سعيها إلى إقامة تنسيق من شأنه احتواء تدفق المهاجرين السريين من إفريقيا،
- حاجتها إلى مصادر للطاقة والثروات الإفريقية الخام،
- و توفير الحماية الأمنية لشركاتها الغارقة في نهب ثروات المستعمرات القديمة.

مواقع دول الساحل في خريطة الحرب على الإرهاب في المنطقة

1 – **الجزائر** : ترى الجزائر أنها نجحت في حربها على الإرهابيين من وجهين :

أ – أنها تمكنت من دفعهم خارج حدودها على الصحراء المالية ولم لا الموريتانية ولهذا ظلت ترفض مطاردتهم خارج هذه الحدود.

ب – أنها تمكنت من اختراق هذه الجماعة بحيث أصبحت تصرفاتها مكشوفة لديها وورقة تستطيع أن تستخدمها في أي وقت ضد من تشاء. ولهذا يلاحظ تثاقلها إزاء التنسيق في أي عمل عسكري من شأنه إدخالها في مواجهة إقليمية مع القاعدة، كما ظلت دوما تناوئ التدخل الأجنبي في المنطقة، إلى جانب أنها وجدت في العمليات الموريتانية خروجا على زعامتها لمعسكر محاربة الإرهاب في الصحراء، وشنّت وسائل الإعلام الجزائرية حربا نفسية وإعلامية على الموريتانيين عبْر بث بيانات ومعلومات تتحدّث عن خسائر فادحة في صفوف الجيش الموريتاني، وهزائم نَكراء مُنِي بها على يَد مقاتلي القاعدة.

2 – **مالي** : اكتفت جمهورية مالي باستضافة المعارك على أراضيها ووقفت موقف المتفرِّج الذي إن تدخل فإن تدخله لا يتجاوز توفيرَ مصادر الأخبار للصحفيين عَن المعارك الدائرة في مناطقها الشمالية، بين خصميْن غريبين على أراضيها وذلك من منطلقات ثلاثة رئيسية :

أ- أنها عاجزة عن الدخول في حرب لا ترى نفسها قادرة على حسمها مع تنظيمات هلامية تمتلك عقيدة قتالية عالية وتمتلك من القدرات العسكرية ما يمكنها من النيل من الجيش المالي والانتصار عليه كما حدث بعد ذلك فور أول احتكاك بين الطرفين.

ب – أن القاعدة هي شأن مغاربي وأعضاؤها مغاربيون لذلك فإن مجابهتها في المقام الأول يجب أن تكون شأنا مغاربيا.

ج- أن وجودها على الصحراء والسكوت عنها هو وسيلة للتخفف من أعباء تنمية هذا الإقليم المالي المضطرب ووسيلة لإلهاء العداء الطوارقي.

3 – **النيجر :** اكتفت النيجر هي الأخرى بتتبُّع أخبار مَـن اختُـطفوا على أراضيها من الفرنسيين، دون أن تُـحرِّك ساكـنا لإنقاذهم بناء على ذات المنطَق الذي بنت عليه السلطة المركزية في مالي رفضها المواجهة المباشرة مع هذه التنظيمات.

4 – **ليبيا :** تحولت ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي إلى مخزن كبير للسلاح من كافة أنواعه، حيث تشكل المصدر الأساسي لتهريب السلاح إلى جل دول المنطقة، وقد عاشت مناطق كثيرة في ليبيا عقب الهجوم الذي استهدف السفارة الأمريكية في بنغازى أجواء مضطربة، استغلها تنظيم القاعدة في نشر عناصره في بعض الجيوب لبسط النفوذ والسيطرة على البلاد، وفككت السلطات الأمنية في تونس أكثر من خلية لشباب تونسيين يعتزمون الرحيل إلى ليبيا لتلقي تدريبات قتالية هناك، كما استقبلت ليبيا عددًا من قيادات تنظيم القاعدة في اليمن.

ويرى العديد من الخبراء أن الجنوب الليبي أصبح خلال الأشهر الأخيرة من المعاقل التي أعادت فيها الخلايا الإرهابية تنظيم صفوفها بعد إخراج الجماعات الإسلامية المسلحة من شمال مالي.

5 – **المغرب :** تحقق من خلال استمرار هذه الحرب هدف النكاية من الجزائر العدو التليد والمنافس القوي في المنطقة وتطويع موريتانيا الجارة «المحايدة» في الصراع على الصحراء.

6 – **الحركات الجهادية :** ترى في تضارب مصالح دول الإقليم إزاءها وعجز هذه الدول عن تنسيق استراتيجية موحدة لقتالها فرصة لمراكمة القوة وبناء القدرات تمهيدا لإحكام القبضة وتأسيس إمارة الصحراء الإسلامية.

7 - **موريتانيا :** تصاعدت وتيرة المواجهة في الفترة الأخيرة بين قوات الجيش الموريتاني ومجموعات من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.. اللافت في الأمر أن أحدث هذه المواجهات وقعت داخل الأراضي المالية، حيث توغلت قوات من الجيش الموريتاني في شمال مالي وقاتلت عناصر القاعدة هناك.

وقد تضاربت الآراء حول الدور الموريتاني في هذه الحرب حيث رأى البعض أنها تأتي في إطار استراتيجية موريتانية عنوانها إبعاد الخطر عن البلاد من خلال مطاردة من يوصفون بالإرهابيين خارج الأراضي الموريتانية أو هي حسبما يحلو للسلطات الرسمية تسميته عملية استباقية لتجنيب البلاد أخطار هجمات هذا التنظيم المحتملة في أي زمان ومكان والوصول إليه في مأمنه.

فيما يشكك البعض الآخر في ذلك ويذهب إلى القول بأن الأمر لا يعدو حربا تخوضها موريتانيا بالوكالة عن قوى غربية حماية لمصالحها.

وفي كلا الحالين تبقى هنالك أسئلة مشروعة تطرح نفسها بإلحاح تتعلق بالأسباب الفعلية التي تجعل من موريتانيا رأس حربة في مكافحة القاعدة.

لماذا يتورط الجيش الموريتاني لوحده دون غيره من جيوش المنطقة في خوض حرب ضد القاعدة في دولة مالي؟ ولماذا يتقاعس أو يستثنى من العمليات العسكرية التي خاضها الجيش الفرنسي مدعوما بجيوش بعض دول الميدان؟ وهل فعلا هنالك دور لكل من فرنسا وأمريكا في الضغط على الحكومة الموريتانية وإقناعها بتصعيد عملياتها ضد القاعدة؟

ورغم أننا لن نجيب بشكل مباشر على هذه الأسئلة التي لا يعدم طرحها وجاهة، فإننا لا نستطيع إلا أن نتلمس بعضا من الدوافع التي جعلت الجيش الموريتاني يدخل منفردا إلى ساحة معركة ليُلاحق «أشباح القاعدة» في صحراء شاسِعة خارج حدوده، لنجدها في الدوافع التالية :

أ – تخاف موريتانيا أن يعتبرها «الإرهابيون» الحلقة الأضعف في السلسلة فيستمرون في انتهاك سيادتها باختطاف الأجانب وقتل أفراد الجيش والمرح في الإقليم وفق ما يشتهون.

ب – تجد في التدخل العسكري فرصة للانتقام من اعتداءات القاعدة المتكررة على الجيش الموريتاني وذلك بالاستفادة من الاستعداد الغربي للدعم مخابراتيا ولوجستيكيا. وهو ما حاول النظام في مناسبة عيد القوات المسلحة سنة 2012، استخدامه على وجهين : وجه خارجي قوامه أن انظروا إلى جاهزيتنا كيف هي وإلى قوتنا كيف أصبحت ضاربة وإلى أموالكم التي أعنتمونا بها أين صرفت. وإلى الداخل برسالة تقول إن جاهزية الجيش في ظل هذا النظام أصبحت عالية وقادرة على تبديد مخاوفكم إزاء قوة الخصم وإن الأموال التي تقول المعارضة إنها صرفت لأغراض خاصة إنما وجهت للتسليح وبناء جيش قوي قادر على البطش بمناوئينا الداخليين إن اقتضى الأمر والنيل من الأعداء الخارجيين للوطن إن همّوا بمهاجمتنا.

ج – وسيلة لإشغال الجيش في أمور تنسيه مطامح الحكم وتؤمن منه التقية وترد كيده في نحر الأعداء لا الحكام.

ومن هنا يمكن القول إن التدخلات العسكرية الموريتانية في العمق المالي والانتهاكات المتكررة لسيادة هذا البلد دون أن يقوم بأية ردة فعل، كشفت ضعف النظام المركزي في مالي وعجزه عن حماية حوزته الترابية والدفاع عن سيادته وأغرت التنظيمات الإرهابية على هذه الأرض بالشروع في تنفيذ مخططها والإسراع في إحكام السيطرة على الشمال المالي كله.

مسوغات رفض الحرب لدى المعارضة ومنتسبيها

لم يكن دخول موريتانيا في المواجهات المباشرة مع التنظيمات الإرهابية محل إجماع بين مختلف الأطياف السياسية، المشكلة للساحة الوطنية، وقد أبدت المعارضة مواقف مناهضة له وبنت دفاعاتها عن هذه المواقف المناهضة على الأسباب التالية:

- كثرة القوى الأجنبية الفاعلة فيه استفادة أو تضررا.

- تعدد وتنوع الأطماع الأجنبية التي تتستر وراء قناع الإرهاب وتتخذه مطية لخدمة أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية تتضمنها أجنداتها الخاصة ويحركها منطق التكالب على مصادر الثروة التي يتوقع أن تكون الصحراء الموريتانية أحد مظانها.
- هشاشة القدرات الأمنية والعسكرية الوطنية، في نظرها، وما يمكن أن يخلفه ذلك من أطماع لدى قوى دولية ترى الحاجة إلى دعمها ماسة، وقوى إرهابية ترى في هذه الهشاشة فرصة للتحرك وبناء القدرات الذاتية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية والتكتيكية.
- ضعف التنسيق الإقليمي بين الدول المعنية في المنطقة بهذه الظاهرة وذلك نتيجة لتباين آرائها منها واختلاف أساليبها في معالجتها والخلافات المستحكمة بين بعضها.
- هشاشة نسيجنا الداخلي وتعددنا الاثني وغياب الانسجام الوطني الداخلي، والبعد الاجتماعي في معالجة هذه الظاهرة جعل كل طرف ينظر إلى أسلوب معالجتها انطلاقا من موقفه من السلطة بعدا أو قربا ومن موقعه الاثني وحتى الجغرافي.
- ضعف خبرتنا الوطنية في مجابهة مثل هذه التنظيمات الهلامية خفية الملامح والأماكن مما خلف قلقا لدى الرأي العام الوطني من الدخول في مواجهة مع تنظيم أعيى دولا عديدة وعجزت دول وافرة العدة والعتاد عن الانتصار عليه، فدامت حربه معها سنين طوالا ليس بمقدورنا ولا من مصلحتنا قضاؤها في الحروب.
- كما ترى المعارضة وطيف عريض من الرأي العام الوطني أن الإعلانات المتكررة للسلطة عن اكتشافات هائلة من النفط والمعادن وتصريحها الدائم بمحاربة الفقر والفساد وحماية المال العام وترشيد إنفاقه أمور من بين أخرى يجب أن تمثل حوافز فعلية لهذه السلطة لتجعل من الاهتمام بالتنمية والعمران همّا أولا، والحرب بكل المقاييس عائقا أمام التنمية والعمران.
- التجارب الدولية (أمريكا في العراق، اليمن، الصومال والجزائر) في الحرب على الإرهاب والحرب ضد القاعدة جعلت المواطن الموريتاني يشك في قدرتنا على الانتصار. وبالتالي فعلينا البحث عن بدائل تجنبنا الدخول في الحرب مع أي كان سواء أكان هذا الطرف هو القاعدة أو التنظيمات الإرهابية الأخرى أو المهربين على حدودنا أو في دول أخرى.
- الأحداث الأخيرة في ليبيا وما انجر عنها من فرص لتداول السلاح بشتى صنوفه وأنواعه بين أيادي مختلفة المناشط والأهداف ومن ضمنها حتما تلك الفاعلة على حدودنا.

مسوغات خوض الحرب لدى النظام وداعميه

لا تعدم الجهات الرسمية ومن يدعمها من قوى سياسية وشعبية من تقديم حجج ومسوغات تعتمد عليها في تبرير الدخول في الحرب مع هذه الجماعات، رغم اعتراف هذه الجهات بخطورة هذا النوع من الحروب وإدراكها أنها غير محسومة النتائج ومعيقة لجهود التنمية، ومن بين هذه الحجج والمسوغات ما يلي :

- أن وجود هذه الجماعات على حدودنا وفي صحرائنا هو الخطر عينه حيث مكّنهم ذلك من النيل، قتلا واختطافا، من قواتنا المسلحة غير ما مرة وفي مواقع متعددة لم تكن هذه القوات هي البادئة في أي منها.
- أن مهادنة هذه الجماعات والسعي الدائم إلى تجنب الصدام معها شجعها على استباحة الأراضي الموريتانية بتهريب المخدرات ومختلف أنواع الممنوعات واختطاف الأجانب وقتلهم وبالتالي النيل في الصميم من السيادة الوطنية.
- أن مهادنة هذه الجماعات هو تشجيع لها على اعتبار الصحراء المحاذية أو المتاخمة لبلادنا مقرا لإمارة الصحراء الإسلامية التي يعملون على إقامتها على أسس تقوض كل الأسس التي بنيت عليها الدولة الحديثة. وبالتالي فإن تركهم آمنين يصولون ويجولون هو مزيد من التمكين

لهم من بناء ومراكمة قدراتهم العسكرية المعادية و منحهم مزيدا من فرص التعرف على المنطقة وإحكام السيطرة عليها وعزلها وإعطائهم مزيدا من فرص تدبير الأسس الاقتصادية الضرورية لإقامة هذه الإمارة.

- أن مهادنتها بعدما تم الصدام معها يتطلب تنازلا غير معروف الحدود وغير مضمون النتائج، إذ قد يكون إعطائها لفرصة التقاط الأنفاس وبناء القدرات كفيل بدخولها معركة أخرى أشرس وأخطر.
- أن للاقتصار على الموقف الدفاعي من عدو غير معروف ومن هجمات يحتمل أن تقع في كل حين وفي أي مكان تكاليف باهظة ونتائج ثبت أنها غير مضمونة.
- أن جيشنا هو الذي يخوض هذه المعركة وقد كان ضحية لاعتداءات متكررة ومستفزة لهذه الجماعات ذهب ضحيتها عدد كبير من أفراده مما جعله مضطرا لخوض معركة إثبات النجاعة والفاعلية ورد الاعتبار ومضطر للدفاع عن الذات وحماية الحدود تساوقا مع واجبه الوطني ومن هنا تسقط حجية أي ادعاء بأنها حرب بالوكالة كما أنها ليست حربا مع القاعدة بل بالأساس حرب مع عصابات إجرامية وإرهابية تؤذي البلد وتستهدف سكينته وأمنه.

الاستراتيجية الموريتانية لمكافحة الارهاب

ظلت استراتيجية الأنظمة المتعاقبة على حكم موريتانيا منذ عهد ولد الطائع إلى الآن، مرتبكة وغير واضحة إزاء مسألة عمليات التهريب النشطة على الحدود الوطنية وفي داخلها، ووصلت في بعض المراحل هذه العلاقة إلى علاقة تعاون وتصالح استفادت خلالها هذه المنظمات من بعض التسهيلات الرسمية لقاء كف أذاها عن موريتانيا وإفادتها من بعض منافع التهريب وتجارة الممنوعات.

وظل الأمر على هذه الشاكلة إلى أن باشرت هذه التنظيمات عمليات داخل العمق الموريتاني باستهداف الوحدات العسكرية الحامية للحدود الوطنية فخلفت العمليات حصادا داميا ومتصاعدا يمكن التذكير به في الكرونولوجيا التالية:

- صباح 5/8/ 2005 اختار تنظيم القاعدة ترك بصمات دامية على أول عملية له ضد الجيش الموريتاني في منطقة لمغيطي الصحراوية،ليمتد رصاص مسلحي القاعدة فقتل 15 جنديا موريتانيا،وجرح أكثر من 17 جنديا إضافة إلى سلب سيارات ومعدات عسكرية تابعة للجيش الموريتاني.
- عملية لمغيطي كانت بداية سلسلة طويلة من الهجومات العسكرية ضد الأراضي الموريتانية تواصلت مع عملية ألاك في 24/12/2007 التي راح ضحيتها أربعة سواح فرنسيين في عمق الأراضي الموريتانية.
- بعد أيام قليلة من اغتيال الفرنسيين في ألاك كانت الغلاوية على الحدود الموريتانية الجزائرية هي الأخرى على موعد مع حلقة أخرى من حلقات الدم المتدفق في الصحراء حيث راح ضحيتها ثلاثة جنود موريتانيين.
- بعد أشهر قليلة وبالتحديد في 15/5/2008 شهدت حامية تورين العسكرية على الحدود مع الجزائر مذبحة بشعة نفذها مسلحو القاعدة و راح ضحيتها 12 جنديا موريتانيا قتلوا ذبحا.
- في 7/4/2009 عاشت نواكشوط مواجهات ساخنة بين الشرطة ومسلحين منضوين تحت لواء القاعدة أدت إلى قتل ضابط من الشرطة الوطنية و مواطن بريء اشتبه الأمن فيه.
- 29 نوفمبر 2009 اختطف التنظيم ثلاثة مواطنين إسبان في شمال غرب نواكشوط في موريتانيا، افرج التنظيم المسلح عنهم فيما بعد لقاء فدية ضخمة تقدر بأكثر من 5 مليون أورو

- 18 ديسمبر 2009 اختطف التنظيم المسلح مواطنين إيطاليين في مقاطعة كوبني الحدودية.
- في 22 يوليو 2012 شن الجيشان الموريتاني والفرنسي عملية مشتركة على «قاعدة» لتنظيم القاعدة في مالي وقتلا 7 مسلحين في التنظيم المسلح من بينهم موريتاني واحد، لكن التنظيم رد بسرعة من خلال قتل المختطف الفرنسي ميشال جرمانو.
- في 25/8/2010 رد التنظيم ثانية بعملية انتحارية استهدفت قيادة المنطقة العسكرية الخامسة في منطقة النعمة أقصى الشرق الموريتاني.
- الجمعة 17/10/2010 كانت المرحلة الأكثر خطورة لحد الآن في المواجهات الدامية بين موريتانيا والقاعدة، حيث توغل الجيش الموريتاني بقوة داخل الأراضي المالية وكبد القاعدة خسائر بالغة في الأرواح والتجهيزات.
- مساء الثلاثاء 20-12-2011 تم من مدينة عدل بكرو الحدودية اختطاف الدركي من الدرجة الرابعة اعل ولد المختار من بوابة السرية المكلف بحراستها في رسالة بالغة الدلالة والتأثير. وبقي مرهونا لدى التنظيم إلى أن تم إطلاق سراحه في إطار صفقة لم تعلن تفاصيلها.
- فجر الأربعاء 2/2/2011 هز مدينة نواكشوط انفجار مدو، خلف خمسة قتلى من مسلحي القاعدة وعدة جرحى من الحرس الرئاسي في إطار عملية صد لهجوم كانت القاعدة تنوي تنفيذه ضد قيادة المنطقة العسكرية السادسة شرقي نواكشوط.

هكذا توضح هذه الحصيلة الدامية والاعتداءات المتكررة أن القاعدة ولواحقها لم تترك لموريتانيا مجالا للمفاضلة بين خوض الحرب أو تجنبها، بل دفعتها دفعا إلى الصدام والتعقب في ظل استراتيجية مجابهة تراوح بين محورين اثنين رئيسيين :

1 – محور القوة الناعمة وقد تجسدت فيما يلي :

- تنظيم ندوات ومؤتمرات فكرية ودينية وطنية ودولية للتحسيس بمخاطر الإرهاب والتعبئة ضده.
- تنظيم حوارات مع مرتكبي العمليات الإرهابية من شبابنا وخاصة أولئك المسجونين تحت طائلة هذه العمليات، وقد انتدبت الدولة لذلك علماء دخلوا في حوارات مباشرة مع بعض هؤلاء، أثمرت عن تراجع بعضهم عن قناعاته التكفيرية وتعهد هذا البعض بالانسجام السلمي مع المجتمع وفي المقابل أفرجت الدولة عن العشرات منهم بعد توقيعهم على بيانات أكّدوا فيها تخلّيهم عن العنف ورفضهم للأسلوب الذي ينتهجه تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات المتطرفة، كما تعهدت الدولة بأن تؤمن لمن اقلع منهم عن قناعاته إطلاق سراحه وأسباب الاندماج الاقتصادي في المجتمع وذلك بهدف العمل على تجفيف المنابع الفكرية والموارد البشرية للمجموعات المتطرّفة.
- سن القوانين الرادعة للإرهاب ومنها القانون ذائع الصيت الذي ينُصّ على تشديد الإجراءات والعقوبات في حقّ المتّهمين بالإرهاب، وقد لاقى هذا القانون معارضة كبيرة داخل قبة البرلمان لتضمنه مواد يرى بعض المشرعين أنها تنتهك خصوصيات المواطنين وتحد من حرياتهم المكفولة دستوريا.
- تحصين الحدود بتحديد ثلاثة معابر إلى الأراضي الموريتانية ومنها، واعتبار ما عداها مناطق عسكرية محرمة يقع مستخدمها تحت طائلة خطر إطلاق النار باعتباره من مهربي البضائع أو المخدرات أو مقاتلي الجماعات المسلحة النشطة في الصحراء.
- إعطاء مزيد من العناية للجوانب الدينية في البرنامج الحكومي وهو ما ترتب عليه إنشاء «إذاعة القرآن الكريم» وقناة المحظرة التلفزيونية المتخصّصتين في بث البرامج الدِّينية والتلاوات القرآنية، بالإضافة إلى العمل على بناء أكبر مسجد في تاريخ البلاد وطباعة مصحف شريف برواية الإمام ورش عن نافع يحمل اسم «مصحف شنقيط»، واكتتاب أكثر من 500 إمام مسجد يتقاضَون رواتبهم من ميزانية الدولة وغير ذلك من الإجراءات والتدابير الهامة والمؤثرة والتي من شأنها تجفيف منابع الإرهاب بتحصين الشباب عبر نشر أفكار الاعتدال، وإن كان بعض

المراقبين يرون في مثل هذه الإجراءات استبطانا للرؤية الغربية للإرهاب ومجاراة لها في ربط الإرهاب بالإسلام وحصره في المسلمين رغم خطورة هذه النظرة وعدم إنصافها، إذ المعروف أن الإرهاب ليس له هوية ولا ينتمي إلى بلد وليست له عقيدة بل إنه يوجد عندما توجد أسبابه ومبرراته ودواعيه في كل زمان ومكان.

- حملات إعلامية في وسائل الإعلام الرسمية لشرح مخاطر الإرهاب والتنفير منه في مقابل امتداح الوسطية والاعتدال.
- التنسيق الاستخباراتي مع دول الجوار والحلفاء الغربيين كفرنسا وأمريكا.
- وضع سياسات إدماج تنشط وتيرة الاعتناء بالشباب حتى لا يظلوا عرضة للاكتتاب من لدن التنظيمات الإرهابية وحركات التطرف بدافع سد الحاجة أو الانتقام من الدولة التي لم تؤمن لهم الشغل وذلك في مسعى واضح لتجفيف منابع التطرف.
- تنظيم المناورات العسكرية الدولية لإثبات النجاعة وتنمية القدرات القتالية والاستفادة من الخبرات الدولية في الميدان ولمزيد من التعرف على مسارح العمليات المحتملة والحصول على اكبر كم من المعلومات الاستخباراتية لبناء الخطط الدفاعية والقتالية عبر التجهيزات المتطورة التي تتوفر بمناسبة هذه المناورات.

2 – **ومحور القوة الصلبة : وقد تمثل في :**

- الضربات العسكرية والاستخبارية التي نالت أكثر من مرة من المتسللين إلى الأراضي الموريتانية.
- الضربات الاستباقية التي وصلت حد شن الحروب خارج الحدود الموريتانية وفي العمق المالي والتي نالت من تنظيم القاعدة في معاقله التي ظلت إلى وقت قريب محصنة كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

ورغم هذه الاستراتيجية المتكاملة فقد ظلت موريتانيا تنكر في عز احتدام الصراع أن ما تقوم به هو مجابهة مع القاعدة، واختارت أن تسمي عدوها بشبكات التهريب الدولية التي تستبيح حدودها وتنتهك سيادتها بقتل الأجانب واختطافهم وتهدد استقرارها.

خلاصات

هكذا يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

1. ضرورة تفادي الدخول في حرب مع القاعدة أو مع الجماعات الإرهابية المسلحة لأن ذلك لا يخدم في النهاية إلا أجندات أجنبية وإقليمية ويسهل التدخل في الشأن العام الوطني وما يعنيه ذلك من أضرار محققة على السلم الاجتماعي والنماء الاقتصادي ومستقبل الثروة الوطنية التي مازالت مكنوزة في باطن صحرائنا البكر.
2. ضرورة التنسيق مع دول الجوار وخاصة الدول المغاربية والإفريقية المعروفة بـ»دول الميدان»ودفعها في اتجاه قيام هذا التنسيق في أي عمل عسكري أو أمني وتفعيل آليات مكافحة الإرهاب الخاصة بتبادل المعلومات، ورصد التدفقات المالية من ممارسات غير مشروعة مثل تجارة المخدرات، والقيام بعمليات عسكرية مشتركة، وتحديد المسؤوليات الأمنية وذلك حتى لا تكون بلادنا وحدها في مواجهة قضية هي شأن كل هذه الدول.
3. ضرورة أن يحافظ النظام على مناخ تسود فيه السكينة والهدوء حتى يتمكن من التفرغ لجهود التنمية والبناء وإصلاح أوضاع السكان باعتبار ذلك الهمّ الأول والمطلب الذي تتعلق به آمال كل الشعب الموريتاني.

- ضرورة أن يدرك النظام أنه في حربه على الجماعات المتطرفة في مالي سيظل معرضا لخسارة مزدوجة تتمثل في أنه إذا انهزم أضاع وطنه ومكن الأعداء منه وإذا انتصر قتل الكثير من أبنائه المنضوين تحت ألوية الحركات الجهادية المتطرفة بفعل سياسات التضييق والظلم وانعدام العدل وعدم تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد التي عرفتها موريتانيا خلال الأنظمة المتعاقبة على حكمها.
- ضرورة أن تدرك أنظمة دول الميدان أن معالجة الصعود المتنامي للجماعات الإرهابية يعتمد على محورين اثنين، أحدهما أمني يمنع انتشار هذه الجماعات وتغلغلها في أقاليم ومناطق أخرى وذلك عبر حماية الحدود وتحصينها، وثانيهما تنموي، لأن السخط العام هو الذي يحرك الأفراد للانضمام لهذه الجماعات، وخاصة من فئة الشباب، وهذا السخط ينجم عن زيادة معدلات الفقر والبطالة، ونقص الخدمات الحكومية، وذلك لأن الطريقة الأكثر فعالية لمحاربة الإرهاب هي حرمان منفذيه من الأسباب التي يتذرعون بها لتبريره وإضعافُ القاعدة الشعبية التي يحتاجون إليها أيما حاجة لأن الإرهاب لا يتأصل إلا في ظل وجود الظلم والإذلال والإحباط والبؤس وفقدان الأمل وبذلك فإن طريق الانتصار على الإرهاب لا يمر من بوابة الحرب وحدها بل إن بوابة بسط العدل بين أبناء الوطن الواحد هي الممر الأكثر فعالية والأقدر على تجفيف منابع الإرهاب ومن ثم استئصاله. وما لم يحس الشباب بأن لهم وطن فيه يعيشون وله يحيون وعنه يدافعون ستظل كل المحاولات في هذا الباب تهدئية وقاصرة، لهذا فإن أكثر الاستراتيجيات تأثيرا هي بناء العدل لا بناء القوة العسكرية ومراكمتها حتى نؤمن حاضنة لجهود محاربة الإرهاب.

6. على السلطات فوق كل ذلك أن تدرك أن الضربات العسكرية التي قادتها فرنسا في شمال مالي ضد الجماعات الإرهابية وإن كانت قد أدت إلى إضعاف بعض هذه الجماعات، وفرار بعض عناصرها إلى حدود الدول المجاورة لمالي، لكنها لم تقض عليها ولم تحيد قدراتها على الإيذاء بل إنها زادت من خطورتها حيث أخرجتها من مكان كانت محصورة فيه إلى رحاب أوسع هو كل منطقة الساحل التي استعادت فيها هذه الجماعات قوتها، وشرعت في تشكيل أذرع جديدة لها في بعض الدول الإفريقية وفي دول الربيع العربي المغاربية التي بدت ضعيفة وعاجزة عن التصدي لتحركات هذه الجماعات على أراضيها بسبب أوضاعها الانتقالية.

الجذور الفكرية للعنف في بعض الفتاوى الفقهية

محمد المهدي ولد محمد البشير

باحث – مستشار رئيس المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية

1. مدخل تمهيدي

«العنف» الذي تمارسه الجماعات المتطرفة - باسم الدين - ليس فعلا جنائيا يستهدف قتل الأبرياء لإزهاق أرواحهم أو أخذ أموالهم لأسباب إجرامية بحتة، بل هو فعل يقترفه أصحابه بدوافع دينية ومبررات فكرية يسعون من ورائها إلى تجسيد قناعاتهم الدينية على أرض الواقع.. وهذا ما يبين أن الأفعال التي يقومون بها – حتى وإن وصفت بأنها إرهابية - تستمد شرعيتها الدينية ومبرراتها من «المنظومة الفكرية» التي تشكل عقلياتهم وتصورهم للعلاقة بين المسلمين وبين غيرهم، وتحدد منهجهم العملي للتغيير الحضاري الذي ينشدونه. يقول الدكتور شريف بسيوني «الإرهاب هو استراتيجية عنف محرمة دولياً، تحفزها بواعث عقائدية (أيديولوجية)، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو لمظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها، أم نيابة عن دولة من الدول»[25]، وقد تبنى هذا التعريف الخبراء الإقليميون في اجتماعاتهم التي نظمتها الأمم المتحدة في فيينا خلال الفترة 14-18 مارس 1988م.

ومما يبين هذه المسألة أن الشباب المسلم في منطقة الساحل ما زالوا يتلقون مفاهيمهم الدينية وثقافتهم الشرعية من كتب فقهية ألفت في ظروف تاريخية كان العداء فيها يسود جميع أنحاء الكرة الأرضية، وتنعدم فيها الثقة بين شعوب العالم، وتطغى فيها أجواء الحرب والخوف وثقافة الحقد مقابل ضمور مشاعر الحب والتسامح، وتسيطر على المسلمين فيها نشوة النصر من جهة أخرى نتيجة تأثرهم بقوتهم العسكرية واختلال موازين القوة لصالح دولتهم؛ مما سمح لهم بالتنظير لأحكام اجتهادية تناسب نفسية المتغلب أو المنتصر الفاتح ؛ مما نتج عنه :

1. إيجاد بيئة فكرية وثقافية وحتى اجتهادات فقهية لا تشجع نظريا على التسامح وإقامة العلاقات على أساس السلم والتعايش بين المسلمين وبين غيرهم.
2. نشوء «عقدة التفوق» لدى المسلمين وشعورهم أنهم الأقوى عسكريا والأكثر قدرة على فرض إرادتهم.
3. تعزيز قناعة المسلمين بوجود عداء أزلي بينهم وبين غيرهم من الأمم الأخرى بسبب الخلاف العقدي.

في هذه الظروف التاريخية ظهرت هذه المصنفات الفقهية التي ترى أن العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم من الشعوب الأخرى لا يمكن أن تقوم إلا على أساس العداء؛

[25] – شكري محمد عزيز، ص 48

مما جعل مؤلفيها يبحثون عن النصوص الشرعية التي وردت على وقائع تاريخية خاصة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ليعمموها في كل زمان ومكان، لأنهم كانوا يصوغون أسس نظرية لتبرير «الحرب» والتحريض على «الفتح» ويؤسسون «لفقه سلطاني» لا يترك لغير المسلم خيارا سوى :

أ. أن يعتنق الإسلام طواعية،

ب. أن يدفع الجزية مقابل بقائه على دينه بشرط الانتقال للعيش في حماية المسلمين،

ت. أن يواجه القتال والحرب إذا رفض اعتناق الإسلام أو دفع الجزية.

يقول القاضي عبد الوهاب البغدادي: « ولا يُكف عنهم إلا أن يدخلوا في ديننا، أو يؤدوا الجزية في بلدنا» [26].

بينما كان المنتظر من هؤلاء الفقهاء أن يضعوا قواعد «نظرية» للسلم والتعايش بين بني البشر على أساس « وحدة الأصل» ووجوب نشر «العدل» و«الحرية» و«الرحمة» و«الأخوة» بينهم بما من شأنه أن يحقق الغاية التي من أجلها خلق الله الإنسان وهي : «عمارة الأرض» وتحقيق مقتضى «خلافة الإنسان» فيها.

فلما تغيرت العلاقات الدولية في نهاية القرن 19 وانتقل المسلمون من أمة «فاتحة» منتصرة إلى أمة «مغزوة» مهزومة، واضمحلت قوتهم العسكرية وجد المسلمون أنفسهم أمام واقع جديد، خاصة بعد أن تلاشى كيان الدولة الإسلامية الواحدة سنة 1924م، وصار التوسع واحتلال أراضي الآخرين انتهاكا لسيادة الدول وتهديدا للسلم والأمن الدوليين (الحقيقة أن انتهاك سيادة الدول ماركة مسجلة باسم الدول الكبرى)، وصار السلم هدفا ينشده العالم، والتسامح مبدءا يسعى إليه الجميع، وتم عقد اتفاقيات دولية لحماية حقوق الإنسان، مما أدى إلى انقسام الفقهاء إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول: ارتأى أن يراجع الاجتهادات الفقهية التي شكلت الأساس الفكري الذي قام عليه تصور المسلمين للعلاقة مع الآخر عبر الحقب التاريخية الماضية نتيجة تغير الواقع، وأحدث هذا الاتجاه بذلك قطيعة معرفية مع «الفقه السلطاني» الموروث. لكن هذا الاتجاه ما زال أصحابه يمثلون أقلية من نخبة الفقهاء والمفكرين.

الاتجاه الثاني : دفعه اختلال العلاقة بين المسلمين وبين الغرب واعتلالها في العصر الحديث إلى التمسك بالاجتهادات الفقهية الموروثة، ومواصلة التنظير لوجوب بناء العلاقة مع «الغرب» على أساس العداء بناء على المبررات التالية :

1. وجود اجتهادات فقهية في التراث الإسلامي تؤسس لبقاء العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم على أساس «العداء» وهي الاجتهادات التي ظهرت في مرحلة الصدام بين المسلمين وبين غيرهم.
2. عدم إحداث قطيعة معرفية مع تلك الاجتهادات الفقهية، واعتبارها أحكاما شرعية صالحة لكل زمان ومكان، لا مجرد اجتهاد فقهي بشري مؤقت.

[26] -القرافي شهاب الدين أحمد بن إدريس، الذخيرة، الطبعة 1 1994م، دار الغرب الإسلامي 3/385

3. وجود صور نمطية لدى المسلمين عن الآخر تشكلت عبر التاريخ وعززتها الحروب الصليبية وزادها الاستعمار الحديث وما استتبعه من مقاومة وجهاد.
4. انحياز الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني.
5. التدخل العسكري السافر في الدول العربية والإسلامية تنفيذا لأجندة سياسية واستراتيجية لا تمت إلى العدل وحقوق الإنسان بصلة.
6. انحياز الغرب لأنظمة الاستبداد في العالم العربي وحمايته لها على حساب الشعوب.

وهذا ما أدى إلى تقاعس أصحاب هذا الاتجاه الفكري عن القيام بمراجعة فكرية للمفاهيم الفقهية الموروثة عن الحقب الماضية، وذلك لسببين :

أ. غياب مشروع فكري تجديدي في منطقة الساحل من شأنه أن يحقق مصالحة فكرية بين الشباب الإسلامي وبين الواقع الذين يعيشونها والمشروع الذي يسعون إلى تحقيقه.

ب. أن هؤلاء الفقهاء لا يرون في سياسات الأنظمة الغربية إلا الصورة النمطية التي ترسخ وجود عداء أزلي بين المسلمين وبين غيرهم.

ت. أن طائفة من أصحاب هذا الاتجاه تعتقد أن هذا الواقع المختل بين العالم العربي وبين العالم الإسلامي لن يغيره إلا إعلان الجهاد على «غير المسلمين» بنفس المنطق والمبررات التي يعتقدون أن الجهاد شرع من أجلها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

هذا ما ستحاول هذه الورقة الإجابة عنه.

2. الجذور الفكرية للعنف في بعض الفتاوى الفقهية

وفي ما يلي استعراض لأهم المفاهيم الفكرية والفتاوى الفقهية التي تتكئ عليها الجماعات المتطرفة وتستمد منها شرعية ما تقوم به من أعمال تخريبية باسم الإسلام

أولا: القول بأن الأصل في العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم الحرب وليس السلم

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم هو الحرب والقتال وليس السلم وكف الأذى، وأن كل معاهدة للسلم بين المسلمين وبين غيرهم يجب أن تكون استثناء من هذا الأصل، وأنه لا يجوز للمسلمين أن يعقدوا معاهدة سلم مع غيرهم إلا لمبرر شرعي ولفترة مؤقتة؛ لأنها على خلاف الأصل. أما الحرب فلا تحتاج - عندهم - إلى مبرر شرعي لأنها هي الأصل في هذه العلاقة، وقد ذهب هؤلاء الفقهاء إلى الآية التي تحدد العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم هي قوله تعالى : ﴿ **قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون**﴾ [**التوبة** 29] **وأن قوله تعالى :**﴿ **وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا** ﴾ [البقرة 19]. وغيرها من الآيات القرآنية الكثيرة التي تؤسس للسلم منسوخة بآية السيف... يعني 114 آية منسوخة بآية واحدة.

وقد أخذ بهذا الرأي بعض الباحثين المعاصرين الذين كتبوا في العلاقات الدولية في الإسلام.

بينما تصدى كثير من المفكرين الإسلاميين وبعض كبار الفقهاء المعاصرين لتفنيد هذا الرأي وبينوا أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم السلم، وأن الحرب حالة استثنائية اقتضتها ضرورة دفع الظلم ورد العدوان، يقول العلامة محمود شلتوت:» وبذلك كان السلم هو الحالة الأصليّة التي تهيئ للتعاون والتعارف، وإشاعة الخير بين الناس عامة، وهو بهذا الأصل لا يطلب من غير المسلمين إلا أن يكفّوا شرّهم عن دعوته وأهله، وألا يثيروا عليه الفتن والمشاكل، ويأبى الإباء كلّه أن يتخذ الإكراه طريقا للدعوة إليه، ونشر تعاليمه، وذلك كما في قوله تعالى:﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾، وإذا احتفظ غير المسلمين بحالة السلم، فهم والمسلمون في نظر الإسلام إخوان في الإنسانية، يتعاونون على خيرها العام، ولكل دينه يدعوا إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، دون إضرار بأحد، ولا انتقاص لحق أحد» [27]

وفي ما يلي بعض الآيات القرآنية التي تبين أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم السلم وليس الحرب:

- **﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾** [**الحج** 38]
- **﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ﴾** [**البقرة** 19]
- **﴿ فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين﴾** [**البقرة** 191]
- **﴿فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين ﴾**
- **﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم﴾** [**الأنفال** 61]
- **﴿ فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم من سبيلا﴾** [**النساء** 90]
- **﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا علي إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ﴾** [**الممتحنة** 8]
- **﴿ وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد ﴾** [**آل عمران** 20]

هذه الآيات - وغيرها كثير - تؤكد أن الجهاد إنما شرع في الإسلام للدفاع عن النفس والأهل والوطن ولم يشرع لنشر الإسلام أو لإزالة الكفر.

ومما يدل على هذا الرأي أن علاقة المسلمين بغيرهم استمرت في مكة المكرمة أكثر من 13 سنة على أساس السلم وأنهم حافظوا على علاقاتهم الاجتماعية والمالية وحتى الأسرية مع غير المسلمين، ولم يعلن المسلمون الحرب على غيرهم بسبب كفره، بل إن الكفار هم الذين حاربوا الدعوة الإسلامية وناصبوها العداء، ولم يشرع للمسلمين الدفاع عن أنفسهم إلا بعد إقامة دولتهم في المدينة المنورة، وقد قال ابن عباس إن قوله تعالى :**﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا﴾** [البقرة 19]. آية محكمة[28]

[27] - شلتوت محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، 1964، القاهرة، ص 453

[28] - النحاس أبو جعفر محمد بن أحمد، كتاب الناسخ والمنسوخ، الطبعة الأولى 1323هـ مطبعة السعادة مصر، ص 25

وقد رجح هذا الرأي أبو بكر الجصاص من الحنفية(ت 370 هـ) حيث يقول تعليقا على قوله تعالى :﴿ **وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة**﴾ « فإن كان كذلك فإنما هو أمر بقتال على وصف وهو أن نقاتل المشركين إذا قاتلونا فيكون حينئذ كلاما مبنيا على معهود قد علم حكمه مكرر ذكره تأكيدا، وإن لم يكن راجعا إلى معهود، فهو لا محالة مجمل مفتقر إلى البيان وذلك أنه معلوم عند وروده أنه لم يأمرنا بقتال الناس كلهم فلا يصح اعتقاد العموم فيه وما لا يصح اعتقاد العموم فيه فهو مجمل مفتقر إلى البيان»[29].

وهذا هو مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية فقد قال بأن الكافر لا يقاتل لكفره[30]

ثانيا: الفتوى بوجوب جهاد الطلب: « الهجوم على الآخر»

الجهاد مفهوم إسلامي أصيل يستهدف رد العدوان وحماية الكيان الإسلامي والدفاع عن النفس والأهل والوطن، ونصرة المظلوم والمستضعف، وقد قسم الفقهاء قديما الجهاد إلى نوعين: «جهاد دفع» و«جهاد طلب» أما «جهاد الدفع» أو الدفاع فلا يطرح إشكالا لأنه يدور على رد العدوان، وصد المعتدي، بينما يطرح «جهاد الطلب» إشكالية كبرى؛ ولهذا انقسم الفقهاء إزاءه إلى طائفتين:

الطائفة الأولى : وهم جمهور الفقهاء قديما وحديثا وبعض المفكرين (سيد قطب) فقد ذهبوا إلى وجوب غزو البلاد التي لا يدين أهلها بالإسلام (بلاد الكفر)، واختلفوا هل ذلك فرض عين على جميع الأمة أم فرض كفاية، وقالوا بأنه « يجب على الإمام إغزاء طائفة إلى العدو في كل سنة مرة تخرج معه، أو مع نائبه يدعوهم إلى الإسلام، ويكف آذاهم، ويظهر دين الله عليهم، ويقاتلهم حتى يدخلوا في الإسلام أو يعطوا الجزية» [31]، وهذا ما يبين أن جهاد الطلب يستهدف غزو الشعوب غير المسلمة من أجل:

- إزالة أنظمتها الحاكمة
- فرض الجزية على مواطنيها الذين بم يقبلوا الدخول تحت حماية المسلمين
- الاستيلاء على أراضيهم وتحويلها إلى أرض إسلامية مع التفريق بين ما فتح عنوة وما فتح صلحا.

وبهذا لا يترك جهاد الطلب أمام الشعوب غير المسلمة إلا واحدا من ثلاث خيارات:

- الدخول في الإسلام
- دفع الجزية
- الدخول في حرب مع الجيوش المسلمة

الطائفة الثانية : أما أكثر المفكرين الإسلاميين وبعض الفقهاء المعاصرين فقد ذهبوا إلى إنكار جهاد الطلب من أساسه وقالوا بأن القتال في الإسلام لا يكون إلا لدفع الاعتداء

[29] – الجصاص أبو بكر حمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1405، ج 1/401

[30] – انظر: ابن تيمية، مرجع سابق ص 101

[31] – القرافي، مرجع سابق 3/386

وبينوا أن حرب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الأخيار من بعده لم يكن لها من باعث إلا دفع الاعتداء[32] مستدلين بالآيات القرآنية التي سبق ذكرها في المقدمة.

إنه من الواضح أن جهاد الطلب صار يتنافى مع الوضع العالمي الذي آلت إليه البشرية في العصر الحديث، حيث صار لكل دولة حدودا جغرافية وقانونية معترف لها بها دوليا، وأصبحت العلاقات بين الدول تحكمها قوانين دولية هدفها نشر السلام والأمن ولم يعد من الممكن الاستيلاء على أراضي الدول المستقلة بالقوة.

والسبب في ذهاب بعض الفقهاء في عصرنا الحديث إلى القول بوجوب جهاد الطلب أنهم يخلطون بين العالم القديم الذي كان عالما مفتوحا ليست للدولة فيه حدود جغرافية وقانونية، وبين العالم الجديد القائم على ظاهرة حديثة تتمثل في امتلاك كل دولة لحدود جغرافية وقانونية، مما يجعل التفكير في التوسع يختلف في الحالتين اختلافا بيّنا، إذ «يمثل التوسع في الحالة الأولى عنوان حيوية، أما في الحالة الثانية فتتواصل فكرة التوسع، وأحلام الإمبراطورية الكونية، وقد فقدت الحيوية والفعالية واستقرت مجرد وهم، لا علاقة له بحقائق العالم الحديث، بل هو وهم يعيق التكيف مع العالم المتغير؛ لأنه يجعل المتخيل الجماعي منفصلا انفصالا كليا عن المعطى الموضوعي.»[33]

ثالثا : القول بأن الكافر يقاتل لكفره و ليس لرد عدوانه

اختلف الفقهاء في السبب الذي من أجله شرع الجهاد لقتال غير المسلمين إلى مذهبين:

المذهب الأول: أن الجهاد شرع في الإسلام « عقوبة على الكفر»[34]، من أجل إزالته من الأرض باعتباره منكرا من أعظم المنكرات [35] وهذا قول الشافعي ورواية عند أحمد، بل ذهب أصحاب هذا الرأي أبعد من ذلك فقالوا: «مقتضى الدليل قتل كل كافر، سواء كان رجلا أو امرأة، وسواء كان قادرا على القتال أو عاجزا عنه، وسواء سالمنا أو حاربنا. لكن شرط العقوبة بالقتل. أن يكون بالغا، فالصبيان لا يقتلون لذلك. وأما النساء فمقتضى الدليل قتلهن، لكن لم يقتلن لأنهن يصرن سبيا بنفس الاستيلاء عليهن، فلم يقتلن لكونهن مالا للمسلمين، كما لا تهدم المساكن إذا ملكت. وعلى هذا القول: يقتل الرهبان وغير الرهبان لوجود الكفر.»[36]

---

[32] – انظر: أبو زهرة محمد، نظرية الحرب في الإسلام، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008، من منشورات وزارة الأوقاف بمصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص 26

[33] – الحداد محمد، الإسلام نزوات العنف واستراتيجيات الإصلاح، الطبعة الأولى 2006م، دار الطليعة، بيروت لبنان ص 70

[34] – القرافي، مرجع سابق 3/383

[35] – انظر: المرجع السابق 3/387

[36] – ابن تيمية مرجع سابق، ص 90

المذهب الثاني: أنههم يقاتلون بسبب «المحاربة»، فمن لا يحارب المسلمين لا يجوز قتاله، وهذا قول الجمهور وهو رأي أبي حنيفة ومالك وأحد قولي أحمد[37] وهو رأي سعيد بن جبير وأبي العالية وابن زيد.

وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الرأي وقال إن الرسول صلى الله عليه وسلم «لم يقاتل من هادنه من الكفار، أي سواء كان من مشركي العرب أم من غيرهم، وهذا متواتر من سننه، فهو لم يبدأ أحداً من الكفار بقتال، ولو كان الله أمره أن يقتل كل كافر لكان يبتدئهم بالقتل والقتال»[38]، وقال بأن قوله تعالى: ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم﴾ فيه «تعليق للحكم بكونهم يقاتلوننا فدل على أن هذا علة الأمر بالقتال. ثم قال: ﴿ ولا تعتدوا ﴾؛ والعدوان مجاوزة الحد، فدل على أن قتال من لا يقاتلنا عدوان » [39].

ومن الفقهاء المعاصرين الذين رجحوا هذا القول الإمام محمد أبو زهرة حيث يقول : «وقد اتفق الجمهور منهم على أن الباعث على القتال هو رد الاعتداء، فلا يقتل شخص لمخالفته للإسلام أو بعبارة أخري لا يقتل شخص لكفره، وإنما يقتل لاعتدائه على الإسلام، وأدلة هذا الرأي واضحة وبيّنة»[40]

رابعا: تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب

قسم الفقهاء المسلمون في فترة تاريخية - كانت فيها الدولة الإسلامية تمثل المركز، بينما كانت الكيانات الأخرى تمثل الأطراف - العالم من حولهم إلى «دارين» وما يزال هذا التقسيم يدرس في الفقه الإسلامي إلى اليوم، وهو تقسيم يستمد مبرر وجوده من الظروف التاريخية و الموضوعية التي ظهر فيها هذان المصطلحان وهما:

- دار إسلام: وتعني الدولة أو الإقليم الذي تطبّق فيه الأحكام الإسلامية ويكون أكثر سكانه من المسلمين على خلاف في ذلك، وتتفرع عنها دار معاهدة وهي الدولة التي ترتبط مع المسلمين بعهد مؤقت. وهناك من يقول بأن دار المعاهدة صنف ثالث.
- ودار حرب: وهي الإقليم أو الدولة التي يغلب عليها حكم الكفر

وقد اعتمد الفقهاء في تقسيمهم للدار إلى رأيين :

- تصنيف الدار حسب القوانين والنظم التي تحكمها، فإذا كانت هذه القوانين والنظم إسلامية فالدار إسلامية، وإن كانت غير إسلامية فالدار ليست إسلامية، ولو وصفت بأنها إسلامية.
- تصنيف الدار حسب أمن المسلم على نفسه، باعتباره مسلما، فإن كان المسلم آمنا فيها على نفسه فهي دار إسلام، وإلا فهي دار حرب، وهذا مذهب أبي حنيفة. يقول الكاساني مرجحا قول أبي حنيفة بأن مدار تصنيف دار الإسلام ودار الكفر هو الأمن والخوف : «وجه قول أبي حنيفة - رحمه الله - أن المقصود من إضافة الدار إلى الإسلام والكفر ليس هو عين الإسلام والكفر، وإنما المقصود هو الأمن والخوف»[41]. ويعلق الشيخ أبو زهرة على هذا الرأي قائلا:

---

[37] - انظر :ابن تيمية قاعدة مختصرة في مقاتلة الكفار ومهادنتهم وتحريم قتالهم لمجرد كفرهم، الطبعة الأولى 2004 م الرياض، ص 90

[38] - ابن تيمية رسالة القتال ص 125

[39] - المرجع السابق ص 90-92

[40] - أبو زهرة محمد، نظرية الحرب في الإسلام، مرجع سابق ص 31-32

[41] - الكاساني، مرجع سابق 7/131

« فإذا قامت قوانين دولية تؤمن كل إنسان في أي دولة يحل فيها من غير عقد ولا حلف، فإنها على تعريف أبي حنيفة لا تكون دار حرب»[42]

وقد رتب كثير من الفقهاء على هذا التقسيم أحكاما شرعية في غاية الخطورة نذكر منها:

- **أنه يجوز قتل غير المسلمين في دار الحرب** بدون سبب فقد نقل ابن كثير أن الفقهاء أجمعوا على أن المشرك لا يكون آمنا من القتل ولو فعل كل شيء يدل على انه مسالم ما لم يكن تقدم له عقد ذمة من المسلمين أو أمان» [43]، وقال القرطبي بأن للمسلم إذا لقي كافرا لا عهد له أن يقتله.[44]
- **انه يجوز أخذ أموال غير المسلمين في دار الحرب** وأن أموالهم مباحة للمسلمين،[45] بل إن هناك من أفتى بجواز سرقة هذه الأموال فقد قال ابن القاسم من المالكية «وله، أي المسلم، إذا دخل دار الحرب أن يسرق ما بأيديهم»[46]، وهو ما ذهب إليه بعض الحنفية حيث يقولون لو دخل المسلم «دار الحرب بأمان وأخذ مال الحربي بغير طيبة من نفسه وأخرجه إلى دار الإسلام، ملكه» [47]وعلل الجصاص هذا بأن «الأملاك الصحيحة هي التي توجد في دار الإسلام، وما كان في دار الحرب فليس بملك صحيح، لأنها دار إباحة، وأملاك أهلها مباحة»[48]

والحقيقة أن هذا التقسيم ليس من دين الله تعالى الذي أمرنا أن نتقيد به في كل زمان ومكان، لا نحيد عنه ولا نستبدل به غيره، بل هو من مقتضى السياسة الشرعية التي تتغير بتغير الزمان والمكان والمصلحة، ثم إن المسلمين اليوم لم تعد لهم دولة واحدة بل دول متعددة وقد ترتبط دولة مسلم بعلاقات دبلوماسية مع دولة غير مسلمة بينما تكون على علاقة عداء مع دولة مسلمة أخرى.

ولذلك قال الإمام أبو زهرة : «إن هذا التقسيم هو بحكم الواقع، لا بحكم الشرع»[49]، بل ذهب الدكتور محمد سليم العوا أبعد من ذلك فقال: «إن الرأي الذي يرجحه الفقه المعاصر أن الاجتهاد القديم بمثل هذا التقسيم قد انقضى زمانه، وأن الفقه المعاصر يجب أن يتوجه صوب واقع العلاقات الدولية المعاصر ويجتهد في بيان الجائز منها والممنوع» [50].

وقد نشأ هذا التقسيم في فترة لم تكن فيها جيوش نظامية تحارب، بل كان المدنيون يقومون بمهمة القتال.

---

[42] أبو زهرة، مرجع سابق ص 49

[43] – ابن كثير، تفسير ابن كثير، 2/6

[44] – انظر: تفسير القرطبي الأية 94 من سورة النساء

[45] – المغني لابن قدامة ج 5 ص 720

[46] – النوادر والزيادات إبن أبي زيد القرواني ج3 ص 319

[47] – البحر الرائق إبن نجيم ج 6 ص 157

[48] – أحكام القرآن الجصاص ج 2 ص 425

[49] أبو زهرة، مرجع سابق ص 43

[50] العوا محمد سليم، الفقه الإسلامي في طريق التجديد، ص 197

سادسا: الفتوى بحرمة عقد صلح دائم بين المسلمين وبين غيرهم

ومن المسائل الفقهية التي تعد سببا فكريا من أسباب العنف والتطرف القول بأنه لا يجوز للمسلمين عقد صلح دائم مع «غيرهم» وقد ذهب جمهور الفقهاء قديما إلى هذا الرأي، محتجين على ذلك بأن عقد صلح دائم مع غير المسلمين يؤدي إلى ترك الجهاد، ثم إنهم وضعوا ثلاثة شروط لجواز عقد هدنة مع غير المسلمين ابتداء، وهي :

- وجود ضرورة لعقدها كعجز المسلمين عسكريا عن قتال غيرهم لضعفهم أو لقوة عدوهم، فلا تجوز لغير ضرورة، وهناك من أجازها عن ضرورة إن كان فيها مصلحة للمسلمين.
- أن تكون الهدنة مع غير المسلمين مؤقتة بمدة محدودة، وإذا عقد معهم «الإمام» هدنة دائمة كان فعله باطلا على رأيهم.
- تحقيق مصلحة مادية للمسلمين.

يقول الشوكاني «وما ورد في موادعتهم (أي غير المسلمين) أو في تركهم إذا تركوا المقاتلة: فذلك منسوخ باتفاق المسلمين بما ورد من إيجاب المقاتلة على كل حال مع ظهور القدرة عليهم والتمكن من حربهم وقصدهم في ديارهم. » [51]

بل ذهب الشافعية إلى أبعد من ذلك فقالوا بأن مدة الهدنة لا يجوز أن تزيد على أربعة أشهر وقال الجمهور لا يجوز أن تزيد على عشر سنين، وهي الفترة التي جعلها الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل مكة في صلح الحديبية [52]، واستدل الصديق حسن خان لهذا القول بأن: «الله - سبحانه - قد أمرنا بمقاتلة الكفار، فلا يجوز مصالحتهم بدون شيءٍ من جزية أو نحوها. ولكنه لما وقع ذلك من النبي - صلى الله عليه وسلم - كان دليلاً على الجواز إلى المدة التي وقع الصلح عليها. ولا تجوز الزيادة عليها، رجوعاً إلى الأصل وهو وجوب مقاتلة الكفار ومناجزتهم الحرب»[53]

ولا شك أن هذا الرأي الفقهي ينبني على المنطلقات التالية:

- أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وبين الكفار الحرب وليس السلام، وأن عقد صلح على ترك الحرب بين المسلمين وغيرهم استثناء مؤقت يقدر بقدر حاجة المسلمين إليه ثم تعود العلاقة إلى أصلها: «الحرب.»
- أن هدف الحرب في الإسلام ليس الدفاع ورد العدوان بل فتح جميع البلاد غير الإسلامية والاستيلاء عليها توسعة لرقعة الدولة المسلمة.

سابعا: القول بعدم عصمة دماء الكفار وأموالهم

ومن الفتاوى الفقهية التي تعد سببا فكريا للعنف، القول بعدم عصمة دماء الكفار غير الذميين و المستأمنين وأموالهم فقد انقسم الفقهاء قديما في هذه المسألة إلى رأيين:

---

[51] - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني (4/158 159

[52] - انظر: ابن مفلح إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المبدع شرح المقنع، 2003م دار عالم الكتب، الرياض السعودية، 3/308، والشوكاني، مرجع سابق 1/970

[53] - الصديق حسن خان، الروضة الندية، 22/ 974 -

الرأي الأول : عدم عصمة دماء غير المسلمين (الحربيين) وأموالهم، وهو مذهب جمهور الفقهاء، فقد ذهبوا إلى أن دماء غير المسلمين مباحة في دار الحرب حيث «حكى الإمام أبو جعفر الإجماع على أن الله قد أحل قتال أهل الشرك في الأشهر الحرم وغيرها من شهور السنة، قال: وكذلك أجمعوا على أن المشرك لو قلد عنقه أو ذراعيه بلحاء جميع أشجار الحرم لم يكن ذلك له أماناً من القتل إذا لم يكن تقدم له عقد ذمة من المسلمين أو أمان» [54]، ويقول السرخسي « الحربي في دار الحرب كالميت في حق المسلمين»[55] وقال القرطبي في تفسيره : «و المسلم إذا لقي الكافر و لا عهد له جاز قتله»[56]، ويقول الرافعي « إن المسلمين إذا أخذوا مالا في دار الحرب على صورة السرقة فأنه يصبح ملك من أخذه، فمال الحربي غير معصوم، وكأنه غير مملوك، وصار سبيله سبيل الاستيلاء عليه من المباحات» [57].

وقد أباح العلامة الشوكاني للمسلم أن يخدع من أمنوه من غير المسلمين ويخونهم، يقول :» لا ملازمة بين الأمانين لا شرعا ولا عقلا ولا عادة فيجوز للمسلم الداخل دار الحرب بأمان أهلها أن يأخذ ما قدر عليه من أموالهم ويسفك ما تمكن منه من دمائهم»[58].

ويبدو أن هؤلاء الفقهاء قد غفلوا عن مقاصد الشريعة الكلية وأهدافها العامة في علاقة المسلمين بغيرهم، فما يحققه المسلم لإسلامه بصدقه وأمانته وحسن أخلاقه مع غير المسلمين - وإن كانوا من ألد أعداء الإسلام - لن يحققه له بما يقترفه ضدهم من سرقة وخيانة وغش وخديعة.

الرأي الثاني عصمة دماء غير المسلمين وأموالهم، وهو مذهب أحمد والأوزاعي، فقد قالوا بأنه لا يجوز أخذ أموال أهل دار الحرب بغير طريقة مشروعة فقد قال الأوزاعي عن المسلم يأخذ من أموال أهل دار الحرب: « المؤمن ليس بختار و لاغدار، يَرُد عليهم ما أخذ منهم « وقال ابن المنذر « إذا دخل الرجل إلى دار الحرب بأمان فهو آمن بأمانهم، وهم آمنون بأمانه، ولا يجوز أن يغدر بهم و لا يخونهم و لا يغتالهم فإن أخذ منهم شيئا رده إليهم، فإن خرج منه شيء إلى دار الإسلام وجب رد ذلك إليهم و ليس لمسلم أن يشتري ذلك و لا يتلفه، لأنه مال له أمان» وقال ابن قدامه إن من «خانهم أو سرق منهم أو اقترض شيئا منهم أي من أهل دار الحرب وجب عليه رد ما أخذه إلى أربابه، فإن جاء اربابه إلى دار الإسلام بأمان أو إيمان رده عليهم، وإلا بعث به إليهم، لأنه أخذه على وجه حَرُمَ عليه أخذه، فلزمه رد ما أخذه، كما لو أخذه من مال مسلم « [59]، فوجود أقوال فقهية تبيح دماء غير المسلمين وأموالهم لن يخدم التعايش بين الشعوب على أساس نشر السلام في العالم.

---

[54] - ابن كثير، تفسبر ابن كثير، 2/6

[55] - المبسوط السرخسي ج10 ص 111

[56] - تفسير القرطبي الأية 94 من سورة النساء

[57] - فتح العزيز شرح الوجيز الرافعي ج11 ص 425

[58] الشوكاني محمد بن علي بن محمد، لسيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، الطبعة الأولى، دار ابن حزم 1/923

[59] - المغني لابن قدامة ح8 ص 458

ومن هذا القبيل القول بجواز قتل أسرى الحرب أو استرقاقهم، أو عقد الذمة عليهم، والقول بأن هذه المسألة محل اتفاق بين الفقهاء وأنه لم يخالف فيها إلا بعض التابعين.[60]

ثامنا: القول بالنسخ في التشريع الإسلامي

النسخ هو رفع الحكم الشرعي الذي استقر بنص شرعي بخطاب وارد متراخ عنه، لولا ورود هذا النص لكان الحكم السابق ثابتا. وقد ذهب أكثر علماء المسلمين إلى وجود النسخ في القرآن الكريم، وقال جمهور الفقهاء المتقدمين بأن آية السيف وهي قوله تعالى :﴿ **فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم** ﴾ التوبة 5 . قد نسخت 114 آية قرآنية.

مما جعل هذه الآية تعد هي السند الشرعي الذي تستبيح به الجماعات المتطرفة دماء غير المسلمين، وتستمد منه اجتهادها المعادي لغير المسلمين بسبب قولهم بأن هذه الآية نسخت مائة وأربع عشرة آية في ثمان وأربعين سورة، أي أنها نسخت كل آية قرآنية تبين أن الإسلام دين حرية وسلم وتسامح، وأنه يقبل التعايش بين المسلمين وبين غيرهم من أتباع الملل الأخرى، وناسخة لكل آية تحمل أحد المعاني التالية :

- تحريم الاعتداء على غير المسلمين،
- مقاتلة المقاتل فقط،
- جعل الجهاد دفاعا عن النفس وردا على العدوان،
- معاملة غير المسلمين بالحسنى،
- جدال الآخر بالحسنى،
- الإعراض عن الكفار والصبر على أذاهم،

وقولهم بجواز

- قتال غير المسلمين لمجرد كفرهم، ولو لم يصدر منهم عدوان أو ظلم للمسلمين.
- القول بأن الأصل في العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم الحرب وليس السلم.
- استباحة دماء غير المسلمين وأموالهم لمجرد كفرهم.

إن مشكلة كثير من جماعات العنف السياسي أنها تعتبر هذه الآية الكريم دستور التعامل مع المخالف في الملة، وأن غيرها من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تبين أن الجهاد في الإسلام إنما شرع لرد العدوان ودفع الظالم منسوخة، وأن الآية الكريمة التي رسمت دستور القتال في الإسلام وهي قوله تعالى: ﴿**و قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين**﴾ منسوخة.

يقول الشيخ الإمام محمد أبو زهرة تعليقا على هذه الآية التي قال إنها تمثل دستور القتال في الإسلام: «ما ذا يقول أولئك العدد القليل من الشافعية في هذا النص الذي

[60] – انظر: عبد الوهاب بن علي، المعونة على مذهب عالم المدينة، الطبعة الأولى 1998 م، دار الكتب العلمية، بيروت، 1/406

سقناه، وله نظائر كثيرة في معناه؟ لقد قالوا إنه منسوخ، أو مخصص، ولكن عند النظر الصحيح لا نجده منسوخا للوجوه الآتية:

أولها أن النسخ لا بد له من دليل، ولا دليل يدل علي النسخ، ويقول ابن تيمية في ذلك إن دعوى النسخ تحتاج إلي دليل، وليس في القرآن ما يناقض هذه الآية، بل فيه ما يوافقها. فأين النسخ؟

ثانيها إن ما تضمنته الآية من معان لا تقبل النسخ، فقد تضمنت النهي عن الاعتداء، والاعتداء ظلم، والظلم من المعاني المحرمة في كل الشرائع، وفي أحكام العقول، فالنهي عنه لا يقبل النسخ، ولو جرى فيه النسخ لكان معناها أن الله تعالى يبيح الظلم، وذلك غير معقول في ذاته، فما يؤدي إليه وهو دعوى النسخ باطل أيضا.

ثالثها أنه لو كان القتل للكفر جائزا، وأن آية منع الاعتداء منسوخة، لكان الإكراه في الدين جائزا، وقد ذكرنا أن ذلك غير صحيح»»[61]

الخلاصة

لا بد لفقهاء المسلمين أن يعلنوا قطيعة نهائية مع هذه الفتاوى الفقهية والمفاهيم الفكرية، لأنها كانت وليدة لحظة آنية من تاريخ البشرية، وأوضاع سياسية وثقافية طوتها البشرية وتجاوزتها إلي أفق جديد، فتحت معه صفحة أخرى من تاريخها، ولم تكن تلك الفتاوى الفقهية تجسيدا لتوجيهات ربانية ملزمة، أو استنباطا من نصوص شرعية مؤسسة للعلاقة بين المسلمين وبين غيرهم، بل كانت انعكاسا لظرفية تاريخية وترجمة لموازين القوة في وقت لم يكن للدولة فيها حدود معروفة، ولا للمواطنة معنى، ولا لحقوق الإنسان مواثيق مرعية، وكان يمكن لكل دولة أن توسع حدودها الجغرافية تبعا لقوتها العسكرية، وإذا لم توسع حدودها فإن الآخرين قد يلتهموا أرضها قطعة. قطعة.

أما اليوم فقد صار السلام ضرورة بشرية ينشدها العالم كله، وأصبحت الحدود الجغرافية لكل دولة حقيقة جغرافية وقانونية لا يمكن القفز عليها، ووجدت مؤسسات دولية ومواثيق عالمية تهدف إلى نشر السلام والحفاظ على الأمن؛ بعد أن أدركت البشرية أنه لا يمكن لأي شعب أن يحقق نهضة حضارية أو تنمية إنسانية أو استقرارا بدون الأمن والسلام.

[61] - أبو زهرة، مرجع سابق ص 34

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بعض بلدان الساحل والصحراء : الأسباب والآثار

د/ محمدو ولد محمد المختار

أستاذ القانون العام / جامعة نواكشوط مدير المركز الجامعي للبحوث

إن اهتمامنا بظاهرة عدم الاستقرار السياسي سينصب تحديدا على المنطقة المعروفة إجماعا بمنطقة الساحل والصحراء، والتي تضم سبع دول هي: موريتانيا، مالي، النيجر، بركينا فاسو، اتشاد، السودان وأريتيريا، دون أن ننسى أن المفهوم قد يطلق أحيانا على منطقة أوسع من ذلك بكثير، وهذا ما يجعله غامضا أو مثيرا لبعض اللبس، وخاصة منذ أن تم إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء (س، ص)[62] بخصائصه السياسية والجغرافية والاقتصادية الأوسع.

ولأن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تكاد تكون صفة ملازمة للدولة في إفريقيا، فإن معرفة أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة والكشف عن آثارها السلبية، هو ما يدعونا إلى الاهتمام بهذا الموضوع، سعيا إلى إثارته من ناحية ورغبة في تسليط المزيد من الضوء عليه من ناحية أخرى. وبما أن أبرز المؤشرات التي تدل بوضوح على أزمة عدم الاستقرار في الحياة السياسية لمجمل البلدان الإفريقية هو انتشار وشيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية، فإن التساؤل عن أسباب كل تلك الانقلابات العسكرية التي نراها في القارة الإفريقية عموما، وعن تكرارها بشكل لافت في البلدان السبع موضوع البحث خصوصا، حيث بلغت ما يقرب من ربع الانقلابات في القارة هو أمر مهم أيضا.

كما أن معرفة الأسباب الأخرى المباشرة وغير المباشرة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في هذه البلدان تحديدا ؟ وآثارها المحتملة على الدولة والمجتمع تبدو مسألة لها أهميتها البالغة.

منطقة الساحل والصحراء تاريخ حافل بالانقلابات وعدم الاستقرار السياسي

يذكر أن الرئيس الراحل أنور السادات المعروف بعزوفه عن المشاركة في اجتماعات القمة الأفريقية والاكتفاء بإيفاد مسؤولين لنيابته فيها، ردّ على أحد مساعديه يوما حين أبدى له قلقه من استياء الدول الأفريقية من غيابه المتكرر عن هذه الاجتماعات، قائلا

---

[62] – لقد أنشئ تجمع دول الساحل والصحراء المعروف اختصارا ب س، ص في الرابع من فبراير 1998 بمبادرة من العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، وذلك بمشاركة ست دول هي: ليبيا ومالي والنيجر والسودان وتشاد وبوركينا فاسو. وقد توسعت عضويته بعد ثماني سنوات من تكوينه ليضم ما يربو على 30 دولة عربية وأفريقية من أهمها : إريتريا وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وتونس والتوغو وجمهورية وسط أفريقيا وجيبوتي وساحل العاج والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وغامبيا وغانا وغينيا بيساو وليبيا وليبيريا ومصر ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر ونيجيريا إلخ...، أنظر الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/news/pages/

إن الزعماء المستاءين من غيابي عن الاجتماعات لن يستمروا في السلطة حتى موعد القمة القادمة، وستتم الإطاحة بهم في انقلابات عسكرية؛ فليهدئ من روعه، لأن الأمر مألوف ولا يبعث على أي قلق.

يدل هذا الكلام عن الرئيس المصري السابق على أن ظاهرة الانقلابات العسكرية تمثل أبرز مظاهر عدم الاستقرار في ربوع القارة الإفريقية، فنحن أمام قارة قد عرفت على مدار الفترة من 1952 إلى 2013[63]، ما يربو على 240 محاولة انقلابية نجحت منها تقريبا 87 انقلابا في الوصول إلى الحكم، أي ما يعادل 9 انقلابات أو محاولات انقلابية في العام الواحد، بيد أن الطريف حقا هو أن تكون مصر هي أول بلد إفريقي عرف هذه الظاهرة مع الضباط الأحرار وآخر بلد يعرفها أيضا مع انقلاب 3 يوليو 2013 الأخير بقيادة المشير عبد الفتاح السيسي.

أما بخصوص دول الساحل والصحراء السبع موضوع المداخلة، فإن نصيبها من هذه الانقلابات كان الأكثر، حيث أنها شهدت 25 انقلابا ناجحا أي ما يقرب من ثلث الانقلابات الناجحة في القارة، وأضعاف هذا العدد من الانقلابات الفاشلة، وذلك على التفصيل التالي:

ففي جمهورية اتشاد عرف البلد أربع انقلابات جاء أولها بقيادة نويل أودينكار سنة 1975، بينما كان آخرها بقيادة ادريس دبي في العام 1990.

ولم تسلم حتى إريتريا المستقلة حديثا عن إثيوبيا عام 1991 من الظاهرة الانقلابية، حيث شهدت محاولة انقلابية في 21 يناير 2013، حين انقطع البث التلفزيوني بشكل مفاجئ ليظهر بعدها أحد المذيعين وهو يقرأ بيانا موجها للشعب الإريتري ويتحدث عن إطلاق السجناء السياسيين وتفعيل دستور البلاد المجمد منذ 1997م، قبل أن ينقطع مرة أخرى من جديد مؤذنا ببقاء الأمور على ما كانت عليه.

ولئن كانت هذه المحاولة الانقلابية قد باءت بالفشل، فإن أريتيريا التي تعاني من نظام شمولي لا يسمح بإنشاء الأحزاب السياسية ولا بتكوين النقابات، تبدو مرشحة في أي لحظة لهذه الظاهرة.

وفي جمهورية بوركينا فاسو شهد هذا البلد هو الآخر أربع انقلابات بين عامي 1980 و1987. حيث أطاح الانقلاب الأول بالرئيس أبو بكر لاميزانا الذي استلم الحكم عام 1966. بينما كان آخرها انقلاب بليز كمباوري على رفيقه سانكارى في 1987، والذي أدى إلى مقتل هذا الأخير إثر ما وصفه كمباوري بالحادث غير المقصود.

أما في جمهورية السودان فقد عرف هذا البلد العربي الإفريقي منذ استقلاله عن بريطانيا عام 1956 خمس انقلابات عسكرية، كان أولها مع الفريق إبراهيم عبود في

63 – تعتبر جمهورية مصر العربية بعد الانقلاب الأخير آخر البلدان الإفريقية عهدا بالانقلابات، كما أنها عرفت أول انقلاب عسكري تقريبا في القارة الإفريقية، وذلك في العام 1952 عندما قام الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مع مجموعة الضباط الأحرار بالإطاحة بحكم الملك فاروق.

العام 1958، بينما كان آخرها انقلاب 1989 المعروف بثورة الإنقاذ بقيادة الرئيس الحالي الفريق عمر البشير.

كما عرفت جمهورية مالي بدورها ثلاثة انقلابات ناجحة، كان أحدثها انقلاب 22 مارس/ آذار 2012 بقيادة النقيب أمادو سانوغو الذي أطاح بحكم الرئيس السابق أمادو توماني توريه، بينما يعود تاريخ أول انقلاب عسكري في تاريخ هذا البلد إلى العام 1968.

وفي موريتانيا عرف البلد 6 انقلابات ناجحة كان آخرها انقلاب 2008 بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز، بينما يرجع أقدمها إلى العام 1978، أما المحاولات الانقلابية الفاشلة التي شهدتها موريتانيا فهي عديدة بما قد يستعصي على الحصر.

وستعرف جمهورية النيجر هي الأخرى أربع انقلابات، كان أولها عام 1974 مع الضابط سيني كونتشي، بينما كان آخرها خلال العام 2010 بقيادة ضابط عسكري يدعى سالو جيبو الذي تمكن من إنهاء حكم الرئيس مامادو تانجا بعد أزمة دستورية حادة.

جدول الانقلابات في دول الساحل والصحراء موضوع البحث

الدولة	سنة الانقلاب	المنقلب	المنقلب عليه
اتشاد	1975	نويل أذينغا	فرانسوا تمبال باي
	1979	كوكونو وداي	فلكس معلوم
	1982	حسين حبري	كوكونو وداي
	1990	إدريس ديبي	حسين هبري
اريتريا	2013	محاولة فاشلة من عدد من الضباط	أسياس افورقي
بوركينا فاصو	1980	ساي زيربو	سانكلي لامبزانا
	1982	جان بابتست ويدرانكز	ساي زيربو
	1983	توماس سانكاري	جان بابتست ويدرانكز
	1987	بليز كمباوري	توماس سانكارى
السودان	1958	ابراهيم عبود	عبد الله خليل
	1969	جعفر نميري	أسماعيل الازهري
	1985	سوار الذهب	جعفر نميري
	1986	أحمد المرغني	سوار الذهب
	1989	عمر البشير	أحمد المرغني
مالي	1968	موسى اترواري	موبيو كيتا
	1991	آمادو توماني توري	موسى ارتراوري
	2012	آمادو هايا سونوغو	توماني توري
موريتانيا	1978	المصطفى محمد السالك	المختار ولد داداه
	1979	محمد خونا ولد هيداله	المصطفى ولد محمد السالك
	1984	معاوية ولد سيدي احمد الطايع	محمد خونا ولد هيداله
	2005	اعل ولد محمد فال	معاوية ولد الطايع
	2008	محمد ولد عبد العزيز	سيدي ولد الشيخ عبد الله
النيجر	1974	سيني كونتيي	هاماني جوري
	1996	أبراهيم باري ميناسارا	محمد عثمان
	1999	داودا ونكي	أبراهيم ميناسار
	2010	سالو جيبي	مامادو تنجيا

ولعل السؤال الذي ظل يطرح نفسه دائما، هو لماذا كل هذا العدد من الانقلابات في منطقة الساحل والصحراء؟ ما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، هل لأن العسكر هم القوة الأكثر تنظيما في هذه البلدان، أم أن ضعف النخبة السياسية والحياة المدنية عموما هي التي تشجع هذه الظاهرة.

يربط العديد من الدارسين المهتمين برصد وتتبع ظاهرة الانقلابات في أفريقيا، وبالتالي عدم الاستقرار فيها بين هذه الظاهرة والعديد من الأسباب والعوامل التي يعتقدون بأنها تلعب دورا حاسما في تكريسها، حيث تؤكد الباحثة المصرية أميرة عبد الحليم في بحثها المعنون : ب «الحكم في إفريقيا من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي.» على أن ظاهرة الانقلابات العسكرية بأنواعها وصورها المختلفة لا تعبر عن أكثر من مجرد تغيير غير شرعي في الأداة الحكومية، بما يعنى مخالفة نصوص القانون، ولا يحقق المثالية السياسية أو النظام القيمي الذى يحكم النظام القائم، أي لا يصل إلى تغيير المفهوم السياسي العام الذى يسيطر على المجتمع المعين بل لا يتعدى أن يكون محض استبدال للنخبة الحاكمة بأخرى،حيث تلعب المؤسسة العسكرية دورا سياسيا مباشرا.

كما ترى أن انتشار الظاهرة جاء بسبب تضافر مجموعة من العوامل التي من أبرزها تزايد دور المؤسسة العسكرية في النظم السياسية الأفريقية بسبب عدم الاحتراف وغياب المهنية والنشأة الأمنية لمعظمها في كنف الاستعمار وانفصالها عن قضايا الحركة الوطنية. وتسلل القيادات الايديولوجية إليها ناهيك عن قيام الحكومات المدنية بإنشاء تنظيمات عسكرية تحظى بالرعاية والاهتمام على حساب باقي مكونات المؤسسة العسكرية الأخرى مثل الحرس الجمهوري وغيرها.

يضاف إلى ذلك عوامل أخرى مثل عامل ضعف البناء السياسي وتدهور صورة الحزب الحاكم وضعف رمزية وكاريزما القيادات الجديدة مع طول عمر النظم المتبقية، وظهور صراعات حادة بين صفوف القيادات الحاكمة من أجل النفوذ والسلطة، ناهيك عن طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية ذات المنحى الانقسامي العصبي بطبعه، الذي صهر الجميع في بوتقة النسيج الوطني العام أو ما يمكن التعبير عنه بمشكل فشل الاندماج الوطني وما ترتب عنه من شعور بأحقية كل جماعة إثنية في السيطرة على الحكم.

إن تكريس هذه الأوضاع المزرية قد انعكس في حالة من عدم الرضى الشعبي، مما جعل تحريك الانقلابات يعتمد عليها في ضمان تأييد الجماهير بحثا عن أمل في أي قادم، وفيما يتعلق بدور الطبقة الوسطى فقد تآكل هو الآخر بشكل كبير، حيث أنها انشطرت في معظم هذه البلدان إلى شريحتين إحداهما صغيرة تمكنت من الالتحاق بالسلطة عبر مواقعها في جهاز الدولة، ومن ثم لم يعد لديها الحافز ولا الرغبة في إحداث تغيير مؤسسي في بنية السلطة ووسائل حكمها، والأخرى غالبية عظمى تراجعت اهتماماتها لتنحصر في كيفية تلبية متطلبات الحياة اليومية. مما أظهر فجوة ضخمة بين قلة غنية وكثرة معدمة داخل هذه المجتمعات.

أما بخصوص تأثيرات العامل الخارجي في دعم ظاهرة الانقلابات في إفريقيا، فقد تكرس دائما من خلال رصد دور بعض الفاعلين الدوليين أو الإقليميين في حدوث هذا الانقلاب أو ذاك، حيث يتدخل هؤلاء الفاعلون هنا وهناك لإسقاط نظام حكم مدني قائم أو إقامة غيره أو لحماية الحكومات الموجودة في السلطة، كما أن مدبري الانقلاب يضعون في اعتبارهم دائما ردود الفعل العالمية إزاء انقلابهم، والخوف من التدخل الخارجي لمنع استيلاء الجيش على السلطة، وهذا ما يجعل ظاهرة العدوى تأخذ مداها عبر القارة بسبب إمكانيات وفرص التطبيع مع مدبري الانقلاب الجديد. (أميرة عبد الحليم، 2005).

الأسباب الكامنة وراء الظاهرة وأثرها على الدولة والمجتمع

يرى بعض الباحثين أن من أهم أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الساحل والصحراء هو فشل إدارة الدولة بسبب الاعتماد على نظام الحزب الواحد ومضاعفات الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيئ لمعظم هذه البلدان، ناهيك عن هشاشة الأوضاع المالية والعسكرية التي تعتمد عليها معظم النظم الشمولية في المنطقة، دون أن ننسى العامل الخارجي والضغوط المجحفة التي يمارسها الشركاء الأجانب على حكوماتها[64].

وتأكيدا لهذا المعنى ترى الباحثة المصرية أميرة عبد الحليم أنه إذا كانت القوة العسكرية والأمنية قد تضطلع بدور مهم في استتباب أمن واستقرار أي بلد، فإن تحققهما الفعلي سيظل رهينا كذلك بالعديد من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تجعل من كل قوى المجتمع قوة حقيقية في وجه أي محاولة لزعزعة السكينة الوطنية.

ولعل أول المثيرات السلبية في بلدان الساحل والصحراء موضوع البحث هو تشابهها إلى درجة التطابق من حيث الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية لانتشار الحروب والصراعات، وبالتالي إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. فالملاحظ لأوضاع هذه البلدان يدرك أن الكم الهائل من الانقلابات العسكرية الذي أشرنا إليه آنفا يعكس صراعا مريرا، لا ينقطع على السلطة، كما يمكن أن يلاحظ أن الدولة الوطنية في هذه المنطقة، قد فشلت فشلا ذريعا في تحقيق التنمية، وذلك لأسباب وعوامل أهمها الانحطاط المؤسسي، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وغياب الاندماج الوطني بسبب التعدد الاثني وانعدام العدالة الاجتماعية والابتعاد الكلي عن قيم المواطنة.

ونظرا لدور هذه الأسباب في تفسير ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في البلدان موضوع الدراسة فسنعرض لها بشيء من التفصيل.

فعلى مستوى الانحطاط المؤسسي والأزمات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، يلاحظ أن العديد من الدراسات العلمية تجمع على أن المؤسسات

[64] - أنظر : Albert Bourgi ;les transitions democratiques en afrique sub-saherienne,2000,p.60

الحكومية في بلدان جنوب الصحراء تعاني من هشاشة وضعف شديدين وخاصة في البلدان الأكثر فقرا، حيث يشكل الاستئثار المركزي على مستوى القمة بالقرار العام وعدم توطيد دعائم اللامركزية الإدارية سببا مباشرا من أسباب التردي المؤسسي وغياب التخطيط (منتدى الخبراء الرفيع المستوى تقرير 2009).

كما يضاف إلى ذلك عوامل أخرى مثل عامل ضعف البناء السياسي وتدهور صورة الحزب الحاكم وانعدام رمزية وكاريزما القيادات الجديدة مع طول عمر النظم المتبقية، وظهور صراعات حادة بين صفوف القيادات الحاكمة من أجل النفوذ والسلطة، ناهيك عن طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية ذات المنحى الانقسامي العصي بطبعه على صهر الجميع في بوتقة النسيج الوطني العام، أو ما يمكن التعبير عنه بمشكل فشل الاندماج الوطني وما ترتب عنه من شعور بأحقية كل جماعة إثنية في السيطرة على الحكم.

أما عن المشكلات الاقتصادية وانتشار البطالة والفقر فحدّث ولا حرج، ففي عدد من تقارير المنظمات الدولية عن الوضع الاقتصادي والصحي والغذائي في إفريقيا، هناك شبه إجماع على وجود نقص حاد في الغذاء. ويذكر بعضها أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في دول إفريقيا جنوب الصحراء قد زاد بمقدار 34 مليونا خلال الأعوام من 1990 إلى 2002، وتنتشر في مختلف ربوع القارة أمراض سارية مثل الملاريا والكوليرا ومرض الإيدز الذى يحصد كل عام ما يقرب من مليون روح 90% منهم في أفريقيا ومعظمهم من الأطفال دون سن الخامسة.

وربما، وقبل كل ذلك، هناك حقيقة تركيز مصادر القوة في يد الأوليكارشيات العسكرية أو شبه العسكرية التي ظلت تتعاقب على الحكم وتهيمن بشكل مطلق علي النظام السياسي في هذه البلدان، مما حد من نطاق المشاركة السياسية، وخلق واقعا مزمنا من الإحباط الاجتماعي والسياسي الذي يفضى باستمرار إلى توتير الأوضاع العامة، وبالتالي إلى ديمومة حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

الخلاصة

بعد كل هذه الآثار، أليس من واجبنا، كما يقول البعض، أن نتساءل هل ستستمر أفريقيا عموما وبلدان الساحل والصحراء خصوصا وإلى الأبد رهينة لهذه الأوضاع السيئة، حيث الانقلابات المتكررة والفقر المدقع، والفساد المستشري، والحروب الأهلية بين الأشقاء وغيرها من الصراعات والتنافس، بدل التكامل والتعاون المثمر. ألم يحن الوقت لتعمل بلدان الساحل والصحراء على الدخول في سياسات وبرامج تضمن لها ولشعوبها:

- تطبيع أوضاعها السياسية وإضفاء الشرعية على السلطة لتكون مقبولة من قبل الجميع.
- أن تعمل على أن تستعيد الدولة شرعيتها بعد أن استحالت إلى أداة بيد الحكام ومتملقيهم.
- أن تدخل في مصالحات وطنية واسعة تحقيقا لعدالة انتقالية لصالح الجميع.

- وأن تتوقف نخبها عن المتاجرة بالأعراق والإثنيات في هذه البلدان المسكينة حتى نضمن تعايشا بين مختلف مكونات البلد الواحد، بدل جلب الصراعات والانقسامات العميقة في المجتمع الواحد.

أليس من واجب هذه البلدان على المستوى الاجتماعي أن تعمل على التوزيع العادل للثروات، بدل تكريس الغبن بين أبناء المجتمع الواحد وتبديد الثروات فيما لا طائل من ورائه كتكديس السلاح وتمويل الحروب الأهلية. أليس الأولى أن ننشئ الجيوش الجمهورية وأن نستغني عن خدمات الجيوش الأجنبية في بلداننا، كما يقول أحد الباحثين الأفارقة.

موريتانيا بين المأزق المغاربي و مستنقع الساحل

د. عبد القادر ولد محمد

قانوني، باحث، و وزير سابق موريتانيا

مقدمة

من ضمن ثوابت الخطاب الرسمي التي لا تتأثر بالتغيير المعتاد للنظام السياسي في موريتانيا تحتل الهوية المغاربية للبلد الصدارة في سجل التوجهات، و غالبا ما يعكس التوجه المغاربي لموريتانيا في منطوقه رؤية سياسية تعزف على وترة الانتماء القومي للمغرب العربي الكبير المبني علي أواصر العروبة و الاسلام.

والواقع أن الهوية المغاربية صارت منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989 من المرجعيات المتواترة في بلد ساحلي أراد له المؤسسون أن يكون همزة وصل بين العالم العربي و أفريقيا السوداء.

فمن المعروف أن الظروف التاريخية التي نشأت فيها الدولة الموريتانية جعلتها تتميز عن الدول المغاربية الأخرى بحكم تأثير انتمائها في عهد الاستعمار إلى مجموعة أفريقيا الغربية الفرنسية. ذلك الانتماء الذي كانت له انعكاسات كبيرة علي مسار الدولة الناشئة و على هويتها، و على خطاب جيلها المؤسس. لقد كان الموروث الاستعماري لموريتانيا، والتي ظلت إلي قبيل استقلالها تتخذ من مدينة سان لويس (السنغالية حاليا) عاصمة لها، يجعلها تميل أكثر إلى التجمعات الاقليمية في غرب افريقيا. و قد كانت وفقا لذلك التوجه عضوا في الاتحاد النقدي الافريقي الذي انسحبت منه بعد إنشاء عملتها الوطنية سنة 1973. كما أنها ظلت إلى عهد قريب عضوا في مجموعة دول غرب أفريقيا و قد أدى انسحابها في عقد الألفين من تلك المنظمة إلى جدل سياسي ما زال قائما الي حد الساعة على مستوي الرأي العام حيث يرى البعض في ذلك الانسحاب تخليا غير مقبول عن «دور موريتانيا كهمزة وصل بين أفريقيا السوداء و العالم العربي.»

كما أن الموقع الجغرافي لموريتانيا يجعلها من ضمن الدول التي تُعرف بدول الساحل الإفريقي أي الفضاء الممتد من المحيط الأطلسي إلى منطقة قرن إفريقيا المقابلة للبحر الأحمر، والذي يعتبر من أفقر مناطق العالم و أكثرها تخلفا بالنظر إلى مؤشرات النمو المنخفضة إلى أدنى حد. حيث إن المعطيات الإحصائية المتوفرة لدي البنك الدولي تشير إلى أن معدل المنتوج الداخلي في بلدان الساحل تتراوح بين 720 دولار (النيجر) إلى 2410 دولار (موريتانيا)، و إلى أن معدل المنتوج الوطني الخالص البالغ 1970 دولار للشخص هو الأكثر انخفاضا بالقارة الافريقية.

ثم إن منطقة الساحل التي تنتمي إليها موريتانيا بحكم الجغرافيا تتسم بتأثير الجفاف الذي ضربها في الاعماق في عقد السبعينات، و الذي أدى الي شح في المياه و إلى

انهيار نمط المعاش الرعوي، و كذلك إلى ظاهرة التصحر التي عانت منها موريتانيا على وجه الخصوص، و كانت لها انعكاسات كبيرة على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في البلد، و التي تشكل أكبر الفوارق المميزة لموريتانيا عن البلدان المغاربية الأخرى.

وعلى العموم تتميز بلدان الساحل بهشاشة جهاز الدولة و عدم قدرته، رغم مرور نصف قرن من الاستقلال الوطني، على تسيير الواقع المعاش الذي يتسم بقطيعة بين المجموعات البشرية المتعددة الاعراق و الثقافات و الإدارة المركزية للدول ذاتها. حيث إن بعض تلك المجموعات ما زال يعيش في مناطق لا تخضع لسيطرة سلطة و لا قانون. و قد تجلت تلك القطيعة مؤخرا في الحرب الانفصالية التي كانت دولة مالي عرضة لها، و التي أدت إلى توافد ألالاف اللاجئين المنحدرين من تلك المنطقة إلى شرق موريتانيا. و قد أبرزت أزمة شمال مالي الطابع الهش لمنطقة الساحل التي عرفت من قبل عالميا بأثار الجفاف، و التي تحولت إلى مستنقع تنشط فيه جماعات متخصصة في الإرهاب و في التهريب و في المتاجرة بالمخدرات و في الهجرة السرية.

و رغم الخصوصية الموريتانية المتعلقة بالطابع الساحلي للبلد و التزاماته الموروثة عن عهد الاستعمار، فقد دأبت السلطات العمومية منذ انخراطها في التوجه المغاربي على التعبير في مناسبات عدّة عن تعلق موريتانيا باتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي لا رجعة فيه، و على تحسيس الرأي العام الوطني بأهمية السعي إلى خلق فضاء مغاربي متكامل و مندمج.

ويمكن نظريا القول إن الخطاب المغاربي الذي تبلور عند نهاية عقد الثمانيات في سياق عولمة تطبعها العقلانية الاقتصادية يستلهم نبرته من خيار متفق عليه دوليا بخصوص ضرورة إنشاء تجمعات إقليمية نشطة.

ولا شك أنه علاوة على ضرورة الاندماج الاقليمي التي تبرر إنشاء اتحاد المغرب العربي، توجد في العقليات السائدة عدة قرائن لهوية مغاربية مشتركة بين شعوب بلدان الاتحاد. فإذا ما سلمنا بمرجعية الخطاب السياسي السائد في موريتانيا على غرار دول اتحاد المغرب العربي الأخرى، فقد نلاحظ أن التكامل والاندماج يحظيان فيه كمفهومين بمكانة مركزية. فالمصطلحان حاضران دائما في التصريحات التي تعكس حسن النوايا، ويترجمان، في حوليات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لدول الاتحاد الخمس، مطلبا سياسيا مشتركا على المستوى الرسمي.

ومن اللافت في سياق هذا الاتجاه المعلن أنه رغم الخلافات السياسية التي طالما شلت ديناميكية الاتحاد، ظلت دول المغرب العربي تؤكد باستمرار منذ 1989، تعلقها بالاتحاد الذي أسسته عبر أدبيات تعكس أحيانا، على مستوى الرأي العام لكل واحدة منها، وعيا ما بأن التكامل والاندماج ليسا مجرد خيار، بل تمليهما معطيات حتمية.

والواقع أنه في سياق عولمة تطبعها عقلانية اقتصادية منطقها الإقصاء والتهميش، يدخل التعلق الذي تبديه الدول المغاربية بالتكامل والاندماج ضمن توجه شامل نحو خلق التجمعات الإقليمية الحيوية.

وبغض النظر عن إلزامية الاندماج الإقليمي الناجم عن عولمة لا ترحم، هناك أيضا معطيات متجذرة بعمق في العقليات، تشكل عناصر إيمان مشترك وراسخ بوحدة المغرب العربي الكبير كغاية سامية.

والحقيقة أنه من الصعب ذكر التكامل والاندماج المغاربي دون التفكير في مفهوم مغرب الشعوب، وهو مفهوم يعبر بالتأكيد عن واقع سوسيولوجي. هذا الواقع الذي طالما لوّحت به النخب المغاربية، يساعد في تقوية ذاكرة جماعية مرجعها التاريخ العربي الإسلامي المشترك الذي طبعه، منذ القرن الحادي عشر، الاندماج الثقافي للشعوب وللأراضي المغاربية. فالشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة الواحدة عززه الوجود الاستعماري، وهو ما تجلى، بالنسبة لأجيال مغاربية عديدة، في مصير موحد ومشترك ينحو منحى تثمين تكامل واندماج المنطقة، والتطلع المثالي إلى التضامن بين الشعوب المغاربية.

من هذا المنظور يبدو التكامل والاندماج كنتيجة منطقية لواقع تاريخي لا يمكن القفز عليه، وهذا الواقع قائم لدرجة أن الوحدة الثقافية للمغرب العربي الناتجة عنه تم تبنيها بقوة كمطلب في ديباجة معاهدة 17 فبراير 1989 الموقعة بمراكش من طرف قادة الدول المغاربية. في نهاية هذه الديباجة يأتي ذكر» التاريخ والدين واللغة» كقاسم مشترك لتبرير ضرورة تحقيق اندماج شامل بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ومما لا شك فيه أن مختلف هذه العوامل، -السياسية والاقتصادية والثقافية، وينضاف إليها العامل الاجتماعي الظرفي المرتبط بتدفق الهجرة،- من شأنها أن تساهم مجتمعة في خلق ديناميكية للتكامل والاندماج. إلا أنه نتيجة لتواضع الإنجازات التي حققها اتحاد المغرب العربي، والتي هي في الواقع دون الطموحات، بإمكاننا أن نخضع مقومات هذه الديناميكية ذاتها لمساءلة لا غنى عنها...

مساءلة مقومات التكامل والاندماج المغاربي

أول فكرة تأتي إلى الذهن بالنسبة للمهتمين بإشكالية التكامل والاندماج المغاربي تحيل حتما إلى الفجوة التي تفصل بين الطموح المعلن وبين الواقع المعاش. إن هذا الإحساس الطبيعي يتغذى من شعور رائج «بحالة من الجمود» تشل اتحاد المغرب العربي. فمنذ سنوات تضاعفت الأدبيات حول هذا التجمع شبه الإقليمي، ولم تخلو أحيانا من الإفراط في المزايدة أو على الأقل من ترسيخ التشاؤم.

ففي الوقت الذي ينحو فيه البعض منحى يعتبر أن هذا التجمع الذي أريد به تحقيق التكامل والاندماج المغاربي ولد ميتا، رأى البعض الآخر ممن هم أقل تشاؤما أن هذا المشروع المغاربي يحتل، على مستوى النوايا المعلنة من طرف الدول الأعضاء، مكانة لا يعكسها مطلقا واقع التعاون المشترك القائم في هذا الإطار.

إلا أن تعطيل هذا المسار التكاملي والاندماجي يحول دون بروز الشعور المغاربي بالانتماء إلى مجموعة متكاملة بل يترتب على هذا التعطيل إحساس بالإحباط. و مثل هذا التشاؤم له ما يبرره إذا علمنا أن مسارات مماثلة تسير الآن بشكل جيد في بقاع أخرى من العالم.

ومهما كانت الحجج المقدمة لتبرير هذا التأخر (صراعات بين الدول أو عوائق إدارية أو التجارة المغاربية البينية... الخ)، يظل الرأي السائد هو أن التكامل والاندماج اللذين يعد بهما النموذج المغاربي، ينظر إليهما كشعارات سياسية بعيدة عن الممارسات الجارية في المنطقة. هذه الصورة السلبية التي تؤثر بصفة بالغة على الأساس الاقتصادي للاتحاد المغاربي، تدفع إلى شك شامل في النوايا المعلنة لجعل المغرب العربي فضاء تضامنيا حقيقيا.

فتشكيل كيان اقتصادي اجتماعي طبقا لأهداف التكامل والاندماج يتطلب تنسيقا للبرامج الاقتصادية، وانسجاما للسياسات الضريبية الجمركية والادارية... الخ، الأمر الذي يبدو حاليا مصدر إشكالية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التباين الموجود في كيفية تسيير الاقتصاد في مختلف الدول المغاربية.

وعلى هذا المستوى، من البديهي أن أزمة التكامل والاندماج تعكس التنمية اللا متكافئة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدول الاتحاد، مما يترتب عليه إلزامية مساءلة المنطلق المتبع في هذا المجال، سواء على الصعيد النظري (تحديد المفاهيم)، أو على الصعيد التطبيقي (ملاءمة المخطط النظري مع الواقع).

بالنسبة للمقوم الثقافي، الذي يبرره الانتماء لمجموعة لغوية ودينية واحدة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى استغلال محكم للتراث المغاربي المشترك 5، ينبغي التذكير بأن اتحاد المغرب العربي ينتمي إلى فضاء واسع هو الفضاء العربي الإسلامي، مع وجود خصوصيات ثقافية وجغرافية مغاربية. إلا أن المقوم الثقافي الذي يعتبر رافدا لتضامن نسبي بين الشعوب، لم يكن، مع الأسف، لحد الساعة، محددا للمسار التكاملي والاندماجي بين الدول. والواقع أن التكامل والاندماج بمختلف أبعادهما يظلان في نهاية المطاف خاضعين للإرهاصات السياسية.

التكامل والاندماج المغاربي على محك الإرادة السياسية

منذ أزيد عن ما يناهز عقدين من الزمن ومجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي يؤكد في مختلف دوراته «إرادته في متابعة التحضيرات المكثفة لانعقاد الدورة السابعة لمجلس الرئاسة في أقرب الآجال، وهو موعد ينتظره المغاربيون، إذ يمثل حدثا تاريخيا آخر على طريق اكتمال بناء الصرح المغاربي.»6 و قد جرت العادة في ما مضي ان تغتنم وكالات الأنباء، عقب كل دورة وزارية الفرصة، لتذكر بأن «اتحاد المغرب العربي، الذي تم انشاءه في فبراير 1989 والذي يضم الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس، قد فشل مرات عدة في عقد قمته السنوية العادية.»

ما من شك إذن في أن أبرز خلل يعاني منه اتحاد المغرب العربي عائد الي كونه لم يستطع «أن يجسد على أرض الواقع أهدافه الخاصة، ويصبح بذلك تجمعا أكثر اندماجا وأكثر فاعلية.» فمجلس رئاسة الاتحاد، المكون من قادة الدول الخمس، والذي هو «الهيئة العليا» القادرة وحدها على اتخاذ القرارات (وقراراتها تتخذ بالإجماع)، يمثل في الواقع العائق المؤسسي الأكبر. وهكذا فإن اتحاد المغرب العربي الذي تأسس في البداية كاتحاد دول، ظل يغذي كل الآمال في تحقيق التكامل والاندماج المغاربي، قبل أن يجد

نفسه في واقع أعاقته الخلافات السياسية. و رغم التحولات الجذرية التي صاحبت ما يعرف بالربيع العربي، ما زالت إشكالية انعقاد القمة، التي يطلق عليها البعض من باب التشاؤم «قمة سيزيف» مطروحة بأكملها حيث إن المحاولات التي قيّم بها مؤخرا لم تنجح في إنهاء المأزق السياسي الذي يسد الطريق أمام مشروع الاندماج و التكامل المغاربي.

ولكن يجب أن نلاحظ أنه وعلى الرغم من الانسداد السياسي، فإن الدول المغاربية ظلت تؤكد باستمرار تعلقها بالاتحاد، وأكثر من ذلك رسخت خطابا رسميا حول التكامل والاندماج من شأنه أن يشجع تنمية ضمير وطني، على مستوى دول الاتحاد، يصبو إلى الوحدة المغاربية.

فاستطلاعات الرأي التي أجريت في بعض الدول المغاربية على يد باحثين مستقلين،9 تشير إلى أنه بالرغم من أن الشعور بالإحباط يكاد يكون عاما، فإن غالبية من شملهم الاستطلاع يقرّون بتمسكهم المطلق باتحاد المغرب العربي، الذي يمثل آلية لا غنى عنها للتكامل و الاندماج.

وعن موضوع العوائق السياسية التي تعطل الاندماج المغاربي، يظل السؤال المطروح دائما في الأوساط المعنية بالملف هو: «هل على الدول المغاربية أن تنتظر حصول الوفاق السياسي لتحقيق إنجازات في اتجاه التكامل والاندماج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي؟» إن أقل ما يمكن قوله هو أن مثل هذا السؤال يعكس الحس السليم الذي يقضي أنه ليس أمام الدول المغاربية، وهي تواجه مختلف تحديات هذا المحيط العالمي المضطرب، من خيار آخر سوى التفاهم رغم الخلافات السياسية حول «الممكن إنجازه» أو بعبارة أخرى حول «ما تيسر من المغرب العربي.»

المغرب العربي كمطلب أوروبي

كل الدلائل تشير في يومنا هذا إلى أن السياق الدولي المتميز بتحديات متعددة «كالتهديد الإرهابي»، و«العجز في مجال الطاقة»، وكذلك «أمواج الهجرة السرية العارمة» يؤدي إلى الانخراط في منطق التكامل والاندماج.

فمن الناحية المبدئية كان على هذا الوضع أن يقود الشركاء الأجانب للاتحاد المغاربي إلى العمل الجاد والفعال لتشجيع مسيرته الاندماجية، ومن هذا المنطلق، كثيرا ما يبدو التكامل والاندماج وكأنهما عامل ناتج عن إملاءات خارجية.

بيد أنه رغم المسلسلات والأطر التشاورية الهادفة إلى الاندماج الاقتصادي يلاحظ على وجه الخصوص أن النتائج المتوخاة من الشراكة المغاربية الأوروبية ضئيلة، وذلك عائد أساسا إلى تركيز الحوار على قضايا أمنية ذات خطورة كمكافحة الإرهاب، أو اجتماعية مستعصية كمكافحة الهجرة السرية، أو ثقافية حساسة كمسألة حوار الأديان، والظاهر أن هذا الحوار يفضل رؤية أمنية للتكامل والاندماج.

وإذا كان يوجد على المستوى النظري وفاق بأن الشراكات يجب أن تندرج في منطق متعدد الأبعاد (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي) فإن الواقع المعاش يعكس انفتاحا حذرا للأوروبيين تجاه المغاربة، حيث أن الاهتمامات الأوروبية الحالية من الشراكة تركز على العلاقات التجارية وعلى اتباع سياسات صارمة تجاه الهجرة.

ومقابل هذا الشريك الذي يحتل مكانة ممتازة بالنسبة للمغرب العربي، والذي يجد نفسه مشغولا بسياسة الانفتاح تجاه أوروبا الشرقية في الوقت الذي يشدد فيه الحراسة على حدوده الجنوبية، اعتمدت الدول المغاربية الخمس منذ عدة سنوات أسلوبا دبلوماسيا سمته الوحدة في إطار الحوار 5+5 الذي توج بانعقاد قمة تونس (دجمبر 2003)، وخلال التحضير لهذا المؤتمر عبرت الدول الأعضاء في الاتحاد رغم خلافاتها السياسية عن انسجام ملحوظ 12 تجسد في تطابق المواقف حول المصالح المستعجلة التي يحق للمغرب العربي أن ينتظرها من شريكه الأوروبي.

ولكن يوجد اليوم شعور سائد بأن تلك الروح الوحدوية، إن وُجدت، كانت ظرفية وعابرة، وإن الدول المغاربية التي تحضر اليوم بصفة انفرادية إلى مختلف التجمعات الإقليمية، والتي بإمكانها أن تستفيد في آن واحد من شراكات متعددة تدفع ثمن الاتحاد ذي التكلفة الباهظة.

ومن هذا المنظور فإن الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي التي تواجه تحديات عولمة شرسة، تلك العولمة التي تغذي عدم الأمن وتفرض الهجرة وتبتلع الاقتصادات الضعيفة، وتؤدي إلى عدم التفاهم، ملزمة إذن بصفة استعجالية بأن تدافع بانسجام خلال المفاوضات التشاركية عن مصالحها الواضحة والبيّنة التي تعتبر في نهاية المطاف مصالح مشتركة للمغرب العربي.

نداء الساحل

و بالموازاة مع المأزق المغاربي الذي تجسد في جمود الاتحاد في إخفاقات المشروع الاندماجي تطور منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي و بالتحديد في أعقاب الأزمة الجزائرية انفلات أمني خطير في منطقة الساحل المنكوبة أصلا، و تزايد فيها تواجد التجمعات المسلحة الخارجة عن القانون و أصبحت ملاذا للفارين من المعالجة الأمنية و لمتهني أشكال التجارة المحرمة. و قد تبين أن إصرار الأوروبيين على إعطاء الأولوية للجوانب الأمنية (مكافحة الإرهاب والهجرة اللاشرعية) كان بدافع الخوف من تلك التحولات الخطيرة التي طرأت على المنطقة.

وفي ذلك السياق وجدت موريتانيا نفسها في مواجهة الإرهاب على حدودها، وحتى في داخل حوزتها الترابية. وقد تعرضت لعمليات إرهابية انطلقت شرارتها في عملية لمغيطي سنة 2004 التي نجمت عنها مجزرة ضد الجنود الموريتانيين، والتي تبعتها عدة عمليات مماثلة في تورين و الغلاوية و الاك، وحتى داخل العاصمة نواكشوط في سنوات 2007 و 2008.

كما أن موريتانيا وجدت نفسها، إضافة إلى مواجهة الإرهاب، مرغمة على أن تلعب دورا مركزيا في مكافحة الهجرة اللاشرعية بحكم جوارها لجزر الكناري (اسبانيا) ونظرا إلى فضائها الصحراوي الشاسع الذي صار ممرا لعبور ألالاف الإفريقيين الراغبين في دخول أوروبا عبر المغرب. و قد ازدادت تلك الظاهرة بعد تشييد الطريق الرابط بين نواكشوط و نواذيبو التي شهدت منذ منتصف عقد الألفين تدفقا ملحوظا للهجرة السرية و التي اكتظت أحياءها بالمهاجرين من مختلف الجنسيات الإفريقية الذين استغلوا فرصة تواجد بواخر الصيد البحري في ميناء المدينة. وقد أدت تلك الهجرة المتسارعة إلى اتفاق ثنائي مع الحكومة الاسبانية تقبل بموجبه موريتانيا اعتقال المخالفين لقوانين الهجرة الذين يتم القبض عليهم بالتعاون مع حرس الحدود الإسباني. الأمر الذي نجم عنه من جهة تنازل موريتانيا عن مهام تتعلق بصلاحيات سيادية ترتبط بحماية ترابها الوطني، و من جهة أخرى قوبل الاتفاق المذكور بانتقادات حادة من منظمات حقوق الانسان التي نددت بظروف و ملابسات إقامة سجن على الأراضي الموريتانية للمهاجرين السريين. و قد اشتهر ذلك السجن لدى المنظمات الحقوقية باسم «اكوانتانيمو» سيئ الذكر.

و من ما لا شك فيه، فإن الاهتمامات الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب و الهجرة اللاشرعية التي تصدرت الحوار بين الأوروبيين و اتحاد المغرب العربي و على وجه الخصوص في سياق الحوار 5+5 المذكور أعلاه، صارت مع تفاقم الأزمة في الساحل محورا أساسيا في السياسة الموريتانية في شقيها الداخلي و الخارجي.

لقد صارت موريتانيا بحكم موقعها الاستراتيجي في منطقة الساحل المفتاح الأمني الذي يحتاجه الاوروبيون لتحصين حدودهم ضد الخطر. ولعل ذلك ما يفسر الدور الملحوظ الذي لعبته مؤخرا في مكافحة الارهاب على الحدود التي تفصلها مع جارتها مالي. وقد أدى تدخلها العسكري في الأراضي المالية لمطاردة المجموعات المسلحة إلى انتقادات حادة في الرأي العام، حيث اتهم البعض الحكومة الموريتانية بشن حرب بالوكالة عن فرنسا، في حين اعتبرت الحكومة الموريتانية أنها تقوم بتأمين استباقي لحدودها المشروعة و لأبعاد الجماعات المسلحة عنها. ومهما يكن فإن موريتانيا لعبت دورا بارزا في أزمة شمال مالي قبل أن تتدخل فرنسا تحت غطاء المجموعة الدولية و بحجة مكافحة الإرهاب و إعادة سيادة مالي على أراضيها التي كانت خارجة عن سيطرة سلطة البلد الساحلي.

و انطلاقا من هذه المعطيات التي فرضها الواقع و من الازمة التي تفاقمت في سياق الربيع العربي و على وجه الخصوص بعد انهيار النظام الليبي، الذي لعب دورا رئيسا في سياسية احتواء المخاطر الأمنية و في إطار منظمة س. ص الساحلية، صارت موريتانيا دولة محورية في المعالجة الأمنية التي تشكل مركز اهتمامات الأوروبيين بمنطقة الساحل وأصبحت شريكا لا غنى عنه بغض النظر إلى انتمائها للتجمعات الإقليمية المذكورة.

ويمكن القول في هذا الاتجاه أن موريتانيا، التي تنتمي إلى اتحاد دول المغرب العربي و إلى المنظمات الاقليمية كتجمع دول الساحل و لجنة دول الساحل للأزمة الغذائية، مرغمة على البحث عن مصالحها الاستراتيجية في غياب الاندماج و التكامل المعلن

و أن الواقع اليوم يظهر بجلاء المأزق الناجم عن تعطيل الاتحاد المغاربي في ظل التفاقم الخطير لأزمة الساحل الافريقي الذي صار يعرف «بالمستنقع» فما العمل؟

ضرورات عملية

بقدر ما تعكس خيارات توجهات موريتانيا الإقليمية ضرورة تمليها الظروف الجيوسياسية المتغيرة فإن الوضع الراهن يتطلب على المستوي العملي تحديد الأولويات و انتهاج سياسة تأخذ بعين الاعتبار الطابع الاستعجالي لضرورة التنمية المستديمة. فمن الواضح أن المعالجة الأمنية لم تكن كافية لمكافحة التدهور الأمني الذي نجم عن تواجد الجماعات المسلحة و تكاثر شبكات التهريب في المنطقة. و لذلك يتعين على موريتانيا البحث عن مصالحها في المفاوضات المباشرة مع الاوروبيين. و في ذلك السياق فقد تكتسب موريتانيا خبرة مع الاتحاد الاوربي، الذي يعد من أهم شركاء التنمية و الذي تربطه بالبلد علاقات وطيدة تتمثل في عدة اتفاقيات لعل من أشهرها اتفاق الصيد الذي تم توقيفه مؤخرا بعد مفاوضات مثيرة للجدل في بعض الدول الاوروبية، و على وجه الخصوص إسبانيا، التي شهدت مظاهرات للصيادين ضد بنود من الاتفاق المذكور. و قد بينت تلك المفاوضات أن الشراكة التي تربط موريتانيا بالاتحاد الاوروبي تأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية الموارد البحرية و البيئة في الدول الفقيرة. و على غرار ذلك التفاهم أو التفهم ينبغي أن تحصل موريتانيا على ثمن دورها المتميز في مكافحة الإرهاب و الهجرة السرية عبر إنشاء شراكة تخدم الاستقرار و الأمن في منطقة الساحل. و قد تكون إعادة التفكير في دور منظمة دول استثمار نهر السنغال، التي تضم كل من موريتانيا و السنغال و مالي و غينيا، بحيث تسند لها مهمة تنموية استثنائية في مجال الاكتفاء الغذائي و في المجالين الزراعي و الرعوي، إضافة إلى مجال الطاقة، من أهم الضرورات العملية التي يتعين في الوقت الحالي إدراجها في سجل الأولويات المستعجلة.

وفي ظل تعطيل الاتحاد المغاربي و عجز الحكومات عن التقدم على سبيل تحقيق أهدافه المعلنة، يتعين على منظمات المجتمع المدني الموريتاني أن تضاعف النضال بالتنسيق مع نظيراتها من دول الاتحاد الأخرى بغية الضغط على الحكومات وإرغامها على إنجاز الوعود التي طال انتظارها.

هوامش :

1. انظره في كتاب الرئيس الاستاذ المختار ولد داده رحمه الله موريتانيا في مهب الرياح (مذكرات الرئيس السابق)
2. تصريح منقول عن دراسة تحت عنوان: الجزائر اتحاد المغرب العربي والاندماج الجهوي، إعداد لوي مرتينيز، بالتعاون مع ألكساندر باول ماريا راندون، كمال شيخات والتومي عبد القادر
3. حول هذا الموضوع، انظر: الاستراتيجية المغاربية المشتركة للتنمية، مصادق عليها عام 1990 وكذلك: شيارا يجوري، البناء الصعب للادماج المغاربي والشراكة الاورومتوسطية، نشر معهد الدراسات الأوروبية، الجامعة الحرة ببروكسل.

4. مقتطف من البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين لمجلس الوزراء المغاربيين للشؤون الخارجية المنعقد بسرت، ليبيا 25/07/2004

5. Moussa Diaw, la politique maghrébine à géométrie variable in la politique étrangère de la Mauritanie, Préface de David Bourmaud, l'Harmattan , Paris 1998

- انظر في هذا الصدد: برنامج البحث المعد من طرف معهد البحوث حول المغرب العربي المعاصر، تونس 2006-2005 تحت عنوان دور الثقافة الدينية في السياحة بالمغرب العربي، تحت مسؤولية كاتيا بواسفان.
- مقتطف من بيان الاجتماع الآنف الذكر لمجلس الوزراء المغاربيين للشؤون الخارجية.
- مقتطف من خبر أوردته وكالة الأنباء بانا بريس بتاريخ 25/07/2004
- الحبيب بو الأعراس، اتحاد المغرب العربي ومسلسل برشلونة، محاضرة في مرصد البحر الأبيض المتوسط بروما 25 فيفري 2005
- لوي مارتينيز، الدراسة الآنفة الذكر
- شعار حمله الطلاب الفرنسيين أثناء مظاهرات مايو 1968
- المنتدى الاجتماعي المغاربي
- نداء تونس

إشارات مرجعية

13- د. مصطفى الغيلاني، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989

14. ElbakiHermassi, État et société au Maghreb étude comparative, Paris, Anthropos, 1975.

15. Mohamed Filali, quelle intégration pour un développement autocentré du Maghreb à l'ère de la mondialisation 25 août 1998.

16. Sid Ahmed Abdel Kader , vers une nouvelle stratégie maghrébine de développement in « la Méditerranée : nouveaux risques niveaux défis » J.F Daguzan and R. Giradet (Eds) Paris, Publisud.

17. Paul Balta – Le Grand Maghreb, des Indépendances à l' an 2000, la Découverte/ Essais , Paris 1990

18. A. Moatassim Dimension culturelle et géopolitique de l'intégration Maghrébine, dans Alain Claise et Gérard Conac, Le Grand Maghreb données sociopolitiques et facteurs d'intégration des États du Maghreb éd. Économica, Paris, 1988, pp. 237-251.

19. Robert Bistolfi, Les relations entre la CEE et les pays du Maghreb dans Le grand Maghreb : Données sociopolitiques et facteurs d'intégration des États du Maghreb , pp. 273-274, Économica, Paris, 1988.

20. Marc Bounfous, Le Maghreb : repères et rappel. Centre hautes études sue l'Afrique et Edgar Weber Maghreb arabe et Occident français: jalons pour une reconnaissance interculturelle, Paris, Publisud, 1989.

21. H. El Malki, « Le Maghreb économique, entre le possible et le réalisable », p. 218, dans Alain Claise et Gérard Conac, Le Grand Maghreb données

sociopolitiques et facteurs d'intégration des États du Maghreb éd. Économica,Paris, 1988.

22. S. Amrani et N. Lairini, « Le Maghreb dans l' intégration régionale et internationale : crise et mutation, Études Internationales, vol. XXII, no 2, juin 1991.

23. Camille Lacoste, l'Etat du Maghreb Paris, La Découverte, 1991.

2 4. Jean Robert Henrit, Nouveaux enjeux culturels au Maghreb, Paris, éd. CNRS, 1986.

25. KrimiKhemais, « Faiblesses, forces et perspectives du commerce intermaghrébin, l'économiste maghrébin ,No 91, 27-10 au 9-11 1993.

26. KrimiKhemais, « Vers une relance des échanges commerciaux intermaghrébins » L'économiste maghrébin, No 91, 27-10 au 9-11 1993

27. BassmaKodmani-Darwish Maghreb les années de transition, Paris, Masson, 1990

28. Abdel hamidBrahimi, le Maghreb à la croisée des chemins, à l'ombre des transformations mondiales, publication de l'institut du Hoggar – Genève - 1995

المعطيات الاجتماعية الديموغرافية
تحليل السياق الموريتاني

د. إسلم ولد محمد

وزير سابق

مقدمة

تجد النزاعات والأعمال ذات الطبيعة الإرهابية في إفريقيا تفسيرها من خلال عوامل متعددة (الانقسامات الأثنية، الإيديولوجيات، النخب المفترسة والرشوة والجور)؛ وربما تندمج هذه العوامل أحيانا في سياق يميزه انعدام الاستقرار السياسي وهشاشة دولة القانون. ويحدث في الغالب أن تتغذى على عوامل ذات صلة بعدم المساواة، والإقصاء، والتمييز، وفي إطار عدم التساوي في الولوج إلى الموارد والخدمات (الماء، الأراضي، الشغل، التعليم، الصحة، الصرف الصحي والكهرباء).

صحيح أن موريتانيا دولة متعددة الأعراق، بحيث ما تزال الاعتبارات القبلية والخصوصية[65] تؤثر في السياسات والمسلكيات الاجتماعية، ولكن البطالة، في الوقت الحالي، تعتبر عامل الخطر الأبرز بالنسبة إلى استقرار البلدان. فوفق دراسة حديثة (البنك الدولي، 2011)، فإن نصف (1/2) الشباب الذين انضموا إلَى حركات التمرد، اعتبروا أن البطالة كانت هي الدافع الرئيسي لانضمامهم إليها.

«فإذا لم تكيَّف الميكانزمات السياسية غير العنيفة، فإنه من المرجح جدا أن يكون تعبير الشبان عن مظالمهم عنيفا» (يونسايد، 2006). ولن تكون البطالة بتبعاتها المختلفة، مثل الفقر، وانعدام الأمن والتماسك الاجتماعي، إلا في صميم هذه المظالم. إنها، في واقع الأمر، مصدر المشاكل، وبشكل خاص البنيات الاجتماعية والديموغرافية وتفكك النظام التربوي ومسألة الإنصاف. ولذا بات من الضروري، في السياق الموريتاني، استعراض المعطيات المتوفرة والأكثر دلالة من أجل استخلاص العبر منها فيما يتعلق بتهديد الإرهاب وباستقرار البلد.

وعلاوة على الجوانب المدروسة في مواضع أخرى، فإن محاربة الإرهاب تكون أيضا من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والديموغرافية ومن خلال وضع السياسات الوقائية الأنسب.

وتتعلق هذه الجوانب أساسا بـ: (أ) العوامل الاجتماعية والديموغرافية؛ (ب) العوامل المتصلة بالتربية والتكوين؛ (ج) العوامل المتصلة بالشغل؛ (د) الفقر واالهشاشة؛ (هـ) الرشوة، وأخيرا (و) الجور فيما يتعلق بالولوج إلى المصادر.

[65] كل هذه الجوانب استبعدت في إطار هذه المداخلة

المعطيات الاجتماعية والد يموغرافية

إذا كان التنوع السكاني يمكن أن يكون ميزة إيجابية، فإنه من المكن كذلك أن يشكل أرضية مواتية لأشكال من التعبير المتطرف التي يعتبر الإرهاب أحد مجسِّداتها. أما موريتانيا فبلد تتعايش في مساحته الشاسعة عدة أعراق[66]. إن توزعته للسكان في التراب الوطني غير متساوية. فالتجمعات المحلية ذات الحجم الصغير (معدل 199 ساكن في آدرار؛ 247 في الحوض الشرقي) انتقلت أعدادها من 2342 سنة 1977 إلى 5561 سنة 2000؛ ما جعل الاستثمار في البنية التحتية والولوج إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية باهظ التكاليف؛ فكل سياسة للتوزيع، ما لم تكن عادلة، يمكن أن تكون مشكلة ومن ثم مصدرا للنزاع.

قُدِّر عدد سكان موريتانيا بـ 3.400.000 نسمة سنة 2013، ومن المتوقع أن يبلغ 3.814.000 بحلول 2015 (إسقاطات المكتب الوطني للإحصاء).

معطيات التهذيب والتكوين

يبدو المستوى العام لتعلم السكان ضعيفا، إذا ما قيس بمعدل الأمية المرتفع (قرابة 40% سنة 2008)، وبنظام تربوي ذي نوعية رديئة (الفعالية، والنجاعة والإنصاف)؛ ذلك أن طفلين من كل ثلاثة أطفال لا يرتادان أي مؤسسة من مؤسسات التعليم الثانوي؛ ما يُترجم بيد عاملة قليلة المهارة على مستوى العرض؛ حيث تفيد أحدث المعطيات الرسمية أن نسبة 60% من الساكنة النشطة لم ترتد المدرسة النظامية أبدا، وأن نسبة 35% لم تكمل المستوى الثانوي، وأن نسبة 3% فقط حصلت على تكوين مهني، وأن نسبة 1% فقط ارتادت التعليم العالي. ومن ثم، فإن الدوافع إلى مراكمة رأس مال بشري منخفضة[67]. وهناك أيضا تباين ملحوظ على المستوى الجهوي فيما يخص الولوج إلى التعليم.

وما ضعف نوعية النظام التربوي إلا انعكاس لحقائق أخرى: (أ) المردودية الضعيفة للنظام التربوي؛ (ب) التجاوز المقلص نحو التعليم الثانوي؛ (ج) الهجر المرتفع أثناء الدراسة؛ (د) اكتظاظ الفصول؛ (هـ) القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التكوين المهني؛ (و) العدد غير الكافي من المدرسين ذوي التأهيل الجيد[68].

وقد نتج عن هذه الوضعية وجود عدد مرتفع جدا[69] (بين 250 و 300 ألف) من الأطفال والمراهقين دون تأهيل ولا رعاية؛ ما يعرضهم إلى أن يصبحوا فريسة سهلة للتجنيد

---

[66] المعطيات النادرة عن التوزيع الأثني قديمة جدا. كانت النتائج غير المنشورة لأول إحصاء عام للسكان سنة 1977 على النحو التالي: الحسانية 78,8%؛ البولارية 14,7%؛ السوننكية 3,3%؛ الولفية 1%.

[67] إن مردودية سنة إضافية من التعليم ليست محفزة كثيرا؛ حيث تقدر ب 7% مقابل 30% في أماكن أخرى (البنك الدولي).

[68] هناك جزء من القطاع التعليمي ليست مؤطرة ولا مراقبة بالقدر الكافي (المدارس القرآنية والمدارس الحرة). فضلا عن ذلك، تبلغ نسبة مدرسي العربية الحائزين على المستوى المطلوب لتدريس هذه اللغة بدون صعوبة 43.1% فقط، بينما لا تتجاوز نسبة مدرسي الفرنسية ممن يمتلكون المؤهلات الضرورية لتدريسها 17% ! (التقرير عن حالة النظام التربوي: RESEN, 2010).

[69] بين 44 و 55% من مجموع الأطفال من الفئة العمرية 6 – 18 سنة، في العام 2008.

والاستغلال والانحراف. وبحسب نتائج التقرير حول وضعية النظام التربوي الوطني (RESEN)، فإن 12% من أطفال فئة عمرية ما لا يدخلون المدرسة.

ويقدر المسح المرجعي حول الأمية في موريتانيا (ERAM 2008) أن حوالي 182.000 طفل بين 6 و 15 سنة كانوا خارج المحيط المدرسي سنة 2008 (ما يمثل نسبة 27% من هذه الفئة العمرية). ويوضح أن نسبة 75% من هؤلاء لم يرتادوا المدرسة مطلقا! أما الشبان المراهقون (13-18 سنة)، فقُدر عددهم بحوالي 230.826 مراهقا سنة 2008، ولا يستوعب النظام التربوي منهم سوى 20.000. ومن ثم، فقد كان هناك خلال هذه الفترة أكثر من 200.000 مراهق «متروكين لحالهم». وعليه، فإن أقلية فقط هي التي يتوفر لها الحظ في تلقي تعليم ناجح؛ وفي الغالب يكون ذلك في إطار عائلي أو في ورشات للترقية النسوية بالنسبة إلى البنات.

الوضعية والآفاق في مجال الشغل

في غياب الحماية الاجتماعية، ينجم عن هيمنة الشغل غير المصنف مستوى عال من البطالة الجزئية ومن الهشاشة. ذلك أن مستويات الأجور تعتبر عالية مقارنة بالمستوى المنخفض لإنتاجية العمل. ومن المفارقات أنها نادرا ما تسمح بتلبية الحاجيات الضرورية للعمال. وفي واقع الأمر، لا تعبر الرواتب في القطاع العمومي عن الكفاءات الفردية ولا عن تطور الإنتاجية. إن محاربة البطالة، في السياق الموريتاني، صعبة بفعل الإكراهات العديدة التي هي في غالبها بنيوية؛ ومن ضمنها: (أ) الديناميكية الديموغرافية (يتزايد عدد طالبي الشغل سنويا بنسبة 5% تقريبا من الساكنة النشطة)؛ (ب) غَلَبَة الأنشطة المعدنية ذات الكثافة العالية لرأس المال (فرص العمل القليلة في الصناعات كثيفة العمالة)؛ (ج) عدم التواؤم بين الملامح والمؤهلات مقارنة بالطلب (الضعف الكمي والكيفي في المستوى التعليمي للساكنة النشطة) وأخيرا (د) الثقافة المؤسسية الضعيفة.

وهكذا يتضح من خلال فحص المعطيات المتاحة عن الشغل أن السياسات والبرامج المنفذة خلال العشرية الأخيرة لم تمكن من خفض معدل البطالة الرسمي؛ بل إنه ينزع إلى الزيادة بتأثير عوامل متضافرة بيّنّاها سابقا.

إن التحديات على مستوى محاربة البطالة ذات شقين: (أ) الدمج الاقتصادي والاجتماعي للمخزون الأوّلي للعاطلين والبالغ مليون من الشباب أقل من 34 سنة حسب التقديرات الرسمية (2005) ثم (ب) الدمج الاقتصادي والاجتماعي لتدفق سنوي إضافي متوسطه 30.000 شاب.

وعلى ضوء الإسقاطات الديموغرافية للمكتب الوطني للإحصاء، فإن سكان موريتانيا سيبلغون 3.632.000 سنة 2015؛ فيما ستبلغ الساكنة النشطة 1.6 مليون؛ ما يمثل نسبة نشاط قدرها 70.5% منها نسبة 43% للنساء (المكتب الدولي للشغل). أما التحليل المستقبلي لعروض الشغل، فمهمّة صعبة بحكم عدم اليقين بخصوص تطور المعطيات الاقتصادية للسنوات المقبلة. وعلى أساس افتراض معدل سنوي متوسطه 5.8% للفترة

2011-2015[70]، يمكن استنتاج أن عدد العاطلين سيكون 579.000؛ ما يعني معدل بطالة قدره 36% تقريبا. ومهما يكن، فإن المحافظة على معدل للبطالة قدره 31% (2008) يفترض دمجا سنويا لما يزيد عن 50.000 طالب للعمل (5% من الساكنة النشطة). بيد أن الوتيرة المسجلة على امتداد ثلاث سنوات (2011-2008) لم تكن سوى 7176... ما يعني أنه بدون جهود استثنائية و/أو موارد إضافية، فستبقى البطالة، بكل أسف، في ازدياد. إن هذه الوضعية تستوجب تنفيذ سياسات متناغمة بغية نزع فتيل هذه القنبلة الموقوتة التي يمثلها هذا المستوى العالي من البطالة لدى الشبان.

استمرار الفقر والهشاشة

عرفت موريتانيا، خلال العشرية الأخيرة، تطورا في المجال الاجتماعي، ميزاته: (أ) توزيع غير عادل للثروات الوطنية[71]، على الرغم من انخفاض الفقر النقدي؛ (ب) الضعف في خلق الوظائف ذات الرواتب؛ ولكن أيضا (ج) توسع غير مسبوق للقطاع غير المصنف. وقد أدى هذا إلى ارتفاع مستوى البطالة (31.2% من الساكنة النشطة سنة 2008) في سياق حماية اجتماعية ضعيفة[72]، تستفيد منها أقلية من السكان، وتوفر في الغالب خدمات نوعية غير كافية.

يتفق المسحان الأخيران (EPCV) في 2004 و 2008 على أن نصيب الاستهلاك لدى الـ 20% الأكثر فقرا (الخميس الأول) يمثل نسبة 6.7% من الإنفاق الكلي، في حين يمثل الخميس الأخير 46.8% سنة 2004 مقابل 6.3% و44.2% سنة 2008 على التوالي.

وعلى الرغم من الاعتبارات العرقية والقبلية والاجتماعية التي ليس بحوزتنا عنها إلا القليل من المعطيات القابلة للقياس كمّيا، فإنه توجد تباينات مرتبطة بالنوع والنشاط ومحل السُّكنى. من جانب آخر، فإن الأشخاص ذوي الأصول الاجتماعية المتواضعة تقليديا هم الأكثر فقرا اليوم، وبشكل خاص الحراطين[73] الذين يسكنون في الأحياء الفقيرة وضواحي التجمعات الحضرية. هذا هو الحال كذلك مع قُرَى «آدْوابَه»[74] المعروفة بفاقتها. إن قراءة المعطيات الاجتماعية الاقتصادية المتاحة تمكن من استنتاج التجاور بين خريطة التهميش السوسيو-اقتصادي وخريطة المجموعات المهيمن عليها تقليديا، وبشكل خاص المنحدرون من العبيد.

تقع موريتانيا ضمن معدل الترتيب بمؤشر تنمية بشرية متوسط (أعلى من 0.5)، مع وجود فجوة بين أدائها من حيث خلق الثروات وبين تلك التي نفذت في مجالات الصحة والتعليم؛ ما يفسر التدرج البطيء لمؤشر التنمية البشرية. فمن 0.495 سنة 2000 إلى

[70] تقرير «الدراسة الاستشرافية عن نمو السكان وآثاره على الشغل لدى الشبان والنساء» (الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب، دجمبر 2010)

[71] ينظر فيما بعد تطور مؤشر جيني (indice de Gini).

[72] من أجل تفاصيل أكثر، تُنظر دراسة وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/اليونسيف: «دراسة عن الحماية الاجتماعية في موريتانيا، 2009».

[73] المنحدرون من العبيد، والمتجمعون غالبا في قرى تسمى «آدوابه»، متركزة أساسا في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ونهر السنغال.

[74] قُرَى مأهولة بشكل أساسي بقدامى العبيد.

0.52 سنة 2007 (0.55 سنة 2005) انخفاض بعد تحسن بين 2000 و 2005). على صعيد آخر، يبين مؤشر الفقر البشري أن نسبة 36.2% من السكان توجد في وضعية فقر بشري. يمكن كذلك أن نلاحظ انزياحا قدره 32 في ترتيب الدول من حيث معدل الفقر البشري مقارنة بترتيب البلاد بحسب الفقر النقدي (لصالح الأخير).

يمكِّن تحليل المعطيات السابقة من ملاحظة أن درجة الحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسية والاستفادة منها ما تزال مرتفعة، إذا ما قورنت بنماذج التباينات المبيّنة في مواضع أخرى. يعتبر نموذج التباين أقرب إلى الطراز «أ» أو «أعلى درجات التباين» (فكتوريا افن، وآخرون، Victoria, Fenn et al, 2005) من حيث أن التغطية معدومة إجمالا بالنسبة إلى الأسر الأكثر فقرا والتي يعيش معظمها في الريف، لتزداد حدة الظروف عندما يتعلق الأمر بأسر تعولها نسوة. ويزداد عدم المساواة حدة بين خُميسات الفقر الأول والخميسات الأخيرة (في بعض الحالات، يتجاوز الفارق 200%). وتشير المعطيات المتوفرة إلى وجود عوامل مشتركة تفسر أغلب حالات عدم المساواة: (أ) قراءة مستوى الفقر من خلال خُميسات الإنفاق؛ (ب) النوع؛ (ج) مستوى التعليم؛ (د) محل السكنى؛ (هـ) المجموعة الاجتماعية والعرقية؛ (و) نوع الأسرة؛ ثم أخيرا (ز) الولاية. وكلما كثرت الآثار السلبية المتراكمة كلما قلت الحظوظ في استعادة الحقوق. على سبيل المثال، ربما تكون أكثر الوضعيات سوءا أن يتعلق الأمر بامرأة، تعيل أسرة تعيش في الوسط الريفي في ولاية من الولايات الأكثر فقرا، ومنتمية إلى مجموعة اجتماعية مسيطر عليها تقليديا، ودون مستوى تعليمي، إضافة إلى انتمائها للخميس الأول من خميسات الفقر (ما يعد، على العموم، استنباطا منطقيا للعوامل الأخرى).

وعلى العكس من هذا المثال، نادرا ما تجد أسرة يعولها رجل في الوسط الحضري، ينتمي إلى مجموعة اقتصادية وعرقية «مسيطرة تقليديا» ومتعلم، وتكون لديها (هذه الأسرة) صعوبات في الحصول على حقوقها. ذلك أنه توجد في الواقع تفاعلات عديدة بين هذه المتغيرات المذكورة آنفا.

إن التحليل الشامل يتيح تشكيل الخيط الناظم للتفاوت في السياق الموريتاني. فهناك، مثلا، التفاوت الذي يلمح أثره على مستوى الولوج إلى الموارد الإنتاجية والمتعلق بالنُّظُم (النساء، والمجموعات الاجتماعية المسيطر عليها تقليديا، ومنها بشكل أخص المنحدرون من العبيد)؛ ما يُديم الفقرَ ويزيد من تفاقمه؛ وهو فقر يميل إلى أن يكون «وراثيا»، إضافة إلى تفاعله مع الأبعاد الأخرى مثل الأمية وعدم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية، وفي ظل حماية اجتماعية منخفضة. في هذا الإطار، تتعرض الأسر المقيمة في الريف، أيا كان وضعها الاجتماعي والعرقي، إلى عدم إنصاف مرتبط بضعف البنية التحتية وبالدخل البَيِّن / الجَليّ. ولكن هذه التباينات تبقى وتتعزز من حيث العرض بفعل أسلوب وخيارات تسييرَ الموارد العمومية.

لقد ظلت السياسات القطاعية (الصحة، التعليم، المياه، الصرف الصحي، الحماية) قليلة الاهتمام، على العموم، في الوسط الريفي، وبصورة أعم بالساكنة الفقيرة والهشة؛ ليس فقط لأن الموارد العمومية المخصصة للقطاعات الاجتماعية قليلة بالمقارنة مع الاحتياجات ومع الموارد المتوفرة، ولكن، فضلا عن ذلك، لأن هَمَّ الإنصاف لم يوضع

في الحسبان –لحد الآن- بطريقة منهجية ومنتظمة (الخريطة المدرسية، توزيع المراكز الصحية، الصرف الصحي في الوسط الريفي، حماية الضعفاء من الأطفال والنساء).

لقد أُنجز تحليل نظام الحماية الاجتماعية في إطار الدراسة ذات الصلة بالموضوع (وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/اليونسيف، 2010). وإننا نعلم أن مستوى الحماية الاجتماعية منخفض وأن استهدافها للفئات الضعيفة من السكان غير كاف لأسباب من بينها: (أ) ضعف القدرة لدى الهياكل؛ (ب) عدم وجود التنسيق بين البرامج والفاعلين؛ (ج) الموارد المالية والبشرية محدودة جدا. و بالاستناد إلى التصنيف الوظيفي للنفقات العمومية، قدرت الدراسة عن الحماية الاجتماعية الميزانيات المخصصة للحماية الاجتماعية بـ 0.8% و 1.8% من إجمالي الناتج المحلي، سنتي 2007 و 2008[75] على التوالي. وتستفيد من الحماية الاجتماعية نسبة قليلة من السكان، بالنظر إلى ضعف الحجم النسبي للعمال الذين يتقاضون رواتب في القطاع العمومي من مجموع الساكنة النشطة. وهكذا كان عدد المنتسبين إلى التأمين الصحي 161.130 شخصا سنة 2008؛ ما يمثل نسبة 5% تقريبا من سكان البلاد، وكانت المدفوعات 1.361 مليون أوقية خلال سنة 2007. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى[76] لا تجد مثيلا للحماية الاجتماعية إلا في أحضان النظم التقليدية، غير المصنفة أو الإسلامية[77].

مستوى الفساد

ما يزال مستوى الفساد مرتفعا؛ فبحسب معطيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) سنة 2006، فإن تكلفة المدفوعات غير الرسمية للشركات تمثل 6.4% من رقم الأعمال، مقابل 0.5% فقط في السنغال و 0.1% في جنوب أفريقيا.

وفضلا عن ذلك، يضع مؤشر إدراك الفساد (2011) موريتانيا في الرتبة 143 من 182 دولة (2,4 من 10). وقد تحسَّن الترتيب سنة 2012 (123 من 174) غير أنها لم تزد على أن احتفظت بموقعها لسنة 2007 (123 من 180)، وفي ذات الوقت الذي نقص فيه عدد الدول المصنفة بست دول (الشفافية العالمية). ولعل من أسباب الفساد الأكثر ذكرا: (أ) القصور في الشفافية والمساءلة[78]؛ (ب) الدور المهيمن للنخبة الحاكمة في أداء الدولة ومؤسساتها؛ (ج) انتشار بيروقراطية الدولة؛ (د) ديمومة الإفلات من العقاب على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة؛ (د) انعدام الشفافية في الأجور، إلى جانب عدم تجانس مستوى الأجور الذي لا يتناسب بشكل عام مع تكاليف المعيشة.

إن للفساد تأثيرات سلبية عديدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ولكنه على الصعيد السياسي يفضي إلى استخدام العنف، كما يمكن أن يؤدي ببعض المجموعات إلى استخدام الإرهاب كوسيلة للنضال السياسي في غياب أي إمكانية للتداول السلمي. كما أن للفساد كذلك تبعات من بينها أنه: (أ) يحدّ من اللعب السياسية للأغنياء ويقصي

[75] مقابل 0,1% في إفريقيا جنوب الصحراء؛ 5,7% في الشرق الأوسط و... في حدود 30% في أغلبية الدول النامية !

[76] بحسب معطيات «ملامح الفقر 2001»، فإن 4,6% فقط من السكان تتوجه إلى الدولة لتجد حلولا لمشاكلها.

[77] للمزيد من التفاصيل، الرجوع إلى الدراسة حول الحماية الاجتماعية في موريتانيا، 2010 (و ش ا ت / اليونسيف).

[78] إسلم ولد محمد، «التنافسية وتكلفة عوامل الإنتاج في موريتانيا: الوضعية والآفاق « (WCPA، نفمبر 2009)

الفقراء؛ (ب) يقلل من الشفافية في اتخاذ القرار السياسي؛ (ج) يكبح المنافسة السياسية؛ (د) يقوض ثقة الجمهور في السياسيين والسياسات والمؤسسات، (هـ) يخلق صعوبات لإنفاذ القانون والسياسات العمومية، (و) يستبدل المبادئ والأيديولوجيات بالأنانية والمصالح الشخصية، (ز) يقوض المصداقية الدولية للحكومة، (ح) يفسد العملية الانتخابية، (ط) ويعزز الأنشطة السياسية القائمة على المحاباة والزبونية والأموال القذرة.

التفاوت على مستوى الولوج إلى الموارد الطبيعية

إن قضايا الولوج إلى الموارد الطبيعية -وبشكل أساسي الأراض الزراعية، المياه والمراعي- كانت بالدوام المصادرَ الأبرز للنزاعات بين المجامع القبلية، ومنذ وقت قريب بين الأسياد السابقين وعبيدهم السابقين.

لقد ظل الغموض الذي يلف طبيعة الملكية، وضعف الجهازين الإداري والقضائي والقبلية، في الغالب، هو السببَ في معظم النزاعات الناشبة في المناطق الريفية.

فالمستندات القانونية نادرة، بشكل عام، أو مشكوك في صدقيتها. وإذا لم تكن مسجلة باسم رئيس القبيلة، فهذا يعني ضمنا أن أحفاد الرقيق غير معنيين بالملكية، حتى لو كان بإمكانهم، في ظل ظروف معينة، الانتفاع بالأرض. إن تجمع العديد من النزاعات حديثة العهد بين الحق في الولوج إلى الموارد (الأرض والمياه) وبين القبول بمحسوبية سياسية: «الخضوع للمتطلبات القبلية أو الشخصية مقابل الحق في التملك.»؛ ما يعتبر مرفوضا ومستهجنا من قبل العديد من سكان «آدوابه». وفي مثل هذه الحالة الأخيرة، يعرض النزاع أمام الإدارات والمحاكم بما يصاحب لك من تداخلات اجتماعية وسياسية.[79] إن عدم تطبيق الأمر القانوني رقم 127-83 بتاريخ 5 يونيو 1983، والمرسوم رقم 84-009 بتاريخ 19 يناير 1984 لم يمكن «مَن عملوا في الماضي على استغلال الأراضي لصالح آخرين من الولوج إلى ملكيتها، ومن ثَم الحصول على استقلاليتهم الاقتصادية التي هي أساسَ كل انعتاق فعلي[80]؛ بل لقد كان الأمر على العكس من ذلك تماما».

لقد بقيت الملكية القبلية هي القاعدة، والطرق التقليدية هي الطرق المعمول بها في سياق دولة هشة. وتفاقمت الوضعية بفعل ندرة الموارد وضعفها في بيئة مادية وطبيعية في تدهور دائم. وقد تضاعفت التوترات التي كانت النزاعات ذات الطابع السياسي قد أذكتها منذ زمن بعيد، بفعل الضغط الديموغرافي والفقر المتقاسَم مع الأسياد السابقين، إضافة إلى الأمية أو الجهل.

إن الوصول إلى الموارد السمكية والأراضي في الوسط الحضري أو إلى بعض الوظائف، والطبيعة الانتقائية بل التمييزية في فترات وأمكنة معينة، تعتبر هي الأخرى دافعا للتشكي والتظلم الذين قد يدفعان بعضَ الشباب، ولا سيما من الأوساط المحرومة، باتجاه التطرف، وخاصة إذا لم يكن هؤلاء قد تلقوا تعليما منفتحا ومواطنا، كما هو الحال في كثير من الأحيان. وهذا هو الحال نفسه بالنسبة إلى القروض المصرفية وإلى مختلف

[79] أبلغ عن حالات (2006) في مقاطعة ول ينجَ وكذلك في الترارزه (البزول، عين السلامه، هبيره وعماره). وكانت منظمة نجدة العبيد قد نشرت وثيقة بعنوان : «بعض أبناء العبيد مهددون بمصادرة أملاكهم» 24/9/2008.

[80] محمد خونا ولد هيداله، رئيس الدولة حينها، «الشعب» بتاريخ 5 يوليو 1983.

التسهيلات التي تيسر القيام بأنشطة تجارية (الوصول إلى الصفقات العمومية، المساواة في تطبيق القوانين والأنظمة الجمركية والضريبية، والعدالة).

وفي جميع الأحوال، فإن إفقار فئات اجتماعية معينة، سواء في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية، قد يجرُّ إلى خطر اللجوء إلى العنف في بعض المناسبات.

غير أن أكثر ما يهدد التماسك الاجتماعي، هو الإحباط وممارسة الزبونية التي تندد بها بعض النخب، وهي محقة في ذلك، والمحافظة عليها في السياق العام لدولة (قانون) هشة. ويتم التعبير عن هذا الانزعاج عبر الشبكة العنكبوتية، وداخل المجتمع المدني أيضا [81].

إن بعض هذه الكتابات تشبه، وعلى نحو غريب، كتابات الحركات «الزنجية الموريتانية» في الثمانينات من القرن الماضي وما قبلها[82].

خلاصات ومسارات للتأمل

إن التفكير بمنطق المؤشرات والمعدلات لا يعكس حقيقة التباين في الولوج إلى الموارد البحرية والمالية والعقارية ولا إلى الشغل والخدمات الاجتماعية الضرورية. فكم هي قليلة المعطيات المتاحة الممكنة لتقويم مستوى الإنصاف، إن لم تكن معدومة أصلا. ولذا لا بد أن تدمج عمليات جمع المعطيات بُعدَ «الإنصاف» لتحدد مختلف الخصائص للأفراد والأسر والمجموعات الأكثر ضعفا، بغية وضع آلية لتقوية الحماية الاجتماعية.

وعليه، فلا مناص كذلك من إيجاد أجوبة توافقية وناجعة للقضية الرئيسية والمتعلقة قبل كل شيء بالفقر والتهميش والإقصاء باعتبار أن هذه النواقص مقلقة؛ بحيث تستدعي مناشدة الضمائر واستباق اللجوء إلى العنف.

وعلى نحو أبعدَ من مجرد إعلان النيات والتصريح بمبادئ العدالة والمساواة بين المواطنين، يجب أن تتركز جهود السلطات العمومية بشكل عملي على: (أ) إقامة إدارة غير مسيّسة يكتتب مسؤولوها ووكلاؤها، ويترقون، وتحدَّد رواتبهم، ويُحمَون على أسس موضوعية. ومن ثم، فإن على هذه الإدارة أن تعمل وفقا لقواعد الحياد وتطبيق المبادئ المهنية متمثلة في المكافأة والعقوبة؛ (ب) احترام المساواة بين المواطنين، وخاصة من حيث الوصول إلى الموارد والشغل و»التسهيلات» من أجل ممارسة الأعمال التجارية (تحسين مناخ الأعمال) وأخيرا (ج) تنفيذ استراتيجية وطنية حقيقية للحماية الاجتماعية.

[81] (50" :(FUAH عاما من التهميش والإقصاء المنظم للحراطين"، مارس 2008؟

[82] «بيان الزنوج الأفارقة المضطهدين»، منشور وزع على نطاق واسع سنة 1986؛ وكان قد أسال ساعتها الكثير من الحبر...

تأمين الحدود

البخاري ولد محمد مؤمل

مقدمة

على مر العصور المتعاقبة ومنذ نشأة المجموعات البشرية وظهورها، كان توفير الأمن الداخلي والذاتي الهاجس الأول الذي يمر عبر تأمين وتوفير الأمن على الحدود. ولم تقم الدول عبر التاريخ إلا بتعزيز هذا المعطى وتأكيده بوصفه سبب وجودها الأول ومهمتها الطبيعية كما يحلوا لنا قول ذلك.

واليوم وعلى الرغم من هذه البداهة البادية للعيان والواضحة، يبقى تأمين الحدود مطلبا ملحا يضع العديد من التحديات متعددة الأبعاد والمشارب.

وبغض النظر عن المهاترات والنقاشات النظرية والخلافات المرتبطة بتناول هذين المفهومين: (الأمن والحدود) وبعيدا عن أثرهما المتعلق بما قد يلحظه البعض من الحد من الحريات وتضييقها وتقييدها باسم المحافظة على القيم والأخلاقيات وغيرها من العوامل، إضافة إلى ما ينجر عنها من تعقيد. وهذه على سبيل المثال هي الآثار والمفارقات الناشئة عن العولمة وعن تقنيات التكنولوجيا الجديدة التي تدخل لتثقل وترمي بثقلها على عقول وأفكار من انخرطوا في التفكير في هذا المجال.

ومع أن هنالك من يفسر الأمر بشكل مختلف، إلا أن الآثار المترتبة عن هذه الظواهر تشكل اليوم وتمثل أبعادا يجب دمجها في كافة المقاربات الأمنية مهما كان نوع ومجال النشاط (سياسيا، اقتصاديا، إنسانيا أو عسكريا.)، وسواء كان المستوى الذي نحن فيه : وطنيا أو إقليميا أو دوليا، إلا أنه ومع هذا الطابع العالمي الشمولي والجماعي في الوقت ذاته يكون تأمين الحدود في منطقة الساحل في صميم الاهتمامات الاستراتيجية العالمية.

في الواقع، فإن المخاطر والتهديدات العابرة للحدود في هذه المنطقة جعل من تأمين الحدود محورا مركزيا للاستقرار ودعيمة للسلام تتجاوز تأثيراته المجال الجهوي والإقليمي. حيث أن تحدياته كثيرا ما تأثر وبقوة في أجزاء أخرى كثيرة من العالم.

في هذا الصدد، يمكن تقديم الحالة الموريتانية كمثال نوضح من خلاله فهمنا للثنائية والازدواجية والتقابل الحاصل بين: حجم الحاجيات /ومحدودية الموارد و مشكل ملائمتها وأقلمتها مع المتطلبات ومع المشكلة، ولسبر غور المسألة سنقوم بالتركيز على بعض المفاهيم العامة والمصطلحات التي تسلط الضوء على معنى الحدود، وعلى هدف ومضمون ومحتوى تأمينها، فضلا عن الفاعلين اللذين لهم الحق في التكفل بهذا التأمين.

وبعد ذلك كيف ستواجه موريتانيا هذه الأسئلة، وما هي تحديات البيئية الجيوستراتيجية على مستوى الساحل الإفريقي وعلى مستوى الدول العربية وما هي رؤيتها؟ وقبل هذا وذاك يحسن بنا أن نذكر ببعض الملامح المتناقضة للعولمة التي يبدو لنا من المفيد التعريج على آثارها العامة على الموضوع المدروس والتعقيد الناتج عنها.

العولمة وتأمين الحدود الوطنية المفارقة المعقدة والمتعددة الأوجه

بالنسبة لتأمين الحدود يمكننا التأكيد بادئ ذي بدء على أن أثر العولمة في هذا المجال يبقى محوريا، حيث تمثل العولمة ظاهرة بالغة التعقيد ومتعددة الجوانب والأبعاد والأوجه إلى حد التناقض. ومع أنها تقدم تأثيرات إيجابية بكل تأكيد مثل الجوانب المتعلقة بالحرية والعوامل المشكلة للتقريب بين الناس وحتى بين الدول بل وحتى عوامل تعين على تقليص الحدود الجغرافية وتحد من تأثيرها، إلا أن الجانب الآخر للوسام ينذر بوجود التوترات ويساهم في خلق وتقييد القيود والمصادر المحتملة للانقسام وما يصاحبه من مخاطر ومن تهديدات تشجع بل وتفرض في بعض الحالات تعزيز حدود البلد وتقويتها.

و يقدم الجدول التالي مثالين لهذه المفارقة متعددة الأوجه.

العولمة : مفارقة متعددة الأوجه	
حرية وعوامل التقارب	**أكثر تقييد وتضييق وانقسام**
تقاسم القيم واتساع رقعة التفاهم: احترام الآخر / حقوق الإنسان والسماحة والتسامح وثقافة العفو	التقوقع حول الذات والانكفاء عليها : ورفض الآخر والتطرف والتعصب والطائفية والإرهاب
سياق مناسب وملائم لحرية التنقل خاصة للأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال والمعلومات	القيود التي تظل في ازدياد مضطرد في وجه موجات الهجرة وتعزيز الرقابة على مستوى الحدود مع زيادة العراقيل والموانع والتضليل الإعلامي
هجرة منسابة بفضل الوسائط وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	ترقية الوسائل التكنولوجية والتي صارت مع مرور الوقت أفضل خاصة في مجال رقابة الهجرة
تطوير مقاربة أو مقاربات تأمين جماعي للحدود على المستوى الجهوي (الاتحاد الأوروبي) أو الدولي (الأمم المتحدة) : حالة مالي	انعدام قدرة الدول على ضمان تأمين حدودها بصفة فردية يظل معيارا حاسما في مجال وجودها ومصداقيتها : مثال مالي

لقد صار تأمين الحدود يتطلب اليوم، في عصر العولمة، مقاربات جديدة تتعدى الحدود تكون متعددة الأبعاد. كما أن النهج الجديد يعتمد على خلق إطار شمولي تنصهر فيه المحلية والجهوية والإقليمية وحتى أنه يضم كذلك الفضاء الجغرافي الكلاسيكي الدقيق.

إن العولمة مفارقة متعددة ومعقدة الجوانب تشكلها عوامل الحرية والمصالحة وكذلك عوامل التقييد والتقسيم والقيم المشتركة على نحو متزايد، وحقوق الإنسان، والتسامح ...

هنالك أيضا سياسة الهوية: رفض الآخر، الطائفية والتطرف، الإرهاب... وتبقى العولمة مواتية لحرية تنقل الأشخاص السياقات، والسلع ورأس المال والمعلومات... كما أن تدفق الوسائل على نحو متزايد، وذلك بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير وسائل تكنولوجيا أكثر كفاءة للسيطرة على تدفق وضعَ مقاربة نهج لأمن الحدود الجماعية، ضمن إطار إقليمي (الاتحاد ألأوروبي) أو الدولية (الأمم المتحدة) : حالة من مالي.

فنحن في الواقع نتعامل مع ظواهر جديدة تستدعي وتتطلب التغلب على معوقات العولمة ومفارقاتها، وإيجاد التوازن الصحيح بين الأمن القومي والأمن الجماعي، بين الأمن بالمعنى التقليدي (العسكري) والأمن العالمي بكل أبعاده المتعددة التخصصات (الاقتصادية، والسياسية والبيئية والعسكرية...). وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاه الآن ينحوا نحو دمج مجمل هذه المصطلحات وكل هذه المفاهيم.

مفاهيم الحدود

من المتفق عليه أن يتم التعرف على الحدود من خلال وضع خط يرسم حدود أراضى دولة ما تقوم بممارسة سيادتها وسلطتها الوطنية فيه. و يتطلب تسهيل بسط الأمن في هذا الجزء القبول الاتفاقي من قبل الجميع وإن تعلق الأمر بالحدود المزدوجة فيكون التأمين من قبل الطرفين، ومن طرف الجوار والسكان القاطنين محليا.

ومن هنا يجب وجود دولتين أو أكثر للقيام بتوفير الأمن وهو ما حمل معه مفهوم الأمن الجماعي للحدود وعلاوة على ذلك، يمكن أن يمثل خط ما الحدودَ الفاصلة بين مجموعة من الدول والعالم: مثل حالة الاتحاد الأوروبي. ويترتب على هذا النوع مفاهيم جديدة: من قبيل الحدود الداخلية والحدود الخارجية.

تستند هذه التعاريف على الحدود على النقاط المجالية وحصريا على الجغرافية منها، ولا تشمل المجالات الأخرى للحياة البشرية (التاريخ والثقافة والأنثروبولوجيا). مما جعلها تبدوا مثيرة للجدل. وتحمل كذلك الكثير من المتناقضات. ومع ذلك، فإنها تبقى أساس كل النظم المرجعية القانونية منها و السياسية التي تحكم وتناسب عمل الدول والمؤسسات الدولية في مجال تسيير و إدارة الحدود.

الأجزاء المكونة للحدود

تتكون الحدود من :

- **الحدود الترابية البرية :** المحددة من خلال علامات، وحواجز (طبيعية أو اصطناعية) وخطوط التقاسم عندما يتعلق الأمر بالمياه مثل الأنهار والبحيرات، والبرك الدائمة.

- **الحدود البحرية :** باعتماد الخطوط التقليدية التوافقية المتعارف عليها: المياه الإقليمية (= 12 ميلا) المنطقة الاقتصادية الخاصة الخالصة (= 200 ميلا).
- **الحدود الجوية :** تحدد من خلال الخطوط الاصطناعية للأقمار ومن خلال المركبات الفضائية والجوية وخطوطها المدارية (~ 100كم من الارتفاع).

هذه الأبعاد الثلاثة المكونة للحدود، برية وبحرية وجوية، كانت كلها ومازالت محور وموضوع ووسيلة الأمن والأمان والتأمين، مما يتطلب ويستدعى وضع نظم متكاملة ومعقدة للرقابة وللتدخل و الترصد: تقنية وفنية ومادية ومالية وبشرية وتنظيمية.

وتستند التعاريف المتعلقة بها في مجملها على المفاهيم الجغرافية الأرضية منها حصرا. ويغيب عنها الفضاء الخارجي، مع أن دوره صار محوريا لا غنى عنه اليوم في مجال تأمين التراب الوطني الذي يشكل هذه الحدود وتأمينها، كما هو مبين في الرسم البياني في (الرسم رقم 1).

موضوع تأمين الحدود

إن تأمين الحدود يهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود والقادمة من خارج الدولة، والتي تستهدف حدودها الداخلية أو تستخدمها كنقطة عبور أو قواعد للإنطلاق لبلوغ أهداف موجودة في مناطق وجهات أخرى أو حتى خارج التراب الوطني.

وعادة ما تستهدف الوكلاء وتستعين بعوامل التهديدات والمخاطر العابرة للحدود، عن قصد أو عن غير قصد: الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والكوارث الإنسانية والبيئية والصناعية... كما أن تأمين الحدود يسعى إلى تنظيم وتسهيل التدفقات عبر الحدود، وفقا للنظم والتشريعات المنظمة لذلك.

وتتم ترجمتها من خلال عمليات تدقيقية ملموسة كعمليات استكشاف وأنشطة وأفعال وردود أفعال. و تتشكل وسائلها الرئيسية والمحورية في جلها من قوات الدفاع والأمن التي تشمل بعض المكونات المتخصصة والتي لها مهمة طابعها الأساسي هو تأمين الحدود.

وعلى سبيل المثال هناك حرس الحدود وخفر السواحل والجمارك، وحتى غيرهم من (الجيش والشرطة...)، اللذين يلعبون ويقومون بدور رئيسي جليل ومحوري، خاصة في بلدان الساحل.

إن عمل كل وحدة من هذه القوى مهما كان وبغض النظر عن نوعه، يجب أن يندرج ضمن رؤية استراتيجية شاملة خاصة بالدفاع والأمن في البلد و / أو ي المنطقة المعنية. كما إن الطابع الكلى والشمولي والجماعي وحتى العالمي لقضية الأمن جعل من هذه المفاهيم مصطلحات غنية تحمل وتنطوي على أبعاد عدة تتجاوز حدودها الوطنية مشركة بذلك العديد من البلدان و/ أو المناطق.

اليوم وفى هذا المجال، يقدم الاتحاد الأوروبي المثال الحي الأكثر لفتا للانتباه، من خلال وكالاته المتخصصة (الوكالة الأوروبية لتسيير الحدود الخارجية : فرونتكس FRONTEX و والنظام الأوروبي لمراقبة الحدود أوروسور EUROSUR)، ومن خلال تعاونها مع البلدان المتوسطية والأفريقية. وهناك محاولات أخرى متعددة، لا تزال بعيدة عن مستوى الفعالية المطلوبة، كما هي الحال بالنسبة CEMOC الموجودة في منطقة الساحل.

البيئة الجيوستراتيجية التي تتميز بعدم الاستقرار والهشاشة الجهوية والضعف الإقليمي

تتمتع الجمهورية الإسلامية الموريتانية (الدولة العربية الإفريقية المسلمة) بموقع جيوستيراتيجي هام في منطقة الساحل (الملحق رقم 1) وتتأثر حدودها بصفة مباشرة بالتحديات والرهانات التي يعيشها جوارها المباشر، أي التحديات التي تتعلق بهذه العوالم الثلاثة: العربية، والأفريقية المسلمة. (الملحق 2)

ففي كل دولة من دول المنطقة المجاورة لها بصفة مباشرة، يوجد تهديد إما مباشر، مثل الصراع المسلح، المفتوح أو الكامن والقابل للانفجار في كل لحظة وفي كل حالة بصفة تقل أو تكثر، أو نزاع حدودي وحدود متنازع عليها ومحل تشكيك كما هي الحال في: كازامانس (بالسنغال)؛ أو في شمال (مالي)، أو الصحراء الغربية: لدى جيران الشمال: (الجزائر، المغرب).

وإلى الشمال قليلا من القارة، في البلدان التي شهدت الربيع العربي (ليبيا وتونس ومصر)، حيث عدم الاستقرار والتشنجات السياسية، التي تبعت «ما بعد الثورة». وتنامي التهديدات الإرهابية مما شكل ويشكل إذا ما أضيف إلى عوامل إعادة تشكيل وبناء القوات المسلحة وإعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن، جانبا جديدا من عدم جودة واستمرارية البيئة الجيوستراتيجية في العالم العربي والإسلامي.

وإلى الشرق والجنوب الشرقي، في بلدان منطقة الساحل وأفريقيا وغينيا الاستوائية، حتى إلى القرن الأفريقي عبر نيجيريا والنيجر وتشاد والسودان.حيث التحديات الأمنية الهامة والمهمة التي تقوض هذه الدول وتضربها بلدانا هامة في تلك المنطقة. أنها تتمظهر وتترجم لدى العديد منهم إلى حقيقة مفادها أنهم في نزاع مفتوح وفى أخذ ورد مع ظاهرة الإرهاب والتمرد والجريمة العابرة للحدود: الاتجار بالمخدرات، وضد الهجرة غير المشروعة والقرصنة البحرية.

المعطيات والبيانات الجغرافية للدولة: التحدي المتمثل في تأمين الحدود والمعادلة الصعبة

تغطي موريتانيا مساحة تقدر بأكثر من مليون كيلو متر مربع ويبلغ تعداد سكانها ثلاثة ملايين أو يزيد قليلا يتركز جلهم في جنوب وشرق البلاد (الملحق 3). وتتوفر البلاد على ما يربو على 5800 كلم من الحدود البرية والبحرية منها حوالى 750 كم تقع على

ساحل المحيط الأطلسي، أما الحدود الترابية القارية المتاخمة لكل من دول الجوار فتبلغ 5000 كلم تتشاركها الدولة مع الصحراء الغربية والجزائر ومالي والسنغال. (الملحق 4)

ويصعب ضمان توفير مراقبة دائمة وفعالة للحدود. فهذه الحدود سهلة العبور وصعبة التحكم، حيث توجد ثغرات كبيرة غالبا ما تولد تشتيت الجهود. ويسبب تشتت الموارد نتيجة توزيعها عبر مسافات حدودية طويلة وكبيرة للتمكن من مراقبتها.

ففي الشمال والشمال الشرقي، ترسم الحدود الرمال الصحراوية الشاسعة مع بعض الجرف الصخرية الصالحة للمناورات العسكرية. أما الكثافة السكانية فتبقى منخفضة جدا، مما يعرض المناطق وساكنتها الى مخاطر الهجرة والتغيب والتسيب ويجعلها مناطق وأماكن جذب للإرهابيين ومهربي المخدرات.

وبسبب هذه العقبات والقيود الجغرافية فإن التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها البلاد تبقى ثقيلة ومكلفة من حيث النتائج. ولمواجهتها بشكل فعال فإن الأمر يتطلب حسن تسيير الوسائل المحدودة المتوفرة وترشيدها لكي نتمكن من تلبية الاحتياجات المتصاعدة والكبيرة كما هو موضح في الشكل البياني 2).

وفيما يخص الجانب العسكري فقد أولت الاستراتيجية أهمية خاصة لنشر أدوات ووسائل معتبرة نسبيا مع التركيز على نشر وحدات عسكرية على الحدود لمواجهة الإرهاب والتهديدات المماثلة وقد تم إعداد ونشر نسخة مبسطة من هذه الاستراتيجية في شهر ابريل 2012 من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون خُصصت للاستخدام العام والدبلوماسي.

إن المعادلة تبدو صعبة ومشوقة بكل تأكيد وهذه الصعوبة، التي تكمن في الملائمة بين كفاية الموارد المتوفرة مع الطلب قضية تمس كافة الدول الوقعة في منطقة الساحل ذات الحدود الهشة و التي يسهل اختراقها ويصعب تأمينها، والتي غالبا ما تحمل العديد من التهديدات والمخاطر المحتملة المتماثلة. بل إنها غالبا ما تكون خطيرة ومعقدة أكثر من تلك التي توجد في موريتانيا وتتأثر بها، وفي مواجهة معها. فالموارد والوسائل الرقابية كثيرا ما تكون منعدمة وناقصة ولا تتماشى مع مقتضيات ومتطلبات رصد ومراقبة الحدود وتظل أقل من مستلزمات السلامة الحدودية.

إن التغلب على هذه المعوقات يتطلب تطوير رؤية استراتيجية شاملة وعامة، تأخذ في الحسبان وبعين الاعتبار جميع جوانب هذه المسألة مع الطابع الشامل والعام. وينبغي لهذه المحاولة أن تمكن الدول وتسمح لها فرادى وجماعات، بأن يكون لها تصور صحيح وموحد للتهديدات والمخاطر المحتملة، وأن تضع نهجا متعدد التخصصات ومقاربة شاملة، زيادة على متابعة استراتيجية تعبئة الموارد الملائمة والكافية، مما سيعين على مواجهة التحديات الهيكلية القائمة على مستويات التصميم والتنظيم والتعبئة والالتزام وتأمين الحدود.

وبالنسبة للجمهورية الإسلامية الموريتانية وعلى غرار غيرها من الأمم، فقد اعتمدت منذ عام 2008 مقاربة ونهجا يندرجان في هذا المسار ويتناسبان مع هذا المنطق.

ومنذ ذلك الوقت قفد صارت تمثل إطارا عاما للعمل الحكومي والعمل مع المؤسسات والمتدخلين الآخرين والجهات المعنية الأخرى والمسئولة عن شؤون الأمن والدفاع، والمتكلفة بالقضية الأمنية.

ولقد تمت ترجمة هذه المقاربة إلى واقع عملي من قبل أخذ العديد من الإجراءات و التدابير على مستويات متعددة ومتدرجة من الدولة، والتي تتخذ عدة أنواع منها : القانونية والمادية والتنظيمية والتنفيذية العملية.

الخلاصة

أصبح اليوم، وفي سياق مخاطر العولمة والتهديدات المتنامية والمتزايدة المصاحبة لها، مفهوم أمن الحدود يفرض نفسه بشكل غير مسبوق ليصبح عنصرا جوهريا ومؤسسا بل ومحوريا في سياسات الدول، كما هي الحال في العلاقات الدولية.

وفي منطقة الساحل، يحتل التعامل مع التهديدات والمخاطر العابرة للحدود الوطنية والحاجة الملحة لذلك مكانة أساسية ويمثل التعامل أحد العناصر المؤسسة التي يجب أن ينبني عليها التحليل الجيوسياسي، وكذلك موضوعا محوريا للنقاشات والمداولات الاستراتيجية بين المواضيع الأكثر غنى وحيوية والأكثر إثارة للاهتمام، ولكن أيضا المواضيع التي لم تحظ لحد الساعة بما يكفى من التمحيص والبحث أو التي لم تكتمل.

وتحتاج هذه المنطقة، على وجه الخصوص، إلى إعادة وبلورة النظرة والرؤية الاستراتيجية، حيث أن حجم التحديات الأمنية العابرة للحدود التي تنمو وتتطور باضطراد يحملنا على التفكير مليا هنا حيث الوسائل المتوفرة غير متلائمة البتة وغير كافية ولا تمثل إلا النزر القليل من الاحتياجات. ومن هنا فمن الضروري إعادة دراسة التجارب التي تم القيام بها في المنطقة. هذه التجارب تستحق أن تتم مراجعتها وتصفيتها وصقلها بكل تجرد وموضوعية من أجل استخلاص الدروس والتوصل للحلول الملائمة.

وفي الحالة الموريتانية، وهي بلد ساحلي أفريقي وعربي، ذات الدلالة، والتي تمثل نوعا من الغنى خاصة في هذا المجال. فمن حيث تأمين الحدود، تظل هذه التحديات عموما (التهديدات والمخاطر والعقبات) مشابهة ومماثلة للتحديات المطروحة على مستوى شبه المنطقة الساحل ودولها.

وتمثل الجمهورية الموريتانية عينة خصوصية من حيث الرؤية الاستراتيجية في هذا المجال كما أن لديها واقعا يفرض عليها تحديات من نوع أخر تستحق التنويه بها وذكرها.

التعقيبات الوضعية الأمنية في الساحل وارتداداتها على المغرب العربي

العقيد محمد المختار العلوي

مقدمة

أتقدم بالشكر الجزيل إلى المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية على استضافتنا لهذا الملتقى المنظم لصالح الباحثين والخبراء المدنيين والعسكريين بغية التفكير معا في المشاكل الأمنية بالساحل ووقعها على البلدان المغاربية. إنها لمبادرة يتعين تشجيعها ودعمها بقوة.

عندما شرفني المركز المغاربي باقتراح مداخلة عن حالة انعدام الأمن في الساحل وتأثيراتها على البلدان المغاربية، ترددت لأسباب كثيرة:

أولا، لأنه بدا لي مستحيلا أن أضيف حملا آخر إلى أعبائي التي هي في الأصل ثقيلة. وعلى الرغم من كون الموضوع في صَميم الأحداث الجارية، وهي الأحداث التي تتناولها مختلف وسائل الإعلام، فإنه ليس سهلَ التناول إلى الدرجة التي قد تُتصور ابتداء، ذلك أنه يشكل إحدى الشواغل الكبرى للمنظومات الأمنية الدولية والجهوية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، اتحاد المغرب العربي، إلخ).

ثانيا، لأن الوقت المخصص لي لم يكن ليمكِّنني من معالجة موضوع بهذا القدر من الأهمية، ولم يكن، أكثر من ذلك، ليسمحَ لي بالقيام بالبحوث التي تجعلني قادرا على تقديم مشاركة على الصعيد المواضَيعي (التيماتيكي).

وأخيرا، لأنه، إذا كان من المتعين علينا أن نثير مسألة بمثل هذا المستوى من الحساسية، فإننا مدعوون بشكل دائم إلى الحيطة والاحتراز، لأننا نسير على أرضية زَلِقة قاتمة ومليئة بالمطبات.

لكنَّ ترددي، وعلى الرغم من كل هذا، لم يدم طويلا، بالنظر إلى أهمية هذا الملتقى، وإلى ما يمكن أن يُجنى منه من فوائد للأمن على صعيد المنطقة. لكل هذه الأسباب، أعتقد أن من واجبي، مثل أي أحد، أن أستجيب للدعوة مقدما مشاركتي في هذا الملتقى، مهما كانت متواضعة.

حين رآني الآخرون أهلا للإسهام، لم يكن بإمكاني أن أرفض؛ وفضلا عن ذلك، فكأن أمرا ما بأطنيا يناديني داخل هذه المؤسسة الرائعة: ذلك أن بعضَ الأصدقاء كانوا وراء فكرة إنشائها، فيما أسهم آخرون بفعالية في تجسيدها، فكان مقدَّرا لي أن آتي هنا؛ وقد وصلت، كما ترون، متأخرا قليلا.

إن إنشاء مركزكم المغاربي، حيث نوجد اليوم، للتداول حول القضايا الأمنية: أمننا نحن، أمن سكاننا، يشكل سابقة في تاريخ مؤسستنا المدنية، ولكن أيضا، وبشكلَ أخص، أمنَ قواتنا المسلحة التي دُعي بعض ضباطها البارزين للمشاركة في هذا الحوار.

لقد ظلت مؤسساتنا المدنية والعسكرية تعيشان حالة من الجهل المتبادل، جهل كل منهما بالأخرى، فعلى امتداد عدة عقود: كانت كل واحدة منكمشة على نفسها، ولم يكن لدى المؤسسة العسكرية أي احتمال للانفتاح على هذا المجتمع المدني الذي ينبغي أن تستقي منه مصدرها وقوتها وماهيتها. ولكن في فترة ما، كان منحدر الأمور يميل إلى إخراج العسكريين من ثكناتهم، وإلى صهرهم في قلب المدينة، حيث لم تكن المسألة مسألة فصلهم عن المدنيين بقدر ما كانت مسألة دمجهم في أجهزة الدولة؛ فهل توجد إذن مؤسسة أكثر تأهيلا من المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية لوضع قواعد جسر عقائدي بين الجيش والجامعة والمجتمع المدني والمؤسسة العسكرية.

وبالتأكيد، لا يمكن لهذا التقارب الذي انتُظر وقتا طويلا إلا أن يعزز أواصر الوحدة والتلاحم الوطنيين داخل دول المنطقة، ويقوي القدرات العَمَلياتية والمعنوية للقوات المسلحة لكي تواجه بفعالية عديدَ التهديدات التي تجتاح المنطقة، مثل النزاعات بين الدول وداخل الدول، الإرهاب، تهريب المخدرات، تهريب الأسلحة، إلخ.

إنني أودُّ، والحالة هذه، أن أتناول أمامكم، إن شئتم، الموضوع التالي:

«الوضعية الأمنية في الساحل وانعكاساتها على المغرب العربي.»

هناك عدة أسئلة: فيمَ يتجلى كون منطقة الساحل مهددة وبشكل خطر؟ ما ترتيب هذه التهديدات؟ هل لهذه التهديدات علاقة بآثار النزاعات بين الدول ودَاخلها، والتي تنتشر في شبه المنطقة منذ سنوات الاستقلال؟ هل هذه التهديدات ناتجة عن العمليات المزمنة لحرب العصابات أو المنظمات الإرهابية التي تتخذ من بعض البلدان المجاورة قواعدها الخلفية؟ هل يمكن اعتبار هذه التهديدات نتاجا للأزمات الدورية، اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية؟

هذه الأسئلة بطبيعتها يمكن أن تثير، بدورها، أسئلة أخرى أكثر تعقيدا، من قبيل:

ما الانعكاسات على دول المغرب العربي؟ وفيمَ يمكن أن تتأثر هذه البلدان؟

للإجابة عن كل هذه الأسئلة، سنتناول، إن شئتم، في الجزء الأول، التهديدات التي تؤثر على الساحل؛ بالتركيز على الشبكات (المافيوية) التي تعبر الساحل في مختلف الاتجاهات. وفي الجزء الثاني، سيرتبط تناولنا للموضوع على نحو أخص بانعكاسات انعدام الأمن في الساحل على البلدان المغاربية.

الجزء الأول: التهديدات التي تؤثر على بلدان الساحل

1. النزاعات بين الدول وداخل الدول في الساحل

إن استمرار النزاعات بين الدول وداخل الدول منذ فترة الاستقلال أمر يخلُّ على نحو خطير بأمن شبه المنطقة :

1. مشكل الطوارق في مالي، حيث تطالب الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالمنطقة الشمالية من هذا البلد؛ منطقة لم يكن أمن الأفراد فيها مضمونا منذ أن وجدت الدولة المالية.
2. النزاع في كازامانص
3. النزاع في الصحراء الغربية المستمر منذ سنة 1978، والذي تتواجه فيه القوتان الجهويتان: المغرب والجزائر.
4. التوترات في شمال النيجر حيث توجد هناك مطالب ترابية من قبل مجموعات من الطوارق، بما يشكله ذلك من تهديد للديمقراطية الفتية في هذا البلد.

2. الشبكات المافيوية

1. تهريب الأسلحة، والإرهاب

قبل فترة طويلة من ظهور الإرهاب والأعمال الوحشية، كان تهريب الأسلحة تجارة مزدهرة. كانت البدايات في الجزائر منذ 1983؛ أي قبل ثلاثين سنة من الآن، بين مدينة غرداية (Ghardaia) والمنيعه (Ménéa). عشر سنوات بعد ذلك، تطورت الشبكة مع الحاج جطو الرجل المعروف من قبل الاستخبارات الجزائرية.

- بعد ذلك، كان الهجوم على ثكنة الشرطة في الصومعة، حيث استولى مؤسس الحركة الإسلامية المسلحة على مخزون من الأسلحة؛ وهو المثل الأعلى لعلي بلحاج؛
- كان القصد من الارتباط بين الحركة الإسلامية المسلحة والجماعة الإسلامية المسلحة هو نيل ثقة الشبكات المافيوية للمتاجرة بالأسلحة، لضمان التموين.

وبناء على الأرقام التي بحوزة المصادر الأمنية، فإن مئات الآلاف من بنادق «كلاشنكوف»، ومن الراجمات والمتفجرات تنتشر في المنطقة؛ ومن المعروف الآن بدقة أن بعض الضباط الماليين مرتبطون بهذه التجارة بشكل مباشر.

- يبدو أن الارتباط بين الفصائل المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، منذ تبعيتها لتنظيم القاعدة سنة 2006، قد عزَّز المتاجرة بالسلاح، وقوَّى المجموعات الإرهابية.
- كما أن الارتباط بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال والفصائل المسلحة قد غيَّر المعطيات.

– الثورة الليبية

إن تجميع مخزونات الأسلحة، وطيلة عدة عقود في فترة حكم القذافي، جعل ليبيا مخزونا لا ينضب من الأسلحة من جميع العيارات، وفي فضاء مفتوح. ففي تصريح حديث للسيد جيمس تيرتون (James Turton) مسؤول تقليص العنِف المسلح في «الدولية للمعاقين (handicap internationale) لـ»فرنسا 24»، قال: «لم أرَ أبدا مثل هذا القدر من الأسلحة الخفيفة المنتشرة في ليبيا».

إن الأرقام المقدمة مقلقة: ما بين 80.000 ومليون قطعة سلاح خفيفة، وبضعة آلاف من الأسلحة الثقيلة. وإذا لم تكن ليبيا وصلت إلى استعادة استقرارها وأمنها، فما ذلك إلا بسبب هذه الترسانة من التسلح الذي يصعب على الدولة مراقبته.

3. الاتجار بالمخدرات

يتعلق الأمر بشكل آخر من أشكال التهديد الذي لا يكتفي بمجرد هدم اقتصادات دول شبه المنطقة الهشة أصلا، ولكنه يغذي أيضا حركة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. فالواقع أن بلدان الساحل مليئة بطرق مرور القوافل في ملتقى طرق أنشطة التهريب: البضائع أولا، ثم الأسلحة والسجائر والمخدرات.

يرى السيد وولغام لاسير (Wolgram Lacer) الباحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن أن «الاتجار بالسجائر نحو أسواق إفريقيا الشمالية والذي بدأ في النمو مع بداية الثمانينيات، قد ساهم في ظهور ممارسات وشبكات مهّدت السبيل للاتجار بالمخدرات فيما بعد».

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تم استخدام بعض الموانئ من قبل تجار المخدرات الجنوب أمريكيين لاستقبال كميات كبيرة من الكوكايين والهروين: يتعلق الأمر بموانئ غينيا و التوغو وبنين، إلخ.

هذه المخدرات موجهة إلى البلدان الأوروبية عبر بعض بلدان الساحل: حالة البوينغ 727 التي كانت تنقل أكثر من عشرة أطنان من الكوكايين والتي سقطت في غاوو سنة 2009. وتمتلئ منطقة الساحل بمسالك القوافل في مفترق الطرق الخاصة بأنشطة التهريب، البضائع أولا، ثم تهريب الأسلحة والسجائر والمخدرات. تُنقل المخدرات إلى أوربا بالطرق البرية والجوية. ففي سنة 2009، وصل بعض المسحوق الأبيض من كاراكاس، عن طريق طائرة بوينغ، إلى ولاية غاوو في شمال مالي، قبل أن يتم نقله إلى المغرب.

تتقاطع طرق المخدرات (الكوكايين والهروين الأفغاني يعبران أيضا من خلال المنطقة) في الصحراء الساحلية-الساحلية. وتمر تحديدا عبر الشمال المالي، النيجر، الجزائر، ليبيا، لتنتهي في أوربا حيث يباع المنتج من قبل المافيا البلقانية، الكوسوفية أو الصربية.

نشاط القاعدة في الساحل

4. الهجرة السرية

إضافة إلى التهديدات السابقة، تضر الهجرة السرية على نحو خطير بالأمن والاستقرار في منطقة الساحل؛ حيث تنشط أكثر من 380 شبكة للهجرة السرية بين بلدان الساحل الإفريقية والمغرب. وينبغي أن نضيف إلى هذه الشبكات عددا أكثر أهمية، إذا ما نظرنا إلى الشبكات الأخرى التي تعمل انطلاقا من حدود البلدان الأخرى في الساحل.

الجزء الثاني : الانعكاسات على دول المغرب العربي

نفس الأسباب تنتج نفس النتائج

في مواجهة مثل هذه الوضعية، لا يمكن أن تكون دول المغرب العربي بمنأى عن التهديدات العديدة المبيَّنة أعلاه؛ ذلك أن حدودها مع البلدان في الساحل هائلة وسالكة، وأن مراقبتها ليست على ما يرام :

- حدود يمكن النفاذ منها بين الساحل والمغرب العربي: فالعدوى لا يمكن تفاديها؛
- استقراء الشبكات المافيوية وكذلك أنشطتها باتجاه المغرب العربي وخارجه؛
- نمو الإجرام بأشكاله المختلفة مع الاتجار بكل الأنواع : المخدرات، الاسلحة، نشر الأمراض المنقولة على طول الحدود الفارقة بين الساحل ودول المغرب العربي.
- خطر زعزعة الاستقرار، بل بانفصال بعض المناطق الحدودية التي قد تخرج جزئيا عن سلطة الدولة المركزية.
- فإذا لم يكن هناك ما يعزز عمليات المراقبة على امتداد الطرق الواقعة في تخوم بعض دول الساحل، فستعرف المنطقة المغاربية، على المدى القصير، أحلك الفترات في تاريخها.
- يخشى على المغرب العربي أن يصبح، على المديين القريب والمتوسط، قطبَ الرَّحى في الاتجار بالمخدرات والأسلحة.

الخاتمة

يبقى الجرد الذي قدمناه غير مكتمل بكل تأكيد؛ وسيتعين، إكماله على الأقل؛ كما سيكون من المتعين تدقيقه، من دون شك، وذلك من خلال استحضار الدينامية الداخلية المتأرجحة لكل مجتمع، وغريزة حياته، وإرادته في أن يكون وأن يدوم.

من ناحية أخرى، تفضي دراسة الأمن المتعلقة بكل بلد إلى دراسة التطور العام للمجتمع: مشكلات تساوي القيم، سلوكيات الحياة الشاملة للمجتمع: ذلك أن «الرجال –لا الحجارة– هم الذين خلقوا قوة الأسوار التي حمت الحواضر»، بحسب تعبير ثيوسيديد (Thucydide).

مالي: بين تحديات الإرهاب وضرورات الأمن

د. محمد سيد احمد فال وداني

استاذ جامعي

توطئة

شهدت منطقة الساحل في الفترة الأخيرة تحولات خطيرة ومتعددة الأوجه، يتداخل فيها الإرهاب والتنظيمات المسلحة مع الصراعات المطلية، وتتسبب في الكثير من المشاكل التي تتجاوز انعكاساتها الحدود القطرية لدول المنشأ.

ولعل الاعتراف بتسارع وحدة الإشكالات الأمنية بهذه المنطقة والإيمان بترابطية انعكاساتها يؤسس للبحث في جذور هذه الازمات بغية استشراف مآلاتها وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية في دراسة أسباب الصراعات الأفريقية عموما فإنه يمكن الإشارة إجمالاً إلى المتغيرات الأربعة الأساسية ممثلة في :

1. الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية
2. السياسات الاستعمارية
3. إخفاق مشروع الدولة الوطنية
4. العولمة ودور العوامل الخارجية

كما يمكن إجمال أنواع الصراعات في الدول الإفريقية في الأنماط التالية:

1. نمط الصراعات العرقية العنيفة؛ كما حدث ب (منطقة البحيرات العظمى)
2. نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي كحالة ساحل العاج، وأنجولا، وبوروندي.
3. نمط الدولة المنهارة: مثل الصومال ومالي التي اجتمعت فيها كل المتغيرات السابقة.

وقد شكلت منطقة الساحل عموما شريطا هشا بحاجة إلي تحقيق الترابطية بين الأمن والتنمية الحقيقية وتعزيز البنى التحتية للدول الفاشلة وإعادة صياغة أولوياتها وفق المقتضيات المحلية في محيط هش اقتصاديا واجتماعيا تعذر فيه على الدولة الوطنية تحقيق اندماج المواطنين بالدولة الوطنية، وفشلت في تسيير الخلافات و التمزق الهوياتي وتلبية المطالب والمظالم الوطنية التي تزداد حدة بعد أي تطور أمني. وهو ما ستتم ملاحظته في النموذج المالي.

وقد شكلت الحرب الأخيرة على مالي انفراجا كبيرا بحساب النتائج الظرفية التي حققتها للدولة الشقيقة بعدما فقدت سيادتها على ثلثي أراضيها وسقط نظامها الديمقراطي وقامت إمارة إسلامية على جانبها الشمالي مهددة بالسيطرة على باقي المراكز الجنوبية بما فيها المدن الكبرى المالية.

وستعمد هذه المعالجة السريعة على تقديم طرح عن المسار التاريخي للأزمة المالية قبل أن تعرض أهم النتائج المترتبة علي الحرب في مالي سواء علي المستوي الداخلي أو على مستوى العلاقات بين دول المنطقة وتأثيرات ذلك على التعاطي مع جهود محاربة الإرهاب إقليميا.

الاستقلال الملغوم

لقد استقلت جمهورية مالي ففي عهد الرئيس القوي مديبوكيتا 1960 وقد ضمت آنذاك ولايتي كيدا وتنكبتوا اللتين تشكلان أكثر من ثلث أراضي البلاد وقد أحس الطوارق حينها بالخطر الذي يتهددهم وبدؤوا ثورتهم في العام 1961 انطلاقا من كيدال، ولم تستطع الجمهورية الوليدة أن تتغلب على التخلف والجهل والأمية بسبب الفقر من جهة، وعدم التوازن في التنمية بين المركز (الجنوب) والأطراف في الشمال المالي فلم يقم الحكام الماليون منذ الاستقلال حتى الآن ببناء جسور الثقة والأمل التي تحتاجها دولة متعددة الأعراق والقوميات، ومالت كفة التنمية فيها لصالح العاصمة ومدن الجنوب.

وليس من قبيل الصدفة أو سوء الطالع أن تتحول جمهورية مالي ذلك البلد المترامي الأطراف الواقع في غرب أفريقيا إلى ملاذ آمن لعصابات التهريب والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المتشددة، فهذا البلد بتركيبة الأثنية المعقدة ومساحته الشاسعة وإمكانيته الاقتصادية المتواضعة مرشح أن يقع في وحل النزاعات والصراعات المهلكة.

ومما فاقم الأمور وأكسبها خطورة متزايدة هو الضعف الذي اتسمت به الدولة المركزية المالية وهشاشة بنيتها الأمنية والعسكرية، حتى أصبحت مالي بدون منازع بؤرة للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ولم تتمكن حتى من مجاراة الخطة الأمنية لبعض البلدان المجاورة الأقل منها إمكانية كالنيجر مثلا. وبالرغم من أن البلاد شهدت نوعا من الاستقرار السياسي النسبي خلال الفترة مابين 1992، حيث نظمت أول انتخابات رئاسية حرة وحتى الانقلاب الذي جرى يوم 21 مارس 2012 فإن الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة عجزت عن فرض الأمن في نصف البلاد الشمالي حيث التواجد الأكبر لأثنية الطوارق وبعض القبائل العربية، والسونغاي والفلان. كما عجزت الدولة عن وضع برنامج تنموي حقيقي يقلل من معاناة سكان إقليم أزواد ويقطع الطريق أمام مطالبهم في العدالة والمساواة التي تطورت في وقت لاحق إلى مطالب انفصالية. ولئلا يطول بنا سرد كرونولوجيا الأحداث في الشمال المالي، فإننا نشير إلى إن مالي نجحت مجددا في إبرام معاهدة تمنراست الثانية. (11 أبريل/نيسان 1992)

وقد حجمت سقف المكاسب الطوارقية إلى مستوى اللامركزية ومنح الإقليم نصيبا من التنمية، إضافة لإنشاء مكتب شؤون الشمال في باماكو لتفعيل بنود الاتفاق والعمل على استيعاب وتشغيل أطر الطوارق. وقد كان هذا كافيا لتندلع خلافات عميقة داخل الجبهة التي وقّعت الاتفاق بعد ذلك بقليل مما قاد العديدين لتأسيس تنظيمات وأجنحة عديدة.

التدخل الأجنبي والحل المؤقت

وبالفعل فقد مكنت الحرب من تراجع الجماعات السلفية عن احتلال محتمل للمراكز المالية، وحققت استعادة الوحدة الترابية لمالي ومكنت من تقليم أظافر القاعدة، إلا أنها مع النجاحات الهشة والظرفية تناست حقيقة التحديات المتبقية أو الثابتة على الأصح. فالفعل الإرهابي كان لاحقا للإشكال السياسي المزمن الناتج عن التجاهل الكامل، والتهميش المتعمد للحقائق الميدانية جعل التربة خصبة لأي قادم وهيأ السكان على هشاشتهم للتعويل علي أي كان في تحقيق مطالبهم الفعلية أو أحلامهم الطوباوية. وكان النظام المالي مستعدا للتخلي عن الشمال لذويه ومن بعده للإرهابيين.

وظل وفق مسار متواصل من التنازل المتواطئ يتخلي عما يعوزه حله فيدفع الضريبة أكثر ليس بالتضحية بكرسي، إنما بوطن تآكلت سيادته وفشلت سياسته في لمّ أجزائه. واستعادت الميلشيات العسكرية سيطرتها علي ديمقراطيته التناوبية، وتحول ثلثاه إلى مرتع للإرهاب واقتصاد الجريمة بمختلف تجلياته وأنواعه.

وقد كشفت الأزمة المالية بجلاء تجذر الأبعاد الإقليمية وبنيوية الصراع وحتى مع النفَس الجديد الذي تملك الماليين بعودة الحوزة الترابية والشرعية بعد تنظيم الانتخابات ونجاح ابيبكا فإن التحديات ما زالت ماثلة أمامه بشكل كبير جدا ومن أولوياتها :

استعادة المصالحة والتخلص من ترتيبات الحرب الصامتة وما أثارته وأذكته من شعور بالعنصرية المقيتة والتهميش المتواصل لفئات عريضة من المواطنين الماليين.

وبعد عملية إيجاد المخاطب الشرعي بمالي إثر الانتخابات الرئاسية والدعم الدولي في تحجيم الفعل الإرهابي وعقلنة المطالب السياسية للأزواديي،ن تبقي مرحلة البناء والتنمية الجهاد الأكبر ليتملك المواطن دولته، ولتتفرغ مالي لتسوية الأشكال السياسي بالشمال الذي راكم حوله كل الانعكاسات اللاحقة.

إن الأزمة المالية لم تكن يوما في حقيقتها إلا تجليا من تجليات الدول الفاشلة في تحقيق التعاطي مع شعبها ومطالبه وهو تجاهل ترتب عليه الإقصاء الممنهج والشعور المتزايد بالغبن المتأصل والاستعداد للتحالف مع أي قادم حتى ولو كان جماعات إرهابية.

الثوابت والمتغيرات

لقد أعادت الحرب في مالي التأكيد علي ثوابت متعددة من بينها :

- الحكامة الراشدة وانعكاساتها على الأوضاع السياسية.
- تعذر المحاربة القطرية للآفة الإرهابية.
- الترابط الحاصل بين التنمية الاقتصادية والتسوية السياسية.
- الترابط بين تطور الإرهاب وغياب التنمية.

على أن الحرب في مالي خلفت العديد من المصاعب وزادت في بعض منها :

- استمرار بل وتجذر الأزمة في تجليتها الإنسانية بتشريد مئات الآلاف.

- الإبقاء بحدود الإشكالات الكبرى في أبعادها السياسية المتعددة كالقضية الأزوادية.
- إعادة إنتاج إشكالية التعايش بين المكونات الشعبية.
- طرح إشكالية التدخل الأجنبي.
- خطر الإرهاب المبعد الذي سيكون من المجازفة الاعتراف بزواله.
- استمرار فضاء الساحل كمرتع لاقتصاد الجريمة تنشط فيه عصابات المخدرات وتجارة الأسلحة.

ومن هنا سيكون من الوجيه التساؤل عن حقيقة المكاسب التي تحققت وحجم المصاعب المنتظرة في الدولة المالية. فهل بذلت كل هذه الجهود والفاتورة السياسية والسيادية والاقتصادية والإنسانية لمجرد ضمان العودة إلى المربع الأول أم إن الأمر كان يتطلب علاجا بالصدمة لتنقية الأرضية السياسية لانطلاق يتم فيه التخلص من الخطر الإرهابي والتفرغ لمعالجة الإشكالات الوطنية السياسية.

التأثيرات الاجتماعية والنفسية للحرب بأزواد

أثبتت التجارب أن الآثار النفسية للحرب تختلف بين الأشخاص الذين عاشوا داخل الحدث وغيرهم ممن كانوا في منأى عن الخطر المباشر، بمقدار الإحساس الشخصي بهول الحدث، وبمدى تفاعل الفرد مع الأحداث وشعوره بأنه معني بالحرب القائمة، خصوصاً أن تتابع الأحداث في هذه الحرب كان سريعاً جداً .

ففي الحرب يستنفد المرء كل طاقته في تفادي المخاطر والبقاء على قيد الحياة. ومن الناس من يعبّر مباشرة عن حالة الصدمة بالقلق والأرق والبكاء، وغيرها من العوارض، ومنهم من يعتمد آلية دفاعية هي التأجيل، تسمح للشخص بعيش فترة من الكمون شبه طبيعية، ليعيش الصدمة بعد فترة؛ وهذا ما نسميه حالة ما بعد الصدمة. لذلك، نلاحظ أن الأعراض النفسية الناتجة عن الخوف والقلق لا تظهر عند الكثيرين إلى حين زوال تهديد الحرب. وتتخذ هذه الأعراض عدة أشكال، من بينها الحركة الزائدة، والقلق الحاد، والانحلال الجسدي، والكوابيس الليلية والهلوسات الناتجة عن استعادة مخاوف النهار في أثناء النوم. وقد تصل الى حدّ غرق المرء في حالة من الغياب.

وفي كل حالات الحروب تعاني النساء والأطفال، رغم أنهم لا يشتركون مباشرة في القتال، من الموت والإصابة والاغتصاب والخطف والاعتداءات الجنسية والتفكك الأسري والنزوح وفقدان الملكية. ويعانون من الخوف والاضطرابات النفسية والإحساس بفقدان الأمل ويعيشون كنازحين في أوضاع تغيب عنها الحاجات والخدمات الأساسية. والشريحة الأكثر تأثراً من السكان بهذه الأوضاع هم النساء والأطفال، إذ تتحمل النساء عموماً مسئولية رعاية الأطفال والمسنين علاوة عن المعانة بسبب الحرب فيشهدن موت أطفالهن وأزواجهن وأقاربهن.

الخاتمة

الأوضاع الحالية في مالي تعكس مدى تطور وتصاعد الصراعات داخل منظومة دول غرب أفريقيا، ومدى تصاعد التوتر في المنطقة مستقبلاً، مما يزيد من اتساع مدى

التدخلات الخارجية في المنطقة، خاصة من جانب فرنسا، التي تعمل على الحد من تمدد النفوذ الأمريكي في مناطق نفوذها التقليدي، والذي أسهم في تآكل استثماراتها وخسارة شركاتها لأكبر عقود في المنطقة لاستخراج اليورانيوم. وبينما يسعى الانتشار الأمريكي الواسع في منطقة غرب أفريقيا عبر غطاء مكافحة ما يسمى بالإرهاب، لتغيير الخارطة الجيوسياسية لمنطقة غرب أفريقيا بشكل يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالاستحواذ على المخزون الهائل من النفط الإفريقي الخفيف في منطقة غرب أفريقيا وعلى اليورانيوم الموجود بكميات كبيرة في المنطقة، يشكل إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية للصين وفرنسا وبقية الدول الصاعدة في المنطقة أحد الخطوات الهامة في اتجاه إعادة صياغة المنطقة برمتها من أجل خدمة مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي يعتبر كل مناطق العالم مجالا حيويا لمصالحه.

البعد السياسي لأزمة الأمن في منطقة الساحل: ماهيته و تداعياته على بلدان المغرب العربي

د. محمد الأمين ولد الكتاب

رئيس سابق لجامعة نواكشوط

إن الأزمة الأمنية السائدة اليوم في منطقة الساحل، و القمينة بأن تكون لها انعكاسات محسوسة على الأوضاع الأمنية في البلدان المغاربية، تشمل أبعادا إثنية وسوسيوثقافية و اقتصادية وسياسية.

والبعد السياسي لهذه الأزمة، هو موضع اهتمامنا في هذا المقام. و مقاربتنا لهذا الجانب من الأزمة ترمي إلى استكناه ماهيته و استبطان جذوره التاريخية، و إيضاح العوامل التي ساهمت في إيجاده و تعقيده و إعادة إنتاجه، مع تبيان تداعياته على الأوضاع الأمنية في بلدان المغرب العربي المتاخمة للفضاء الساحلي الصحراوي. و ستتلمس هذه المقاربة كذلك، الطريق الكفيل بالتعاطي مع هذا الجانب من الأزمة على الوجه الصحيح، ضمن مناخ ملائم يتسم بالتفاهم و التوافق والحوار وبناء الثقة بين الأطراف المعنية و المهتمة، و ذلك تفاديا للانسداد و المواجهة، وسعيا إلى تخطي الخلافات و تجاوز التناقضات و روح العداء.

1. ماهية البعد السياسي للأزمة و محدداته

تتمثل ماهية البعد السياسي للأزمة القائمة حاليا في منطقة الساحل، في إحساس الطوارق و العرب في هذه المنطقة بالحيف و الظلم و الامتهان الذي طالهم من قبل الاستعمار الفرنسي، الذي لم يستسغ مقاومتهم المستميتة له ورفضهم الرضوخ لهيمنته. وتتمثل ماهية هذا البعد أيضا في تجاهل الاستعمار لخصوصياتهم الإثنية و السوسيوثقافية و الحضارية، وتقسيم مجالهم الحيوي بين دول تم إنشاؤها وفقا لمصالح المستعمر، و ذلك على أنقاض الفضاء المتصل الذي عاشوا ضمنه لقرون عديدة، ثم تحويل سكان هذا الفضاء من عرب و طوارق- و الذي يناهز عددهم الأربع ملاين نسمة - إلى أقليات ضمن دول لم يستشاروا أصلا في إلحاقهم بها و حملهم على أن يصبحوا مواطنين بها.

فما كان منهم و الحالة هذه إلا أن رفضوا هذا الإدماج القسري في كيانات لا يشعرون بالتماهي معها و لا بالولاء لها ولا حتى بالمت إليها بأية صلة. و بدلا من أن تسعى الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال في كل من مالي و النيجر إلى استدراج الأقليات العربية و الطوارقية التي أدمجت فيها قهرا، إلى التماهي مع الأوطان الجديدة التي أقحموا فيها رغم أنوفهم، و بدلا من أن تساعدهم على الاندماج في النسيج الاجتماعي، والانخراط في النشاط الاقتصادي، و الإسهام في الحياة السياسية و المؤسسية، مارست ضدهم التهميش و الإقصاء و حرمتهم من حقوقهم السياسية و الاجتماعية و الثقافية فأصبحوا يشكلون مواطنين من الدرجة الثانية.

فلم تراع خصوصيتهم الاجتماعية ولا هويتهم الثقافية، و لم يصر إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية، كما أنهم لم يُشركوا في تسيير شؤون حياتهم اليومية و لا في صياغة مستقبل مناطقهم.

وقد تمت مواجهة امتعاض و تذمر الأقليات العربية و الطوارقية من هذه الوضعية في كلا البلدين، و رفضهم للمهانة و الإقصاء، بالعنف والقهر و البطش. فقامت نتيجة لذلك ثورات متتابعة في كل من الدولتين تم قمعها بمنتهى القسوة و الوحشية، مما أدى إلى تشرد العديد من الطوارق و نزوحهم إلى البلدان المجاورة فرارا من الترويع و التنكيل و التقتيل.

و لما أتاحت لهم ثورات ما سمي بالربيع العربي اقتناء الأسلحة المتطورة واكتساب الخبرات القتالية و تجميع الصفوف وتوحيد الأهداف، قرروا مجددا القيام بثورة مسلحة لتحقيق طموحهم الراسخ في التمتع بكل حقوقهم ضمن المناطق الخاصة بهم، مستغلين هشاشة النظام السياسي بالنيجر و مستفيدين من تداعي الدولة المالية، إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الرئيس تماني توري.

على أن هدف هذه الثورة سياسي بامتياز. كونها ترمي إلى إقامة دولة مستقلة بمنطقة أزواد بالشمال المالي يتمتع فيها الطوارق و العرب بالحرية و الكرامة و إثبات الذات من خلال إبراز الهوية الثقافية و الخصوصية الحضارية. الشيء الذي حرموا منه منذ أن اجتاح الاستعمار الفرنسي مجالهم الحيوي و قطع أوصاله و حشرهم في كيانات لا يشعرون بالانتماء إليها و لا الارتباط بها.

2. تداعيات البعد السياسي للأزمة على الأوضاع في البلدان المغاربية

إن البعد السياسي للأزمة القائمة بمنطقة الساحل لا يمكن إلا أن يكون له تأثير ووقع على تماسك وانسجام و تعايش مكونات النسيج الاجتماعي المتعدد الأعراق في البلدان المغاربية.

فانفصال إقليم أزواد عن دولة مالي و إنشاء كيان سياسي مستقل داخله، على أساس عرقي ولاعتبارات إثنية، قد يشكل سابقة خطيرة من شأنها أن تفضي، إذا ما تكررت في بلدان مغاربية، إلى تفكيك هذه البلدان و بلقنتها و إدخالها في دوامة من الصراعات و العنف و الاحتراب، قد تقود في نهاية المطاف إلى تمزيقها و اضمحلالها.

كما أن تناقض الانتماءات الأيديولوجية و تصادم الولاءات السياسية لمختلف فصائل الثوار في الشمال المالي، تبعا لانتماءاتهم القبلية المختلفة و مرجعياتهم الفكرية المتباينة، من شأنه أن يفضي هو الآخر، إلى الفرقة بين مكونات النسيج الاجتماعي لساكنة إقليم أزواد، وهي ساكنة لها امتدادات ووشائج وطيدة داخل المجتمعات المغاربية المتاخمة للمنطقة.

يضاف إلى ذلك أن دعم المجتمعات المغاربية لمطالب الطوارق والعرب، بصرف النظر عن وجاهة و عدالة هذه المطالب، سوف يخلق ردة فعل عدائية داخل المجتمعات الزنجية في

البلدان الساحلية. مما قد يؤثر على علاقات التعاون و التكامل الاقتصادي و التواشج الاجتماعي والترابط الديني بين المجتمعات الساحلية الصحراوية والمجتمعات المغاربية المصاحبة لها. ناهيك عما قد يكون لذلك من تداعيات سياسية على العلاقات بين دول بلدان الساحل و دول المغرب العربي. بل و بين العرب و الأفارقة على وجه العموم.

ومن هنا يتضح أن من شأن الأزمة الحالية بمنطقة الساحل، أن تكون لها تداعيات سياسية ذات تأثير كبير على دول المغرب العربي. و عليه فإنه يلزم العمل الجاد من أجل التعامل بحكمة و تبصر مع هذه التداعيات تفاديا لما قد ينجر عنها من أضرار، و درءا لما قد تستتبعه من أخطار.

3. كيفية التعاطي مع البعد السياسي للأزمة

ينبغي في تصورنا، أن لا ينظر إلى التعامل مع الأزمة القائمة بمنطقة الساحل على أنها خيار صعب و أحادي الجانب يتمثل إما في دعم المطالب المشروعة للعرب و الطوارق في كل من مالي و النيجر، و تجاهل حرص هذين البلدين المشروع على الحفاظ على وحدتهما الترابية و بسط سيادتهما على كل أراضيهما، أو في مساندة إرادة هاتين الدولتين في الحفاظ على وحدتهما الوطنية و التغاضي عن الحقوق المشروعة و العادلة التي يطالب بها العرب و الطوارق في مناطق تواجدهم.

الواقع أن ثمة حلا وسطا من شأنه إرضاء كل الأطراف، و أخذ هواجسها و اهتماماتها في الحسبان. و يتمثل هذا الحل في التوصل عبر الحوار البناء والمسئول، إلى صيغ توافقية تكفل للعرب و الطوارق حقوقهم في اعتبار هويتهم و احترام خصوصيتهم السوسيوثقافية، ومساهمتهم الكاملة في تسيير شؤونهم، من خلال نفاذهم إلى مراكز صنع القرار، وذلك للمشاركة الفعلية في صياغة مصيرهم وفي تحديد ملامح الحياة السياسية والاقتصادية والمؤسسية في مناطقهم. هذا مع الحفاظ على الوحدة الترابية للبلدين المعنيين و الإبقاء على سيادتهما الوطنية و سلامة حدودهما.

و لعل الصيغة الكفيلة بمراعاة هذه الشروط بخصوص إقليم أزواد، هي العمل بشكل توافقي على إقامة حكم ذاتي في ذلك الإقليم، يتمتع فيه السكان بالحق في تولي تدبير شؤونهم و تنظيم مختلف أوجه حياتهم في إطار دولة واحدة و موحدة تبسط سيادتها على كل أراضيها.

و لا شك أن القيام باستثمارات واسعة في هذه المناطق تستهدف إقامة البنى التحتية الأساسية، من مستشفيات و مدارس و منشآت اقتصادية واجتماعية، والعمل الجاد على زيادة فرص العمل و تقليص البطالة، و السعي الحثيث إلى إعادة تأهيل و تطوير التراث الثقافي والفني لساكنة الإقليم، إضافة إلى العمل الممنهج للتوعية و التثقيف والتحسيس بأهمية وجدود آلية للتعايش والتكامل، لا شك أن كل ذلك خليق في رأينا بإيجاد الشعور بالرضا و بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، كما أنه كفيل في اعتقادنا بتشجيع النزوع إلى الهدوء و الدعة، و محفز على صيانة السلم الاجتماعي وتقوية إرادة التعايش و التآلف و الانسجام بين كل الفرقاء.

المؤلفون :

الدكتور ديدي ولد السالك

دكتورا في العلوم السياسية، أستاذ تعليم عالي، رئيس المركز المغاربي للدراسات الاستيراتيجية.
عضو في العديد من الهيئات العلمية في العالم العربي.
له العديد من الدراسات والبحوث المنشور حول قضايا التنمية الدولية والانتقال الديمقراطي.

محمد السالك ولد ابراهيم

مولود سنة 1963، حاصل على عدة شهادات جامعية عليا في: الفلسفة و علم الاجتماع، و العلاقات الدولية و الإدارة العمومية الدولية. عمل خبيرا استشاريا في مجال تحليل و تقييم السياسات العمومية مع العديد من المنظمات الدولية و المعاهد المختصة، و باحثا في الشؤون الإستراتيجية و قضايا التغيير الاجتماعي و الإصلاح السياسي.
مارس النشر الرقمي على الإنترنت web curator عبر أكثر من 10 مجلات scoop.it على و عبر2.0 Beta. على الإنترنت. يمكن الإطلاع على بعض مقالات الباحث باللغتين العربية و الفرنسية على المدونة التالية: /http://mohamed-saleck-brahim.blogspot.com
البريد الالكتروني: medsaleck@gmail.com

د. محمد سيد احمد فآل الودانى

منسق ماستر علم الاجتماع بجامعة أنواكشوط
ورئيس قسم الفلسفة وعلم الاجتماع
أستاذ علم الاجتماع السياسي بنفس الجامعة
رئيس المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الانسانية -مبدأ-

إزيد بيه محمد البشير

يعمل كمنسق لشعبة اللغة والتواصل بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط.
مدير سابق للتعاون الثنائي بالوزارة المكلفة بالمغرب العربي.
نشر العديد من المقالات. أستشاري في مجال التواصل و السياسة.

محمد الأمين ولد الكتاب

مولود سنة 1950 بمدينة وادان شمالي موريتانيا. و هو متحصل على شهادة دكتوراه سلك ثالث اختصاص لغة انجليزية و آدابها من جامعة محمد الخامس بالرباط. وقد شارك في حلاقات دراسية و ندوات أكاديمية في عدة جامعات أميركية.
درّس بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس و بكلية الآداب بجامعة نواكشوط و بالمدرسة العليا للأساتذة قبل أن يعين مديرا للتعليم العالي ثم رئيسا لجامعة نواكشوط. وشغل بعد

ذلك منصب سفير لموريتانيا لمدة عشر سنوات وعين منسقا وطنيا لمشروع نواكشوط عاصمة الثقافة الإسلامية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للمدن القديمة و قد تم ترشيحه من طرف الحكومة الموريتانية لمنصب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافي و العلوم سنة 2013.
له عدة مؤلفات باللغة الانجليزية و الفرنسية و العربية في
مجال أدب الأطفال و في مجالات أخرى. و نشرت له عدة دراسات
و مقالات في الصحافة الموريتانية و العربية. وهو ينشط الآن ضمن منظمات المجتمع المدني الوطني و العربي حيث أنه عضو في الفريق العربي لمراقبة الانتخابات وهو عضو كذلك في اتحاد الأدباء و الكتاب الموريتانيين و الرئيس الشرفي لرا بطة الكتاب الموريتانيين الناطقين بالفرنسية و يرأس فرع موريتانيا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان و نادي المثقفين الموريتانيين للديمقراطية و التنمية والشبكة الموريتانية لمراقبة الانتخابات (الرقيب).
أستاذ بجامعة نواكشوط، بالمدرسة الوطنية للإدارة، بالمدرسة العليا للتعليم. شغل كذلك مناصب عليا في الإدارة المورياتية و القطاع الخاص، خاصة: إدارة الإحصاء و الدراسات الإقتصادية، مدير المكتب الوكني للإحصاء و السكان، مدير و مدرس بمركز الدراسات الديمغرافية و الإجتماعية... حاصل على شهادة مهندس دولة في الإحصاء.استشاري لدي عدد من الهيئات الدولية.

محمد المهدي ولد محمد البشير

باحث في الفكر الإسلامي من مواليد 1974 بمدينة ودان موريتانيا، حاصل على شهادة الماجستير في أصول الفقه من كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر سنة 2003، عمل أستاذا بجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية بليبيا السنة الدراسية 2006-2005، وأستاذا بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية السنة الدراسية 2009-2008، واستاذا في جامعة عبد الله بن ياسين منذ 2011 إلى اليوم 2014م، مستشار مدير المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية الوظيفة الحالية، كتب عددا كبيرا من المقالات، ونشر بعض الكتب والدراسات، وشارك في كثير من الملتقيات العلمية داخل موريتانيا وخارجها.

الدكتور محمدو ولد محمد المختار

دكتور في القانون العام، أستاذ القانون الإداري، رئيس مركز النشر الجامعي بجامعة نواكشوط، له العديد من الدراسات حول الديمقراطية والقضايا الدولية.

محمد المختار العلوي

عقيد في الجيش الوطني، دكتوراه في القانون العام.
أستاذ جامعي، مسؤول ملف مكافحة تبييض الأموال بالبنك المركزي.

العقيد البخاري محمد مؤمل

عقيد في الجيش، شغل مناصب عديدة في القيادة الوطنية.
مدير مدرسة الأركان السابق، الملحق العسكري بالسفارة الموريتانية بالصين.
له العديد من الدراسات حول الرؤية الاستراتيجية والعسكرية.

عبد القادر ولد محمد

ماستر في القانون، أستاذ جامعي، وزير سابق.
يشتغل منصب سفير بوزارة الخارجية الموريتانية، المدير العام للشؤون الأوربية بنفس الوزارة.

محمد عبد الله ولد الطالب اعبيدي

مفوض شرطة إقليمي، شغل العديد من المناصب الإدارية الجهوية للأمن الوطني.
مدير الأمن السياسي بوزارة الداخلية السابق.
يشغل حاليا منصب مدير الدراسات والتشريع بالإدارة العامة للأمن الوطني.